دراسات
في الاقتصاد وإدارة الأعمال

المجلد الرابع
العدد الاول

ربيع ١٩٦٨

مجلة علمية ليبية
يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية الأقتصاد و التجارة ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعة الاهلية ـ بنغازى

دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال

مجلــة نصف سنوية يصدرها مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال بكلية التجارة والاقتصاد الجامعة الليبية بنغازي ، ولا تعبر الآراء التي تنشر فى هذه المجلــة الا عن رأي اصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئــة التحرير او الجامعــة الليبيــة .

هيئــة التحريــر

رئيس التحريــر

الاستاذ مصباح العريبي

عميد الكليــة

المحــررون

دكتور علي رفاعــه الانصاري

استاذ ادارة الاعمــال

السيد وليم ويــدلي

محاضر اول فى قسم ادارة الاعمال

المجلس الاستشــاري

دكتور محمد رؤوف مصطفى

أستاذ مســاعد بقســم المحاســبة

دكتور هاشــم حيدر

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

دكتور علاء الــراوي

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

جانجشوار داتا

استاذ مساعد بقسم الاحصاء

جميع المراسلات بما فى ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل الى رئيس التحرير . **دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال** ، كلية التجارة والاقتصاد ، الجامعــة الليبية ــ بنغــازي

الاشــتراكات :

عن كل سنة جنيه ليبي واحد أو ٢,٨٠ دولاراً .

ثمن النسخة الواحــدة ٥٥٠ مليما .

ترسل طلبات الاشتراك الى رئيس التحرير **(دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال)** ، كليــة التجارة بالجامعــة الليبيــة بنغــازي .

حقوق الطبع محفوظة لمركز الابحاث ، الاقتصادية وادارة الاعمال .

دراسات
في الأقتصاد وإدارة الأعمال

المجلد الرابع
العدد الاول
ربيع ١٩٦٨

مجلـــة علميـــة ليبيـــة

يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية الأقتصاد و التجارة ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعـة الاهليـة ـ بنغـازى

المحتويـــات

مقـــالات

صـــفحة

العوامل الاقتصادية لجنوح الاحداث فى ليبيا ١
للدكتور خالد عبد العزيز عريم

البترول والتغير الاجتماعى فى مدينة اجدابيا ٣٩
للدكتور عبد الجليل الطاهر

تعليقـات ومراسـلات

ملاحظات حول تلييب الوكالات التجارية ٩١
للسيد على عميش

ملخصـــات

ايرادات ليبيـا من النفط ١٠٠
للسيد وليم د . أويراين

التنمية فى ليبيـا – تقدمها ومشاكلها ١٠٤
للسيد وليم س ويدلى

العوامل الاقتصادية لجنوح الاحداث في ليبيا

للدكتور خالد عبد العزيز عريم*

تمهيـــــد :

الاجرام ظاهرة اجتماعية موجودة فى الوقت الحاضر داخل المجتمعات البشرية كافة ، نشاهدها فى جميع البلاد الرأسمالية والاشتراكية والناميـة • ولا يقتصر انتشار ظاهرة الاجرام بين البالغين فحسب ، انما هى منتشرة بين الاحداث أيضا •

والجريمة بوصفها هذا (من حيث هى ظاهرة اجتماعية عامة شاملة) كانـت وما تزال موضع اهتمام الباحثين والمختصين بدراسة الظواهر الاجتماعية المرضـية فقد دأب هؤلاء على تقصى العوامل التى تؤدى الى حدوثها وبيان وتأثر تطورهـا والسعى لايجاد العلاج الكفيل بالتخفيف من حدوثهـا على أمل القضاء عليهـا يوما ما •

واذا كان اجرام البالغين قد أصبح موضع اهتمام المختصـين منـذ بداية العصور الحديثة ، فان دراسة جنوح الاحداث لم تجد بدايتها الا منذ ظهور الثورة الصناعية • ويرجع سبب ذلك الى ما أحدثته هـذه الثورة من تغـيرات كبيرة فى المجتمع كانت لها انعكاسات هامة على حياة الافراد فى عهدى طفولتهم وحداثتهـم نذكر منها على سبيل المثال انتشار استخدام الاحـداث بل والاطفال أحيانـا فى الصناعة الامر الذى كانت له نتائج ضارة فى حياتهم وسلوكهم الاجتماعى •

لذا أخذ الباحثون يعنون بدراسة العوامل التى تدفع الاحداث نحو الاجرام ويعملون على ايجاد الحلول التى تؤدى الى الحيلولة دون سـقوطهم فى هاويتـه من جهة وتعيد تكييف الجانحين منهم للاندماج فى الحياة الاجتماعية ثانية من جهة أخرى •

(*) مدرس فى كلية الحقوق بالجامعة الليبية

ويبدو من الملاحظة الملموسة والدراسات الاحصائية ان مسألة جنوح الاحداث قد اتخذت أهمية بالغة فى أيامنا هذه • اذ أن خطر هذه الظاهرة قد تفاقم عما كان عليه فى الماضى منذ الحرب العالمية الثانية فى البلاد المتطورة والنامية على حد سواء • وذلك نتيجة للأزمة الحادة التى تمر بها الشبيبة فى الوقت الحاضر نظرا لوجودها فى مجتمع يتطور بسرعة وبدون انتظام •

وجنوح الاحداث فى الواقع ما هو الا مظهر من مظاهر عدم التكيف الاجتماعى inadaptation sociale الذى يعانى منه قسم كبير من الاحداث فى الوقت الحاضر • غير ان الجنوح أخطر اشكال عدم التكيف الاجتماعى • ذلك لانه لا يفصح عن موقف لا اجتماعى فحسب وانما هو يجسم موقفا صريحا ضد المجتمع •

على ان خطر هذه الظاهرة فى البلاد المتطورة أكثر حدة منه فى البلاد النامية •

ويرجع السبب فى ذلك الى كون البناء الاجتماعى فى البلاد المتطورة ونمط الحياة فيها أكثر تعقيدا وحاجات الطفل أكثر اتساعا وتنوعا والى كون الاطفال يتعرضون فى هذه البلاد الى اوضاع عنيفة تجعل تكيفهم الاجتماعى أكثر صعوبة •

اننا لا نستطيع هنا أن نورد رقما يبين نسبة الاحداث الجانحين فى ليبيا فى الوقت الحاضر • وذلك لعدم توافر الاحصاءات اللازمة لذلك • ولكننا اذا نظرنا الى نسبة الاجرام بصورة عامة فى ليبيا نجدها منخفضة عما هى عليه فى البلاد المتطورة •

فقد ظهر بموجب التعداد العام للسكان الذى اجرى سنة ١٩٦٤ ان عدد الليبيين هو (١ر٥١٥ر٥٠١) نسمة [١] • فى حين أن عدد المجرمين من بالغين واحداث قد بلغ ١٧٦٨٨ مجرما [٢] • وعلى ذلك فان نسبة الاجرام فى ليبيا هى ٢ر١٪ تقريبا •

---

(١) التعداد العام للسكان ــ ١٩٦٤ جدول (ب) •

(٢) استقينا هذا الرقم من تقرير لم ينشر بعد اعده زميلنا الدكتور/أحمد عبد العزيز الالفى للمركز القومى للبحوث الجنائية فى طرابلس •

واذا ما طرحنا عدد المجرمين البالغين من المجموع الكلى للمجرمين تبين لنا ان نسبة جنوح الاحداث ضئيلة جدا فى ليبيا • وذلك لان عدد المجرمين البالغين يكون عادة الاغلبية الساحقة من مجموع المجرمين فى البلدان كافة •

وعلى ذلك فان مسألة جنوح الاحداث فى المملكة الليبية ليست على درجة كبيرة من الخطورة فى الوقت الحاضر • ولكن التغيرات التى تطرأ على المجتمع الليبى حاليا نتيجة للتطور الذى يمر به والتفاعلات الناجمة عن ذلك فى هذه المرحلة تدعونا الى الاهتمام بهذه المسألة قبل ان تصل الى درجة الخطورة • فقد ثبت ان المجتمعات الاوربية والامريكية قد عانت كثيرا من هذه المشكلة اثناء انتقالها من مرحلة التخلف الى المرحلة الحالية •

وللحيلولة دون بلوغ ظاهرة جنوح الاحداث حد الخطورة يتحتم علينا دراسة العوامل التى تقود الاحداث نحو الجنوح والعمل على منع وجودها ان أمكن أو التخفيف من آثارها قدر المستطاع اذا تعذر أمر ازالتها من الوجود •

والعوامل التى تؤدى الى الاجرام أو تساعد على وقوعه متعددة • فهناك العوامل الاجتماعية والعوامل النفسية والعوامل البايولوجية والفسلجية والصحية بصورة عامة اضافة الى العوامل الاقتصادية • ولكننا سنقصر بحثنا هذا على دراسة العوامل الاقتصادية فقط • وذلك لأن دراسة بقية العوامل لا تتماشى مع طبيعة هذه المجلة الغراء التى اعد هذا المقال لينشر على صفحاتها •

ان العلاقة بين الوضع الاقتصادى ونسبة الاجرام فى بلد ما قد جلبت انتباه علماء الاجرام منذ زمن طويل وقد أظهرت الدراسات الاحصائية ان للعوامل الإقتصادية تأثيرا كبيرا على السلوك البشرى بصورة عامة وعلى المواقف التى يتخذها بعض الافراد ضد المجتمع بصورة خاصة • ومع ذلك فمن الصعوبة تحديد ما اذا كان الوضع الاقتصادى عاملا مباشرا أم عاملا غير مباشر لنشوء الجريمة • وبعبارة أخرى ما اذا كان الوضع الاقتصادى سببا يقود الفرد مباشرة نحو الجريمة ، أم انه يعده ويهيئه لارتكابها فقط • وان هناك أسبابا أخرى

تقوده مباشرة الى ارتكاب الجريمة • والواقع ان ميكانيكية العلاقة بين الوضع الاقتصادى والجريمة لا تزال غير معروفة • الا أن الوضع الاقتصادى يمكن أن يكون له تأثير مباشر على السلوك البشرى وبصورة خاصة فى سلوك الشباب منهم • وكثيرا ما طرح السؤال التقليدى التالى تعبيرا عن صعوبة تحديد العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادى :ـ كيف ولماذا تصبح بعض الفئات من الناس فى مجتمع ما مجرمة دون الفئات الاخرى رغم كونها جميعا تعيش فى وضع اقتصادى واحد ؟ أى رغم انتمائها جميعا الى طبقة اجتماعية واحدة • ولو اعتبرنا الاوضاع الاقتصادية هى وحدها التى تسبب السلوك الاجرامى لأصبحت الاجابة على هذا السؤال جد يسيرة • غير أن السلوك الاجرامى معقد جدا بحيث لا يمكن رده الى سبب واحد أو مجموعة معينة من العوامل ، بل انه حتى لو اجتمعت كافة الاسباب التى يمكن ان تولد الجريمة ، لبقى هناك احتمال بأن لا يصبح الفرد مجرما • فالاحتمالية تلعب دورها ، الامر الذى يجعل تقديراتنا بهذا الخصوص تقريبية دائما •

أثر الحالة الاقتصادية العامة :

لقد اجريت دراسات عديدة لتحديد أثر الحالة الاقتصادية فى تكوين السلوك الاجرامى • غير أن هذه الدراسات لم تؤد الى تحديد ذلك الاثر بصورة دقيقة • وذلك يعود الى الاسباب التالية :ـ

أولا : ان هذه الدراسات كانت فى الغالب غير دقيقة ، بل خاطئة فى بعض الاحيان • وذلك بسبب الطرق المعيبة التى اتبعت عند اجرائها • ورغم كون الطرق المتبعة اليوم فى اجراء مثل هذه الدراسات أكثر دقة ، فان تعدد هذه الطرق وعدم القيام بهذه الدراسات بشكل جماعى قد اديا الى الوصول الى نتائج متناقضة وغريبة أحيانا وخاصة فيما يتعلق بأثر التقلبات الاقتصادية على نسبة الاجرام •

ثانيا : ان موضوع أغلب هذه الدراسات كان اجرام البالغين وليس جنوح الاحداث • لذلك فانها لم تعط نتائج عامة ولا يمكن وصفها بالشمول •

ثالثا : ان بعض الدراسات قد أجـرى لغرض اظهار العلاقـة بين التغيرات التى تحصل فى الاوضاع الاقتصادية ونسبة الاجرام • والبعض الآخر كـان غرضه بيان علاقة مختلف العوامل الاقتصادية بالجريمـة • الامر الذى ادى الى عدم امكانية الوصول الى رأى قاطع حول ما اذا كانت العوامل الاقتصادية ذات أثر حتمى فى وقوع النشاط الاجرامى أم لا[1] •

لقد حاول قسم من علماء الاجرام دراسة تغيير نسبة الاجرام خـلال الدورة الاقتصادية • فعلماء الاجرام الامريكان يقررون بأن نسبة جنوح الاحداث تميـل الى الانخفـاض فى فترات الكسـاد الاقتصـادى periodes des depressions economiques وهم يبنون اسـتنتاجهم هذا على الاحصـاءات التى قدمتها محاكم الاحداث فى الولايات المتحدة • ويرجع Martin Neumeyer هذا الانخفاض الى الدور الذى تلعبه عوامل عديدة خلال فترات الكساد• ولكنه يركز على آثار الوضع الاقتصادى فى الحياة العائلية اثناء هذه الفترات • فهو يرى أولا أن العائلة لا تملك الكفاية من النقود لكى تتمكن من قضاء أوقات الفراغ خارج المنزل ، الامر الذى يجعل الآباء يقضون معظم أوقات فراغهم فى منازلهم بالقرب من أطفالهم مما يسمح لهم برقابة سلوك ابنائهم عن كثب ويجعل هذه الرقابة أكثر فعالية ويعتقد نيومايز كذلك بأن صغار التجار (أصحاب الحوانيت والمخازن الصغيرة) والبوليس عـادة لا يأخذون بنظر الاعتبار السرقات البسيطة التى يرتكبها الاحداث الفقراء خلال هذه الفترات[2] •

اننا لا نشارك الاستاذ نيومايز فى رأيه هذا لعدة أسباب أهمها :ـــ

أولا : ان الاحصاءات التى بنى عليها الاستاذ نيومايز رأيه هذا لا تتسم بالدقـة الكافية بحيث يمكن الاعتماد عليها وذلك لأنهـا غالبا ما تجرى بشـأن اجرام البالغين وفى أحسن الاحوال بشأن المجرمين عامة من بالغين واحداث•

---

(1) Walter C. Reckless, Criminal Behaviour. McGraw-Hill Book Company, Inc., New York and London. 1940. Page 254. (١)

(2) Martin Heumeyer., Juvenile Delinquency in Modern Society, New York. 1949. Page 44. (٢)

لذا فان احسن الاحصاءات التى اجريت لهذا الغرض لا تعطى صورة حقيقية لجنوح الاحداث • وهذا ما يعترف به الاستاذ نيومايير نفسه[1] •

ثانيا : ان النتائج التى اظهرتها هذه الدراسات متناقضة جدا وذلك بسبب تعدد وتنوع الطرق التى استخدمت عند اجرائها من جهة وكون الموضوعات التى أجريت حولها مختلفة جدا من جهة أخرى • فالاستاذ Gillin يبين لنا أن الدراسات التى اجريت بهذا الخصوص كانت تتناول مواضيع شتى لا علاقة لبعضها بأثر العوامل الاقتصادية على جنوح الاحداث • ويعدد لنا ستا من هذه الدراسات هى :—

١) دراسة الارتباط بين الدورة الاقتصادية وعدد المجرمين الذين ادانتهم المحاكم •

٢) مقارنة التقلبات الاقتصادية الفصلية مع نسبة الاجرام التى تقاس عادة بعدد المجرمين الذين صدرت بحقهم أحكام من المحاكم •

٣) دراسة حالة السجناء الاقتصادية •

٤) دراسة الاعمال التى يزاولها المجرمون •

٥) دراسة العلاقة بين الاستخدام المبكر وجنوح الاحداث •

٦) دراسة المجرمين المحترفين[2] •

ثالثا : لم تجر أية دراسة جماعية فى هذا الشأن • وكل عالم من علماء الاجرام يجرى ابحاثه بأسلوبه الخاص ويستخدم طريقة البحث التى تروق له مركزا على ما يبدو له مهما من جوانب المسألة دون أخذ الجوانب الاخرى بعين الاعتبار • وواضح أن هذا التنوع فى طرق البحث والدراسات الفردية لا

---

(١) نفس المصدر • ص ٤١ •
(٢) نفس المصدر • ص ١٩٧ •

يمكّن من اجراء تحقيق صحيح ودقيق ولا يعطى نتائج قاطعة صالحة لأن تعمم فى هذا المجال •

رابعا : ان التبريرات التى قدمها الاستاذ نيومايز لا تقوم على أساس من الواقع وذلك لأن عدم توافر النقود لا يؤدى بالضرورة الى اجبار الابوين على البقاء بالقرب من أطفالهم • فنحن نعلم انه خلال فترات الكساد تزداد البطالة وتنخفض القوة الشرائية ويصبح اشباع الحاجات المادية صعبا • ان جميع هذه الظواهر تجبر الابوين على البحث عن كافة الوسائل التى تمكنهم من الحصول على ما يضمن لهم الحد الادنى الضرورى للبقاء • وهكذا يدفع قسم من الاباء اطفالهم الى ممارسة بعض المهن الصغيرة فى الشوارع كبيع الصحف ومسح الاحذية مثلا بل ان قسما من الاباء المفسدين يدفعون اطفالهم نحو السلوك المنحرف كالدعارة والسرقات البسيطة مثلا ثم ان كون البوليس واصحاب المخازن الصغيرة والحوانيت يعيرون انتباههم الى السرقات التى يرتكبها الاحداث أم لا ، يعتبر أمرا لا يغير من طبيعة هذه الافعال • لذا فان نسبة الاجرام لا تتأثر بهذا الموقف •

وبالمقابل يرى علماء الاجرام الامريكان ان جنوح الاحداث يزداد خلال فترة الرخاء لأن بعض المظاهر الاقتصادية لهذه الفترة لها تأثير ضار على سلوك الاحداث• ويعتقد الاستاذ D. Bogen ان سبب هذه الزيادة يكمن فى عدم الانتظام الذى يسود الحياة العائلية خلال فترة الرخاء • ففى هذه الفترة يكون مجال العمل واسعا بحيث يتمكن الاباء والامهات والاحداث من الاشتغال • وبذا يكون الكل خارج البيت الامر الذى يؤدى الى اضعاف الروابط العائلية والرقابة على الاحداث معا • وبذلك تتوافر لدى الاحداث امكانات واسعة للسعى وراء جميع أنواع الملذات فى غياب آبائهم ، وقد ينحدرون تدريجيا نحو السلوك المنحرف[1] •

يبدو ان هذا الرأى لا يقوم على أساس من الواقع أيضا • وذلك لأن توافر

(1) David Bogen, Juvenile Delinquency and Economic Trend, American Sociological Review, April, 1944, Page 183. (1)

النقود لدى العائلة يسهل اشباع حاجات الحدث ، الامر الذى يحول دون لجوئه الى وسائل غير مشروعة لاشباعها ، أضف الى ذلك اننا يجب ان لا نبالغ فى أهمية رقابة الآباء على أبنائهم • لان هذه المبالغة تعطى للرقابة دورا يفوق دورها الحقيقى بكثير •

أما غالبية الاقتصاديين وعلماء الاجرام الاوربيين فانهم يرون رأيا معاكسا لرأى علماء الاجرام الامريكان فى هذه المسألة • فهم يعتقدون بأن نسبة الاجرام تميل الى الارتفاع فى فترة الكساد والى الانخفاض فى فترة الرخاء [١] •

ان الاقتصاد الليبى يتأثر بدوره بالرخاء والكساد الذى يحدث فى الاقتصاد العالمى • بل ان انعكاسات الازمات الاقتصادية على الاوضاع المادية فى المجتمع الليبى ربما تكون أكثر وضوحا بسبب ارتباط الاقتصاد الليبى باقتصاد البلاد المتطورة ارتباطا وثيقا • غير اننا لا نملك الاحصاءات والمعطيات اللازمة لدراسة آثار التقلبات الاقتصادية العالمية على نسبة جنوح الاحداث فى ليبيا فى الوقت الحاضر ، هذا من ناحية تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية • أما تأثير وضع الاقتصاد الليبى بصورة خاصة على نسبة جنوح الاحداث ، فاننا لا نستطيع أيضا أن نعطى فكرة واضحة حول تقلبات نسبة الاجرام فى ليبيا خلال مختلف الدورات الاقتصادية وذلك لعدم توافر الاحصاءات والمعطيات التى تساعد على اعطاء فكرة صحيحة عن ذلك • على أن الاقتصاد الليبى فى حالة رخاء فى الوقت الحاضر • ولعل حالة الرخاء هذه من أسباب انخفاض نسبة الاجرام بصورة عامة • واذا ما قارنا نسبة جرائم الاشخاص مع نسبة جرائم الاموال تبين لنا أن جرائم الاشخاص تزيد على ضعف جرائم الاموال • فقد بلغت نسبة جرائم الاشخاص ١ر٦٧٪ فى حين أن نسبة جرائم الاموال هى ٩ر٣٢٪ من مجموع الجرائم عام ١٩٦٥ • ولعل ذلك يرجع الى حالة الرخاء التى تسود ليبيا فى الوقت الحاضر [٢] •

ومع ذلك فاننا لا نعرف ما هى نسبة الاجرام عندما كان الاقتصاد الليبى فى

---

(١) (1) Henri Guitton. Les fluctuations economiques. Sirey, Paris. 1951. P. 114 G. Stefani et G. Levasseur. Droit pénal. général et criminologie. Dalloz. Paris 1957. Page 180.

(٢) تقرير الدكتور أحمد عبد العزيز الالفى . المرجع السابق. ص ٩ . جدول رقم (٥) .

حالة الركود لذلك فاننا لا نستطيع أن تتبين تأثير حالة الرخاء الاقتصادى السائدة الآن على نسبة الاجرام • واذا كان الامر على هذه الشاكلة بالنسبة لحجم الاجرام الكلى ولأجرام البالغين ، فهو كذلك بالنسبة لجنوح الاحداث وذلك لعدم توافر الاحصاءات المتعلقة بجنوح الاحداث فى الوقت الحاضر •

لهذا السبب ونظرا لعدم دقة الاحصاءات التى اجريت بهذا الخصـوص فى البلاد الاخرى والاستنتاجات المتناقضة التى توصل اليها علماء الاجرام فى هـذا المجال ، فاننا نفضل دراسة آثار العوامل الاقتصادية منفردةفىالسلوك البشرىوتطور النشاط الاجرامى بصورة خاصة •

أثر بعض العوامل الاقتصادية فى جنوح الاحداث :

لقد اعتبر البؤس فى كل مكان وزمان عاملا مهما فى تكوين النشاط الاجرامى• ونقصد بالبؤس : الفقر والجهل والمرض والذى يعنينا هنا من البؤس هو الفقـر فقط •

لقد صرح ميرابو فى الجمعية التأسيسية الفرنسـية لاظهار أهميـة الفقر فى السقوط فى هاوية الاجرام بما يلى : «قبل دراسة نظرية الجريمة يجب البحث فى مسألة الفقر» [1] • ان الدراسات الاحصائية تظهر لنا دائما ان الاوساط الفقيرة هى المصدر الرئيسى الذى يمد السجون بالمجرمين وان الجريمة تزداد نسبيا مع تزايد الفقر •

الا أن بعض الكتاب لا يعتقدون بأن للفقر مثل هذه الاهمية ويرون أنـه يأتى فى المرتبة الثانية بين عوامل الاجرام وهكذا نجد أن أغلب كتب علم الاجرام لا تعنى بمسألة الفقر بما فيه الكفاية • والحال ان الاجرام يرتبط بالبؤس عامـة وبالفقر خاصة ارتباطا وثيقا على الرغم من أن أغلب الكتاب يبدون اعتراضهـم على هذه المعطية بحجة كون نسبة الاجرام فى البلاد التى تتمتع بمستوى معيشة عـال أكثر مما هى عليه فى البلاد الاخرى •

(1) Mitsakis. Delinquant mineur en Gréce. Thése. Paris. 1947/P. 16. (١)

ولكننا سبق وأن بينا أن أسباب الاجرام عديدة وأن مسألة الاجرام معقدةجدا بحيث اننا لا نستطيع ارجاعها الى عامل واحد مطلقا • فكما اننا لا يمكن ان نسلم بأن الفقر هو العامل الوحيد للجريمة وان الشخص متى أصبح فقيرا صار مجرما بالضرورة ، كذلك لا يصح أن نهمل عامل الفقر ونقرر بأنه عديم الاثر فى تكوين النشاط الاجرامى • وعلى ذلك فأننا ندرس الفقر هنا باعتباره احد العوامل التى يمكن أن تساعد على قيادة الحدث نحو الجنوح •

لا يوجد لدينا احصاء عام عن دخل الاسرة فى ليبيا • لذلك فاننا سنكتفى بايراد مثل توضيحى عن دخل الاسرة الشهرى فى مدينة طرابلس لنرى على ضوئه ما اذا كانت هناك اسر فقيرة فى هذه المدينة وما اذا كان دخلها الشهرى يسمح لها باشباع حاجات الطفل المادية بشكل لا يكون معه هذا الاخير مضطرا للجوء الى الوسائل المنحرفة لاشباع حاجاته •

لقد اجريت دراسة لميزانية الاسرة فى مدينة طرابلس سنة ١٩٦٢ • وتناولت هذه الدراسة اسر العمال والموظفين الليبيين فى القطاعين العام والخاص من ذوى الدخل المتوسط • وقد كان مجموع الاسر التى تناولتها الدراسة ٢٨٨ اسرة تضم ١٥٣٢ شخصا [١] • والجدول التالى يبين لنا النسبة المئوية لتوزيع هذه الاسر حسب دخلها الشهرى مقدرا بالجنيهات الليبية [٢] •

دخل الاسرة الشهرى بالجنيهات الليبية	النسبة المئوية
اقل من ١٥ جنيه	١١ر٨
من ١٥ الى أقل من ٣٠	٥٤ر٩
من ٣٠ الى أقل من ٤٥	٢٣ر٣
من ٤٥ وما فوق	١٠ر٠
	١٠٠

(١) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ • ص ٢٩ •
(٢) جدول مستخرج من المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ القسم (٦) الاحصاءات الاجتماعية • ميزانية الاسرة فى مدينة طرابلس ١٩٦٢ • جدول رقم (٤) ص ٢ •

يظهر لنا هذا الجدول أن نسبة الاسر التى يقل دخلها الشهرى عن ٣٠ جنيها هى ٦٦ر٧٪ أى ثلثى عدد الاسر التى تناولتها هذه الدراسة • وواضح أن هذه الاسر تعيش فى حالة فقر وذلك لأن دخلها الشهرى (أقل من ٣٠) جنيها ، لا يكاد يكفى لسد رمقها وخاصة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة فى ليبيا بصورة عامة •

ان مثل هذه الموارد لا تسمح بتوفير الظروف الملائمة لتربية الاطفال • ذلك لانها لا تكاد تكفى لسد شظف العيش وهذا يدعونا الى الاشارة الى الحالة النفسية والمعنوية التى يكون عليها الاطفال الفقراء • وبديهى أن الطفل الذى يعيش فى مثل هذا الوسط يحمل جرثومة عدم الرضى منذ نعومة اظفاره •

ان عدم الرضى يتطور ويتنامى كلما بدأ الطفل يشعر بعدم المساواة الذى يسود فى الوسط الذى يعيش فيه وفى كل مرة يرى فيها أحد أقرانه فى البيوت المجاورة أو فى المدرسة أو فى الشارع • • الخ ــ وقد يكون هذا أقل منه ذكاء غير أنه أكثر ثراء ــ يبذر الاشياء التى يكون من المستحيل عليه هو الحصول عليها ، يهتز وتتولد لديه صدمة نفسية من جراء ذلك • انه يحاول دائما ان يحصل على الاشياء التى يرغب فيها ذاتيا أو التى يرى مثيلها عند اقرانه • والحال أن ميزانية أبويه لا تتحمل مثل هذه النفقات •

ان مثل هذا الدخل المنخفض يكاد ينفق كله على اشباع الحاجات الضرورية للاسرة • وقد لا يبقى منه الا مبلغ ضئيل لا يكفى للاستجابة الى رغبات الطفل واشباع حاجاته •

والجدول التالى يبين لنا النسب المئوية الاجمالية للمصروفات الشهرية ومتوسط مصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة الواحدة من الاسر التى أجريت الدراسة عليها[1] •

---

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (١١) • ميزانية الاسرة لمدينة طرابلس • المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥م ص (٣٤) •

	متوسط مصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة الواحدة بالجنيهات الليبية	نسبة الصرف المئوية الاجمالية
المأكولات	١٠ر٠	٤٥ر٠
السكن	٤ر٩	٢٢ر٢
ملابس	٢ر٩	١٣ر٠
متفرقات	٤ر٤	١٩ر٨
المجموع	٢٢ر٢	١٠٠ر٠

ان هذا الجدول يظهر ان غالبية مدخول الاسرة ينفق لتغطية الحاجات الضرورية لها • فمجموع ما يصرف على الغذاء والسكن والكساء يساوى ٨٠ر٢٪ من دخلها الشهرى •

ان المبلغ المتبقى لتغطية الحاجات الثانوية الاخرى للعائلة (المتفرقات) هو وحده الذى يعنينا هنا وهو يساوى ١٩ر٨٪ من الدخل الشهرى للاسرة • وهو يساوى حسب الرقم المبين فى الجدول المشار اليه أعلاه ٤ر٤ جنيه ليبى • ومن هذا المبلغ الزهيد المخصص للمتفرقات يجرى عادة اشباع الحاجات الاخرى للطفل (عدا السكن والكساء) • والحال اننا اذا نظرنا الى المتفرقات التى يجرى صرف هذا المبلغ لسدها ، لرأينا انه لا يكاد يبقى من هذا المبلغ شىء لسد حاجات الطفل هذه •

والجدول التالى يبين لنا أنواع المتفرقات والنسبة المئوية للمصروفات الشهرية ومصروف الاستهلاك الشهرى للاسرة عليها[1] •

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (١١) من جداول ميزانية العائلة . المجموعة الاحصائية لسنة ٦٥م. ص ٣٤ .

انواع المتفرقات	متوسط مصروف الاسرة الشهرى بالجنيهات الليبية	نسبة المصروف المئوية
لفائف وتبغ	١ر٢	٥ر٣
صابون ومواد غسيل	٠ر٣	١ر٥
العناية الشخصية	٠ر٦	٢ر٧
التعليم والقراءة	٠ر١	٠ر٥
النقل والسفر	٠ر٦	٢ر٦
العناية الطبية	٠ر٣	١ر٢
الترفيـــه	٠ر٨	٣ر٧
مصاريف استهلاك اخرى	٠ر٥	٢ر٣
المجموع	٤ر٤	١٩ر٨

يبدو لنا عند استقراء هذا الجدول ان النسبة المئوية المخصصة للصرف على الترفية عن الاسرة بكاملها هى ٧ر٣٪ أى ما يعادل ٨٠ قرشا من الدخل الشهرى للاسرة • وبديهى ان الطفل لا يكاد ينال من هذا المبلغ شيئا والحال انه يحتاج الى اشياء كثيرة كاللعب ومأكولات الاطفال ويعتبرها ضرورية جدا بالنسبة له •

ان هذه الحاجات لا يمكن ان تعتبر ثانوية نظرا لاهميتها بالنسبة للطفل • اذ أن الاشياء التى يرغب فيها الشخص فى عهد الطفولة والمراهقة تبدو أحيانافى نظره أعز من الغذاء والكساء • فالحدث يفكر دائما فى اشباع متطلباته الاضافية وغالبا ما يفضلها على متطلبات الاسرة الاخرى • فهو لا يفهم ما هو ضرورى لبقية أفراد عائلته الكبار ولا يقدر أهمية وضرورة ما تحتاج اليه اسرته • لذلك نجده لا يتحمل الحرمان الا بصعوبة بالغة • وكثيرا ما يتولد فى نفسه حســد الآخرين من أقرانه الذين يملكون ما هو محروم منه • والحدث الذى يعيش فى حالة حرمان مستمر قد يحاول ان يحصل على ما يرغب فيه وحرم منه بأية وسيلة تتوافر لديه مهما كان نوعها • وقد يسلك فى سبيل تحقيق رغباته سلوكا منحرفا قد يؤدى به الى الجنوح أحيانا •

ان تحليل العوامل الاقتصادية التى يمكن ان تساعد على تكوين الاجرام يدعونا الى التوقف قليلا عند مسألة التغذية فى ليبيا .

لقد قدر حجم الغذاء الذى يحتاج اليه الانسان يوميا بالسعرات الحرارية بـ ١٥٠٠ سعر كحد أدنى و ٣٥٠٠ سعر كحد أعلى . ولا يستطيع الانسان الاستمرار على الحياة اذا لم يتناول كمية الغذاء اللازمة لامداده بهذا الحد الادنى من السعرات . اما اذا تجاوز الحد الاعلى الذى ذكرناه ، فانه يصاب باضطرابات فسلجية عديدة . كذلك يحتاج الجسم البشرى الى تنويع فى المواد الغذائية التى يتناولها الانسان وذلك لكى يستمد كافة العناصر الضرورية للبناء البيولوجى والنشاط الفسلجى . وقدر الحد الاعتيادى الذى يجب ان يتناوله الفرد بـ ٢٥٠٠ سعر . فاذا لم يتناول الشخص الكميات اللازمة من الغذاء لامداده بكمية السعرات الحرارية هذه ، أو اذا لم يتحقق التنوع اللازم فى غذائه ، اصيب بسوء التغذية فسوء التغذية اذا قد يكون ناتجا عن نقص كمى فى الغذاء أو نقص نوعى فيه أو عن الاثنين معا [١] .

لا توجد لدينا معلومات دقيقة عن أوضاع التغذية فى ليبيا . على أن بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير قد لاحظت أن (وجبة الطعام الليبية الاعتيادية تخلو من التنويع وتتركز كثيرا حول بضع موادمن أصل نباتى..) ولاحظت أيضا (أن الاعراض المرضية الناتجة عن سوء التغذية نادرة الوجود بين البالغين باستثناء بعض حالات النقص الحرارى بسبب سوء الاحوال الاقتصادية بيد أن دلائل سوء التغذية منتشرة جدا بين الاطفال . ويعتقد بأنها ناتجة عن اتباع الاساليب المغلوطة فى الفطام والتغذية . وتظهر على صغار الاطفال عادة دلائل الهزال وعدم النمو الكامل بسبب قلة الوحدات الحرارية التى تحتوى عليها وجباتهم وبسبب قلة البروتين فى هذه الوجبات)[٢] .

---

(١) (1) Yves Lacoste. Les Pays sous - Développés. que sais - je?. P.U.F. Paris, 1959., Page 8.

(٢) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . بعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير . واشنطن أبريل ١٩٦٠ الصفحات ١٩٤ و ١٩٥ .

هنالك اذاً نقص نوعى فى التغذية فى ليبيا بصورة عامة ونقص كمى لدى بعض الفئات من السكان • واذا كان سوء التغذية الكمى قليل الانتشار بين البالغين فان الاطفال بصورة عامة يشكون من سوء شديد فى التغذية كمى ونوعى معا •

ان سوء التغذية يعتبر أساس كثير من الاضطرابات الفسلجية والنفسية الخطرة التى يعانى منها الاطفال الذين يتعرضون لنقص فى غذائهم • وهو كذلك وراء عدد كبير من الامراض الخطرة التى تصيبهم • على أن الذى يعنينا هنا الآثار النفسية والمزاجية Caracteriels التى يسببها سوء التغذية •

ان أهم الآثار العامة التى يمكن أن تنشأ عن سوء التغذية هـو نقص الحس الاجتماعى لدى المصابين به وذلك لأن هبوط المستوى المعنوى وتنامى الانانيـة يتناسبان تناسبا طرديا مع سوء التغذية • كما أن الانحرافات النفسية والعوارض العصبية تميز سلوك المصابين به عادة • كذلك تضعف عندهم الانفعالات الوجدانية بصورة تدريجية كما تهبط لديهم درجة الاحساس بالمشاهد القاسية• وتتميز علاقاتهم مع الغير بقلة الحس وسرعة الانفعال [١] • ان الحدث المصاب بسوء التغذية يكون مستعدا ومهيئا للسلوك المنحرف • وقد يجد نفسه أحيانا مدفوعا نحو السرقـة لعدم وجود وسيلة أخرى يتمكن بواسطتها من الحصول على ما يسـد به رمقه • أضف الى ذلك أن الاضطرابات الناجمة عن عدم كفاية الغذاء لها انعكاسات خطرة على تكوين شخصية الحدث وتكاملها • فقد يتولد عنها اختلال فى توازن سلوكه وقد يصبح كارها للمجتمع الذى يعيش فيه Associal •

وعلى الرغم من الآثار السيئة لنقص التغذية ، فانه على حد علمنا لم تجر أيـة دراسة حول تأثير نقص التغذية فى تكوين جنوح الاحداث حتى الآن فى ليبيـا • لذا فاننا نقترح على من يتولى التحقيق مع الاحداث الجانحين أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار • وحبذا لو قام (المركز القومى للبحوث التشريعية والجنائية) الموجود فى طرابلس باجراء دراسة عامة لمدى انتشار سوء التغذية بين الاحداث الجانحين وعلاقة ذلك بجنوحهم • ان الالتفات لهذه المسألة سيساعد على نقص الدوافـع

(1) Michel Cepede et Maurice Lengelle. Economic Alimentaire du Globe. Libraire Medicis. Paris, 1953, Page 220. (١)

الحقيقية التى تدفع الكثير من الاحداث نحو الجنوح وخاصة نحو السرقات •

ولنتوقف قليلا عند الهجرة• والهجرةظاهرة اجتماعية ديمجرافية، لكن أساسها اقتصادى بحت • لذلك فاننا ندرسها هنا على أساس سببها هذا • والذى يعنينا منها هنا الهجرة من الريف الى المدن • وما ينشأ عنها من آثار على شخصية الاحداث وسلوكهم •

لقد بدأت الهجرة من الريف الى المدينة تظهر بشكل ملحوظ فى ليبيا ابتداء من سنة ١٩٥٧ على أثر اكتشاف البترول حيث أخذ عدد كبير من الريفيين ينزح الى المدن بحثا عن العمل مع شركات البترول سواء فى المدن أم فى الصحراء • ويقدر عدد الذين تركوا الريف الى المدن بحوالى ١٤٤٧٤٨ شخصا [١] •

وتصف بعثة بنك الانشاء والتعمير أحوال هؤلاء المهاجرين فتقول : ــ (ان عدد القرويين الذين ينزحون الى المدن آخذ فى الازدياد يوما عن يوم • ومنهم من يهاجر مع عائلته ومنهم من يهاجر وحده • ويعمل هؤلاء فى المدينة ويحصلون على المال فيشترون مزيدا من السلع • الا أن ذلك لا يقترن دائما بتحسن فى وجباتهم الغذائية كما أن أحوال معيشتهم كثيرا ما تسوء عما كانت عليه فى القرية ولا سيما أولائك الذين يسكنون فى أكواخ مدينتى طرابلس وبنغازى[٢] •

ان الانتقال من الريف الى المدينة يولد آثارا عميقة فى شخصية المهاجرين ونمط حياتهم • والقرويون الذين يستقرون فى المدينة ينتقلون من وسط اجتماعى الى وسط آخر مغاير للريف تماما • فهم ينتقلون من مرحلة التطور التى كانوا عليها الى مرحلة أخرى مغايرة فجأة دون أن يمروا بمرحلة الانتقال الضرورية لذلك • ان هذا الانتقال المفاجىء يمكن أن يولد صدمات نفسية وعوارض عقليةلدى المهاجرين• ذلك لأن هناك نظامين اجتماعيين يتعايشان فى وسطهم الجديد هذا • غير أن هذا التعايش مسود بالاضطراب • وذلك لأن أحدهما ــ وهو النظام الاجتماعى الذى كان سائدا فى الريف وحمله المهاجرون معهم الى المدينة ــ يأخذ بالزوال تدريجيا

(١) دراسات فى سكان ليبيا . بحث مقدم من الطالب أحمد سعيد الشريف . تحت اشراف الدكتور علاء الراوى مطبوع بالرونيو سنة ١٩٦٧/٦٦ م صفحة رقم (٤٨) .

(٢) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المصدر السابق . ص (١) .

ليفسح المجال أمام النظام الاجتماعى السائد فى المدينة • ولكن هذا التحول لا يجرى دون صعوبات • وهكذا يبدأ الصراع بين النظامين مما يؤدى الى خلق نوع من عدم التوازن والاختلال قد يدوم وقتا ليس بالقصير • وتأخذ المظاهر الحضارية الخاصة بكل من الريف والمدينة بالتنازع على البقاء • وهكذا يجد المهاجر نفسه فى حالة تناوب بين القيم الاجتماعية السائدة فى الريف وتلك التى تسود المدينة • ذلك التناوب الذى يمكن أن يترك فى شخصيته آثارا مرضية •

ان لهذه الهجرة آثارا ضارة بالنسبة للاحداث • فاذا ما هاجر الاشخاص القادرون على العمل وحدهم دون عوائلهم ، فان قسما من هذه العوائل ستبقى دون معيل من البالغين • وسيكون الحدث فى هذه الحالة أمام عبء ثقيل حيث يجب عليه أن يتحمل مسئولية البيت منذ السنوات الاولى لحداثته • وفى ذلك ما فيه من مخاطر • فقد يركبه الغرور ويشعر بالاستقلال عن أى رقيب الامر الذى قد يقوده الى القيام بتصرفات قد تكون ضارة به وبعائلته وحينما يهاجر الحدث الريفى الى المدينة مع عائلته ، فانه يعانى جميع الآثار الناتجة عن الانتقال من الوسط الريفى الى الوسط المدنى • ان حاجات الطفل الذى يعيش فى المدينة أكثر تعددا وتنوعا من حاجات الطفل الذى يعيش فى الريف والحال ان هذا الاخير يرغب فى الحصول على نفس الأشياء التى يملكها قرينه المدنى حالما يستقر فى المدينة •

وهكذا تزداد الصدمة التى يولدها تبدل الوسط حدة نتيجة لميل الحدث الريفى الى تقليد قرينه المدنى مما يولد حالة نفسية خاصة لديه تظهر اعراضهافى تذمره الدائم من وسطه الجديد • ان الطفل القادم من الريف يحاول دائما أن يكون مساويا لقرينه من أبناء المدينة • ويبدو له أحيانا أن رغباته لا يمكن تحقيقها دون اتباع طرق ملتوية • ونظرا لحالة التذمر التى تطبع نفسه ولقلة ادراكه لنمط الحياة فى وسطه الجديد ، فانه غالبا ما يلجأ الى القوة لاشباع حاجاته وخاصة عندما تعجز عائلته عن تلبية رغباته • وقد يلجأ أحيانا الى أن يسلك سلوكا منحرفا فى سبيل تحقيق ذلك •

مما تقدم يمكننا أن نقدر أهمية الوضع الاقتصادى بصورة عامة وأثر مختلف

العوامل الاقتصادية فى سلوك الحدث • الا أن عاملين اقتصاديين هامين لهما أثر خاص فى تكون سلوك الحدث هما العمل والسكن • لذا فاننا سنتولى دراستهما بشىء من التفصيل نظرا لاهميتهما •

العمل :

ان العلاقة بين تقلبات سوق العمل وتذبذبات نسبة الاجرام كانت قد استرعت انتباه المعنيين منذ زمن بعيد • فقد لوحظ بصورة عامة أن البطالة عامل مولد للاجرام وان الجرائم أكثر انتشارا بين العاطلين مما هى عليه بين العاملين وأن الاجرام بصورة عامة يتناسب طرديا مع البطالة •

وليس للبطالة أى أثر فى تكون الجنوح فى ليبيا فى الوقت الحاضر وذلك لانعدامها • فقد لاحظت بعثة بنك الانشاء والتعمير منذ ثمان سنوات أن (البطالة غير الاختيارية محدودة • وان من العسير أحيانا ايجاد اليد العاملة اللازمة لعدد من الاعمال [١] •

أما فى الوقت الحاضر فهناك تشغيل كامل فى ليبيا • لذلك لا يمكن أن تؤخذ البطالة بنظر الاعتبار عند دراسة تكون النشاط الاجرامى لانها معدومة والعدم لا ينتج من أثر غير العدم •

والذى يعنينا هنا من العمل هو دراسة أثر اشتغال المرأة على سلوك الحدث من جهة وأثر استخدام الاحداث أنفسهم على سلوكهم الاجتماعى من جهة أخرى •

أولا : اشتغال المرأة :

قد يكون لغياب المرأة عن البيت انعكاسات غير ملائمة على شخصية الطفل وسلوكه • فقد ثبت أن عددا أكبر من أمهات الاحداث الجانحين يشتغلن خارج بيوتهن • وقد لاحظ الاستاذ Glueck وزوجته أثناء دراستهما لألف، من الجانحين الاحداث فى الولايات المتحدة التأثير الكبير لاشتغال الامهات على سلوك

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المصدر السابق. ص (١) .

هؤلاء • فقد تبين لهما أن غالبية أمهات أولئك الجانحين يشتغلن خارج بيوتهن وبدا لهما أن الفتيات يعانين من اشتغال الامهات أكثر مما يعانيه الفتيان [١] •

ويلاحظ من جهة أخرى أن النساء اللاتى يمارسن أعمالا خارج بيوتهن يهملن فى الغالب الاعم اطفالهن ويحرمنهم من العديد من مظاهر الحياة العائلية • والحال أن الفرد يحتاج فى طفولته الى التمتع بكافة هذه المظاهر أضف الى ذلك أنه يحتاج لارشاد أمه واشرافها خلال فترة الطفولة والمراهقة • لذلك يعانى الطفل من نقص كثير فى المهام العائلية الضرورية للحياة اليومية عندما تشتغل أمه خارج بيتها طيلة النهار • اذ أنها فى الواقع لا تجد وقتا كافيا للعناية بطفلها ونصحه وارشاده مما قد يؤدى الى تعريض مستقبله للخطر •

ان هذه الظاهرة كثيرا ما تلازم البلاد السائرة فى طريق النمو حيث يندر وجود من يقوم مقام الأم بتقديم الخدمات للطفل • فعدم انتشار دور الحضانة والعيوب التى تشوب الوسط المدرسى وعدم انتظام الحياة العائلية ذاتها •• الخ جميعها عوامل تجعل ملء الفراغ الذى تتركه الام عند اشتغالها خارج البيت أمرا صعبا •

وواضح أن اهمال الحدث وعدم الاشراف عليه قد يؤدى الى تطور شخصيته تطورا غير صحيح وقد يكون مصدراً لكثير من الاوبئة الاجتماعية التى تدفع به نحو السجون •

ان امكانيات عمل المرأة فى ليبيا ما تزال قليلة • وذلك لأن الاتجاه التقليدى يقضى بأن تبقى المرأة فى بيتها وتنصرف الى الشئون المنزلية • ومع ذلك فان هناك ميلا لاشتراك المرأة فى الحياة العامة وفسح مجال العمل أمامها آخذ بالتنامى فى البلاد منذ بضع سنوات • فقد أخذت المرأة الليبية تتجه نحو آفاق جديدة غير تلك التى كانت تتجه نحوها تقليديا • اننا نجد اليوم عددا لا يستهان به من النساء اللاتى أصبحن غير راغبات فى الانصراف الى الامور المنزلية فقط • بل أخذن يملن الى مزاولة أعمال أخرى خارج بيوتهن •

اننا لا نعارض هذا الاتجاه بل نجده اتجاها صحيحا • اذ أن اشتراك المرأة فى

(١) مارتن نيومايير . المرجع السابق. ص (٢٠٠) .

مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يكون له أثر مفيد على الحياة العائلية فى ليبيا • لأن مساهمة المرأة فى زيادة الانتاج عامة ودخلها الذاتى خاصة يمكن أن يذلل كثيرا من الصعوبات الاقتصادية التى تحيط بالعائلة •

ومع ذلك فاننا نود أن نلفت النظر الى النتائج السلبية التى يمكن ان تنشأ عن اتجاه المرأة الليبية الى مزاولة الاعمال الخارجية اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا المجال • اذ أن الاطفال الذين يتركون فى البيت أو الشارع طيلة الفترة التى تزاول خلالها الأم عملها ، يمكن أن يتعرضوا الى أخطار جدية وأن يقتبسوا جميع العادات التى تميز السلوك المنحرف • لذا تجب رعاية الطفل خلال أوقات العمل • وهذه الرعاية تقع عادة على عاتق المنظمات الاجتماعية • حيث عليها أن تتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على الطفل والسهر على صحته الخلقية والجسمية • وبواسطة هذه المنظمات والمعاهد الاجتماعية يمكننا أن نصل الى التوفيق بين تحقيق ما يحتاج اليه الطفل من عناية ورقابة وبين اشتغال أمه خارج منزلها • وذلك لأن انجاب الاطفال ومزاولة الأم للاعمال الخارجية أمران لا يتعارضان مطلقا • ان تنظيم مزاولة المرأة للمهن والاعمال الخارجية يجب أن يكون فى مصلحة كل من المجتمع والطفل والمرأة على حد سواء • اذ أن من الضرورى لتطور المجتمع الليبى ولتنمية الاقتصاد الليبى تمكين المرأة من القيام بدورها فى الانتاج على الوجه الاكمل وذلك لأن فرض القيود على المرأة ومنعها من مزاولة الاعمال التى يمكنها الاضطلاع بها يعتبران من العقبات التى تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى فى كافة البلدان [١] •

ولكن من الضرورى أيضا أن يجد الطفل العناية الكافية والطمأنينة اللازمة وأن يشعر بعواطف الامومة التى يحتاج اليها • وعلى ذلك فان مسئولية كبرى تقع فى هذا المجال على عاتق الجمعيات والمنظمات الاجتماعية الخاصة والحكومية معا • فيجب عليها أن تهتم بانشاء دور الحضانة وفتح رياض الاطفال والاكثار من المدارس الابتدائية والدعوة للعناية بالوسط المدرسى والاكثار من مستشفيات الاطفال وفتح

---

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المرجع السابق. ص (٦) .

مراكز للتدريب المهنى للاحداث وفتح النوادى الرياضية وانشاء دور اللهو والتسلية البريئة وتنظيم الرحلات والزيارات للاماكن الأثرية والمتاحف والعمل على خلق وتطوير صحافة خاصة بالاطفال والاحداث • والعمل على تطوير ملكاتهم وقابلياتهم الفنية والادبية والعلمية عن طريق اقامة المسابقات بينهم وتخصيص جوائز تشجيعية لهم •

ان تحقيق جميع هذه الامور أو بعضها على الاقل سيستغرق فترة غياب الأم جميعها وسيسد الفراغ الذى يشعر به الحدث أثناء غيابها من جهة ويحول دون سلوكه منحرفا خلال هذه الفترة من جهة أخرى •

تشير المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ الى أن عدد الأناث العاملات اقتصاديا اللاتى يعملن فعلا واللاتى يبحثن عن عمل قد بلغ ١٩٫٨٦٥ عاملة • أى أن نسبتهن قد بلغت ٥٫٣٪ من مجموع الأناث اللاتى هن فى سن العمل البالغ عددهن فى تلك السنة ٥٦٢٫٧٥٢ نسمة • والجدول التالى يبين توزيع الأناث الليبيات العاملات اقتصاديا البالغات ست سنوات فما فوق من عمرهن حسب الحالة الاقتصادية [١] •

الحالة الاقتصادية	عدد الاناث
صاحبة عمل وتستخدم آخرين	٢٤
صاحبة عمل بمفردها	٢٥٩٢
تشتغل بأجر	٦٠٨٢
تشتغل مع الاسرة بدون أجر	٩٢٦٦
تشتغل لدى الغير بدون أجر	٢٢
لا تعمل وتبحث عن عمل	١٨٧٩
مجموع العاملات اقتصاديا	١٩٨٦٥
عدد غير العاملات اقتصاديا	٥٤٢٨٨٧
المجموع الكلى للاناث اللاتى هن فى سن العمل	٥٦٢٫٧٥٢

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (٨) ـ قسم رقم (٢) الاحصاءات السكانية. المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ . صفحة (٩) .

ان هذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قيست بنسبة العاملات فى البلاد الأخرى. كما اننا نلاحظ أن ما يقرب من نصف العاملات تقريبا (٩٢٦٦) يشتغلن مع أسرهن بدون أجر . وهذا يعنى أن الامهات والمعيلات منهن يسكن بالقرب من أطفالهن ويمارسن وظائف الامومة كاملة ، الامر الذى يجعل اشتغالهن لا يشكل خطرا على سلوك احداثهن .

ان الاعمال التى تزاولها المرأة فى الريف هى مساعدة الرجل فى أعمال الزراعة والرعى وجلب الحطب للوقود والاتيان بماء الشرب .. الخ [١] . وهن يمارسن هذه الاعمال بالقرب من أزواجهن وبقية أفراد العائلة . وفى القرى يشتركن أحيانا مع بقية أفراد الاسرة فى بعض الصناعات اليدوية . أن أثر هذه الاعمال فى الوقت الحاضر لا يعتبر ضارا بالطفل . وذلك لأن المساكن غالبا ما تكون قريبة من الحقول ومحلات الرعى والورش . بل أن كثيرا من الصناعات اليدوية تنجز فى البيت نفسه. ونتيجة لذلك تكون المرأة دائما قريبة من أطفالها وتمارس وظائفها العائلية بصورة اعتيادية . ثم أنها تزاول أعمالا بسيطة وثانوية وهذا ما يجنبها الى حد ما الاجهاد الذى يولده العمل الصناعى والانهيارات العصبية التى يمكن أن تنشأ عنه . وأخيرا نجد أن المرأة الريفية اذا ما ابتعدت عن أطفالها يوجد دائما من يقوم مقامها بالعناية بهم . ذلك لأنه فى المجتمع الريفى التقليدى يعتنى أغلب الناس بالاطفال حيث يهتم بهم بقية أفراد العائلة والاصدقاء والجار ... الخ .

أما فى المدن فان القسم الغالب من النساء منصرفات الى الشئون المنزلية . أما النساء العاملات فيشتغلن فى التعليم والتمريض والخدمات العامة الاخرى والخدمة المنزلية . وبصورة عامة أن النساء لا يشغلن مكانا هاما فى الصناعة . وقد يستخدمن أحيانا فى بعض الصناعات اليدوية وخاصة عندما تكون هذه الصناعات ملكا للزوج أو لاحد أفراد العائلة .

والجدول التالى يبين لنا المهن والحرف التى تزاولها المرأة فى ليبيا [٢] .

---

(١) دراسات فى سكان ليبيا . المرجع السابق. ص (٥٦) .
(٢) جدول مستخرج من الجدول رقم ١٠ . المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة ١١ .

أنواع المهن	عدد العاملات
المشتغلات بالمهن الفنية والعلمية ومن اليهن	١٣٥٩
المديرات والمشتغلات بالاعمال الادارية والتنفيذية	٣٠
المشتغلات بالاعمال الكتابية	٢٤١
المشتغلات بأعمال البيع	١٦٦
المشتغلات بأعمال الزراعة والصيد والغابات ومن اليهن	٣٥٦٦
المشتغلات بالمناجم والمحاجر ومن اليهن	٣
المشتغلات بأعمال النقل والمواصلات	٩٣
صاحبات الحرف والصانعات والعاملات المشتغلات فى عملية الانتاج والعاملات اللاتى لم يصنفن فى مكان آخر	٨٤٣٩
المشتغلات بالخدمات الرياضية والترفيه	٢٢٨٣
مشتغلات غير مصنفات حسب المهنه	٣٦٨٥
المجموع	١٩٨٦٥

يبين لنا هذا الجدول أن النساء اللاتى يشتغلن بأعمال التعدين المرهقة نادرات جدا • فقد بلغ عددهن ثلاثة فقط • وأن غالبية الليبيات العاملات فعلا يشتغلن فى الصناعات اليدوية وعمليات الانتاج الأخرى •

وهنا تبدو ضرورة قيام المؤسسات والمنظمات الاجتماعية بالاشراف على الطفل والاعتناء به خلال فترة مزاولة الأم عملها • وذلك لان الطفل يحتاج الى الاشراف والعناية فى المدينة أكثر من حاجته اليها فى الريف • لانه لا يجد فى المدينة من يعتنى به عدا أفراد عائلته •فاذا زاول جميع أفرادها أعمالا خارج المنزل ، فانه يمكن أن

يتعرض الى الانحراف نظرا لعدم وجود من يراقبه ويرعاه خلال أوقات العمل •

ان مجال العمل سيكون واسعا أمام المرأة الليبية فى المستقبل • ونود أن نشير هنا الى وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لدرء ما يمكن أن يصيب الطفل فى المستقبل نتيجة لاقبال الامهات على مزاولة مختلف الحرف والمهن • واذا كان عمل المرأة لا يكون فى الوقت الحاضر عاملا مهما لجنوح الاحداث ، فانه قد يصبح كذلك فيما بعد •

ثانيا : استخدام الاحداث :

ان استخدام الاحداث المبكر يعرض صحتهم الجسمية والخلقية للخطر • فهو يقلل من مجالات تعليمهم ويعرقل تطور ملكاتهم وقابلياتهم بل انه كثيرا ما يقودهم الى اتخاذ مواقف مناوئة للمجتمع •

ان بعض الصناعات تفسح المجال واسعا لاستخدام الاطفال والمراهقين بصورة تعسفية • ان مثل هذه الاستثمارات تعتبر ضارة لهم بطبيعتها كالتعدين وبعض الصناعات الخطرة وبعض أنواع الزراعة• لذا غدا من الضرورى تحديد حد أدنى للعمر لا يجوز استخدام الحدث الذى لم يبلغه بعد فى أى عمل • حتى اذا ما بلغ الحدث هذا الحد من العمر ، بدا ضروريا أيضا أن لا يدخل الى العمل فجأة ووجب تحديد فترة يقضيها الحدث بالتدريب •

ان تعيين الحد الادنى للعمر يبدو صعبا نوعا ما • ويعتبر استخدام الحدث مقبولا بصورة عامة عند بلوغه ١٠ الى ١٢ سنة من العمر • ومع ذلك فان معدل عمر الدخول الى العمل فى البلاد الصناعية يتراوح بين ١٤ الى ١٨ عاما • وفى انكلترا يمتد التعليم الاجبارى الى حين بلوغ الطفل خمسة عشر عاما والى ١٥ أو ١٦ عاما فى الولايات المتحدة الامريكية •

ويلاحظ بصورة عامة أن بداية دخول الحدث الى العمل تختلط بفترات التدريب والعمل الجزئى أما الحد الاعلى الذى تنتهى عند بلوغه فترة المراهقة فانه

محدد على العموم ببلوغ الشخص الثامنة عشر من عمره[1] .

ان استخدام الاطفال يبدأ فى ليبيا على ما يبدو منذ بلوغهم السادسة من عمرهم . فقد بلغ عدد الاحداث الذين اتموا السادسة ولم يبلغوا الخامسة عشر بعد المستخدمين فى مختلف القطاعات الاقتصادية ١٤٫٨٨٧ حدثا ، أى بنسبة ٤٪ تقريبا من مجموع الاحداث الذين هم فى هذه السن البالغ ٣٣٤٫١٣٩ حدثا . ان هذه النسبة منخفضة الى حد ما . ولكن الذى نلاحظه هنا هو أن استخدام الاحداث يبدأ مبكرا [2] .

ان الاسباب التى تدفع الاحداث الى الاشتغال فى سن مبكرة عديدة جدا . ولكن السبب الاساسى الذى يكمن وراء هذا الاستخدام المبكر هو قلة دخول بعض الفئات من السكان وانخفاض مستوى معيشتهم . الامر الذى يجعل بعض العائلات تدفع أطفالها الى ممارسة مختلف المهن ليعينوها على العيش . غير أن هناك أسبابا أخرى مرتبطة بطبيعة الحياة العائلية فى ليبيا تلعب دورا هاما فى شيوع هذا الاستخدام المبكر .

ففى بعض الاحيان تكون العائلة غير قادرة على اشباع حاجات الحدث . الامر الذى يجعله يلجأ الى مزاولة عمل يمكنه من الحصول على النقود اللازمة لأشباع ما عجزت العائلة عن اشباعه من حاجاته .

ومن جهة أخرى نجد أن السلطة الابوية والعائلية بصورة عامة على الاحداث تفوق كل حد عند بعض الفئات من السكان . مما يجعل الحدث يبحث عن جميع الوسائل التى تؤدى الى تحريره من هذه السلطة المضنية . ولعل من بين هذه الوسائل التى يلجأ اليها محاولة تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادى تجاه عائلته . الامر الذى يجعله يسعى الى كسب النقود التى تحقق هذا الاستقلال بعمله الخاص .

أضف الى ذلك أن الاتجاه التقليدى الذى يسود الزراعة والصناعات اليدوية

---

(1) Pierre Naville. La Vie de Travail et ses problémes. Paris 1954. Pages 37, 136 et sv.

(١) (٢) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ . صفحة (١٠) .

يقضى بأن يتعلم الابن مهنة أبيه • وهكذا يبدأ الاب بتعليم مهنته الى ابنه فى عمر مبكر جدا • وبذلك يصبح الاطفال مضطرين الى الاشتغال مع آبائهم منذ نعومة أظفارهم • والمثل الليبى (صنعة فى اليدين خير من ملك الجدين) • خير شاهد على ذلك•

ان عدم تعميم التعليم الاجبارى وقلة مراكز التدريب المهنى لاعداد الحدث الى الحياة العملية الصحيحة يعتبران عاملين مهمين لتفسير اشتغال الاحداث فى كثير من المهن والحرف فى وقت مبكر •

ولعل مما يشجع أرباب الاعمال على استخدام الاحداث كون اليد العاملة الحدثة أرخص أنواع الايدى العاملة الاخرى •

ان الطفل الليبى يضطر فى بعض الاحيان اذا الى الاشتغال منذ أواسط العقد الاول من حياته • ففى الريف يساعد بعض الاحداث آباءهم فى الاعمال الزراعية وأعمال الرعى • وفى القرى يساعد الاحداث آباءهم فى الصناعات اليدوية • وفى المدن يشتغل الاحداث فى الصناعات اليدوية أيضا • ولكن هناك فارقا بين اشتغال الاحداث فى الصناعات اليدوية فى المدن عما هى عليه الحال فى الريف • ففى الريف تتخذ الصناعات اليدوية طابعا عائليا • لذلك لا يحتمل أن يتعرض الاحداث الى الخطر جراء اشتغالهم مع عائلاتهم فى هذه الصناعات • أما فى المدن فانهم غالبا ما يشتغلون عند أفراد غرباء عن العائلة • وبذلك يفلتون من الرقابة والاشراف العائلى• وهذا ما يحدث بصورة خاصة لابناء المهاجرين الذين يستقرون فى المدن •

كذلك يشتغل الاولاد فى المدن خدما فى المقاهى والفنادق والمطاعم الصغيرة والمخازن ويمارس عدد منهم مهنا صغيرة فى الشوارع حيث نشاهد أولادا يبيعون الحلويات والسجائر والزريع والصحف ••• الخ • ويشتغل قسم منهم مساحى أحذية ويتولى قسم آخر غسل السيارات وتنظيفها •

ان مهن الشوارع هذه كثيراً ما تفتح مجالا واسعا لانحراف السلوك • وقد صادفت أحداثا كثيرا ما يطلبون ثمنا أعلى من ثمن الصحف الحقيقى ، خاصة قبل وجود الاكشاك البلدية، ولعلهم يهدفون من وراء ذلك الى الاحتفاظ بفرق الثمن لهم• بل ان من يسمع الحوار الذى يدور أحيانا بين مساحى الاحذية ، سيقدر لا شك

خطر هذه المهن على سلوك الاحداث • أما البنات فانهن لا يزاولن فى الاعم الاغلب أعمالا خارجية وذلك لأن التقاليد والاوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع الليبى فى الوقت الحاضر لا تسمح لهن بذلك •

ان العائلات فى الاحياء التقليدية يعلمن بناتهن بعض الفنون المنزلية كالطبخ والخياطة ، حيث تتولى الأم والاخت الكبيرة تعليم البنت الصغيرة هذه الفنون • وفى بعض الاحيان تبعث بعض العائلات بناتهن الصغيرات لتعلم الخياطة عند عائلة أخرى ساكنة فى بيت مجاور من نفس الحى ، حيث توجد امرأة فى تلك العائلة تتولى تعليم البنات الخياطة فقط • وتسمى هذه المرأة فى طرابلس (العريفة) •

ان ارسال البنات لتعلم الخياطة لدى العائلات الاخرى ليس له تأثير ضار على سلوكهن • وذلك لان هذه العائلات ترعاهن وتعتنى بهن عادة وتنظر اليهن كما تنظر الى بناتها • ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن هذا النوع من التدريب سائر الى الزوال نتيجة انتشار المدارس فى البلاد •

والجدول التالى يبين توزيع الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة حسب الحالة الاقتصادية [١] •

الحالة الاقتصادية	عدد الاحداث
صاحب عمل بمفرده	٤٨٤
يشتغل بأجر	١٩٦٥
يشتغل مع الاسرة بدون أجر	٩٨٥٧
يشتغل لدى الغير بدون أجر	١٥٩
لا يعمل ويبحث عن عمل	٢٤٢٢
مجموع العاملين اقتصاديا	١٤٫٨٨٧
الغير عاملين اقتصاديا	٣١٩٫٢٥٢
المجموع الكلى	٣٣٤٫١٣٩

(١) جدول مستخرج من الجدول رقم (٩). المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة ١٠ .

يظهر لنا هذا الجدول أن الغالبية العظمى من الاحداث العاملين اقتصاديا يشتغلون مع أسرهم • حيث بلغ عدد الذين يشتغلون مع الاسرة بدون أجر ٩٨٥٧ حدثا • ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الآباء يتجهون الى تعليم أولادهم نفس المهنة التى يزاولونها من جهة ، واستعانة الاسر بأولادها لمساعدتها فى عملها من جهة أخرى • ومما لا شك فيه أن اشتغال الحدث مع أسرته يجعله دائما محل رعايتها وموضع رقابتها ، الامر الذى يقلل من أخطار العمل على سلوكه •

تلك لمحة خاطفة عن حالة استخدام الاحداث فى ليبيا • ولنر الآن ما هو أثر تشغيل الاحداث على سلوكهم •

ان الاستخدام المبكر قد يقود الطفل نحو الانحراف والاوبئة الاجتماعيةوتعتبر مهن الشوارع Petits Metiers de la rue بصورة عامة أكثر ارتباطا بجنوح الاحداث من غيرها • ان الدراسات التى أجريت على الاولاد المقدمين أمام المحاكم الجنائية فى الولايات المتحدة أظهرت أن ٦٠ الى ٧٠٪ من الجانحين يمارسون مهن الشوارع [١] •

ان العمل يولد آثارا ضارة بصحة الاحداث الجسمية والخلقية كما بينا • فقد تنشأ عنه بعض الاضطرابات الفسلجية التى تعتبر من العوامل المولدة للاجرام • بل ان عملا مملا ورتيبا يمكن أن تكون له انعكاسات ضارة بالاحداث العاملين تؤدى الى تقليل الرغبة فى العمل لديهم •

مما لا شك فيه أن المدة الطبيعية للعمل اليومى يجب أن تحدد بفترة معينة بحيث يترك للعامل كفاية من الوقت لاستعادة الطاقة التى صرفها خلال فترة العمل والتمتع بأوقات فراغ مثمرة • وذلك لأن العمل يؤثر على الوظائف الفسلجية • اذ أنه يجهد أعضاء الجسم ويستنفد طاقته • لذا فان الجسم محتاج الى فترة من الراحة لكى يستعيد قدرته• ان فترة الراحة هذه تجنب العامل كثيرا من الاضطرابات الجسمية والمعنوية التى يمكن أن تنشأ عن الاجهاد [٢] •

---

(١) مارتن نيومايير . المرجع السابق. صفحة ٢٠١ .
(٢) بييرنافيل. المرجع السابق . صفحة ١٩ و ٢٠ .

ويعلمنا الدكتور Leon Michaux بأن امارات التعب تبدأ بالظهور لدى العامل بعد فترة معينة من العمل • وان التعب يظهر على الاحداث سريعا • وتبدو أولى مظاهره بضعف الانتباه وانخفاض كمى ونوعى فى القدرة على مواصلة العمل• ان التعب يظهر بعد فترة تدعى (وقت العمل الفعال) Temps de Travail efficace ان وقت العمل الفعال يتغير حسب العمر ونوع العمل • وبعبارة أخرى ان سرعة استجابة الجسم للتعب متغيرة • وهى عند الاحداث أسرع منها عند البالغين • ان استجابة الجسم للتعب Fatiguabilité هى السبب فى عدد كبير من الاضطرابات الجسمية والخلقية • اذ أنها تولد ضعفا سريعا فى القدرة على العمل وقد تنشأ عنها البلادة واللامبالاة والكسل واضطرابات عصبية كثيرة •

ان الطفل الذى يمارس عمله فى وضع غير صحى والذى يجهده التعب غالبا ما يصاب بالاعياء وكثيرا ما يفقد الرغبة فى ممارسة مختلف نشاطاته ويصبح كارها لكل شىء ، العمل واللعب والاكل •• الخ وينخفض مردود عمله اليدوى والعقلى كثيرا• وغالبا ما تبدو عليه علامات القلق والتهيج وسرعة الغضب والتمرد على الضبط والنظام [١] •

اما وقد انتهينا من استعراض الوضع الراهن لاستخدام الاحداث فى ليبيا وبينا الآثار الضارة التى يمكن أن تنشأ عن تشغيل الاحداث بصورة عامة ، فسنحاول الآن ان نتعرف على موقف المشرع الليبى من هذه المسألة •

ان مسألة استخدام الاحداث قد نظمت بمقتضى قانون العمل الليبى [٢] •

ويستفاد من مضمون المادة الاولى من هذا القانون ان المشرع الليبى قد حدد الحد الاعلى الذى تنتهى عنده الحداثة ببلوغ الشخص تمام السادسة عشرة • واذا ما قارنا هذا الحد بالحد الذى ينتهى عنده القصر الجنائى وذلك الذى ينتهى عنده القصر المدنى وجدنا أن هذين الاخيرين أعلى مما تنتهى عنده سن الحداثة بموجب قانون العمل • فقد جعل القانون الجنائى السن التى يصبح الشخص عند بلوغها

---

(١) (1) Leon Michaux, Psychiatrie Infantife. P.U.F. Paris 1953 P. 73 SV.

(٢) مرسوم ملكى بقانون العمل• صادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٦٢م منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ سنة ١٩٦٢م •

مسئولا مسئولية جنائية كاملة ثمانى عشرة سنة (مادة ٨١ من قانون العقوبات الليبى) وقرر القانون المدنى الليبى بأن الشخص يصبح أهلا لاجراء كافة التصرفات القانونية عند بلوغه تمام الحادية والعشرين من عمره (مادة ٤٤) .

ان تحديد القصر الجنائى والقصر المدنى قد بنى على مصلحة القاصر نفسه . وقد روعى فيه أن الشخص قبل بلوغه هذه الحدود ما يزال غير متمتع بالشعور والادراك اللذين يؤهلانه للتمييز بين الخير والشر أو بين التصرفات النافعة والتصرفات الضارة فأساس التحديد اذا يكمن فى دفع ما قد ينشأ عن التصرفات المدنية من ضرر للقاصر نتيجة صغره من جهة وعدم مساواته مع البالغين فى العقاب رعاية لمصلحته ورغبة فى اعادة تكييفه اجتماعيا من جهة أخرى .

لذا كنا نفضل ان يرفع المشرع الليبى الحد الاعلى الذى يصبح الشخص عند بلوغه أهلا للدخول الى العمل ويعامل معاملة العمال البالغين . وذلك رعاية لمصلحة الاحداث ودرءا للاخطار التى يمكن ان يولدها العمل على سلوكهم والتى سبقت الاشارة اليها .

ان السنة السادسة عشرة من عمر الشخص تقع فى عنفوان فترة المراهقة وشدتها . ومعروف ما تتميز به هذه الفترة من اندفاعات تصل حد الطيش والنزق لدى الفرد أحيانا . يظهر خلالها تمرده على القواعد المألوفة فى بيئته والتحلل من القيود الاجتماعية التى تفرضها هذه القواعد على تصرفاته . لذلك فان حرمان المراهق من العناية والرعاية التى يحيطه بها قانون العمل فى وقت مبكر وقبل انتهاء فترة المراهقة يعتبر أمراً قد يعرض سلوكه للانحراف لذا فاننا نفضل أن يجعل الحد الذى يصبح الشخص عند بلوغه جديرا بأن يعامل معاملة البالغين فيما يتعلق بالعمل تمام الثامنة عشرة . ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن نهاية السنة الثامنة عشرة قد اعتبرت بصورة عامة نهاية لفترة المراهقة ووصول الفرد درجة الرشد والبلوغ .

لقد قسم المشرع الليبى الاشخاص الذين لم يتموا السادسة عشرة الى صنفين :

١) الصغير : وهو الشخص الذى تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة (مادة ٣٩).

٢) الحدث : وهو الشخص الذى لا تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة ولا تزيد

عن ستة عشرة سنة .

لقد منعت المادة ٣٩ من قانون العمل الليبى استخدام الصغير فى أية مؤسسة خاضعة لاحكامه أو لاحكام غيره من القوانين الاخرى . اما الحدث فان المادة التاسعة قد أجازت تشغيله لاغراض التدريب فقط .

وقد أحاط المشرع الليبى الاحداث العاملين بعناية خاصة . حيث منعت المادة ٣٢ فقرة ١/ج تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات فى اليوم . وحرمت المادة ٣٨ تشغيله فى الاعمال التى تنص اللوائح على انها خطرة بصورة عامة أو على انها خطرة بالنسبة له . وحظرت المادة ٣٩ فى فقرتها الثانية استخدام الحدث ما لم تكن لديه شهادة من طبيب حكومى تثبت لياقته الصحية للعمل المراد استخدامه فيه . ولم تجز الفقرة الرابعة من المادة ذاتها استخدام الحدث فى أية مؤسسة اذا كان قد اشتغل فى نفس اليوم فى مؤسسة أخرى . وأخيرا منعت المادة ٣٢ فقرة ١/د استخدام الاحداث فيما بين العاشرة مساء والسابعة صباحا .

كما أحاط المشرع المرأة العاملة برعاية خاصة أيضا . فمنع استخدامها فى الاعمال الخطرة عدا ما تجيز اللوائح استخدام المرأة فيه من هذه الاعمال (مادة ٣٨). ومنع تشغيلها خلال الفترة الواقعة بين العاشرة مساء والسابعة صباحا . ولم يجز تشغيل المرأة العاملة أكثر من ٤٨ ساعة فى الاسبوع بأى حال من الاحوال . كما نص على حق المرأة بالتمتع باجازات الحمل والولادة .

لا شك أن هذه الاجراءات ستساعد كثيرا على درء العديد من الاخطار التى يمكن أن يولدها العمل بالنسبة للاحداث . الا أننا نود أن نبدى الملاحظات التالية بهذا الخصوص :

أولا : كان الاولى منع الاحداث والنساء من الاشتغال ليلا منعا باتا . وذلك لأن العمل الليلى ضار بالحدث . اذ أنه يجب أن يعود الى منزله ليلا ليتمتع بالحياة العائلية وليرتاح من عناء عمله خلال النهار . كما أن العمل الليلى ضار بأخلاق الحدث . اذ أن الحدث يمكن ان يتجه الى وسائل اللهو غير البرىء كتعاطى الكحول والانصراف الى الامور الجنسية.

وذلك لبعده عن عائلته وعدم خضوعه لرقابتها • كما أنه يمكن أن يكون ضحية لاعتداء الكبار عليه •

كما أن اشتغال المرأة ليلا يحول بينها وبين الانصراف الى الشئون المنزلية ويؤدى الى ارهاقها • اذ من المعروف أن العمل الليلى أكثر ارهاقا من العمل النهارى بصورة عامة •

ثانيا : ان نطاق تطبيق هذه الاحكام ليس عاما • فهى لا تطبق على أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون فى مؤسسته • والحال اننا سبق أن بينا أن الاحداث الذين يشتغلون مع الاسرة بدون أجر يكون الغالبية العظمى من الاحداث العاملين فى ليبيا • كذلك استثنى الاشخاص الذين يشتغلون فى المراعى والزراعة وخدم المنازل والاشخاص الذين يشتغلون فى أعمال الملاحة والصيد البحرى •

ثالثا : على الرغم من حرص المشرع على تطبيق قانون العمل تطبيقا صحيحا ودقيقا وتكريسه أحكاما خاصة بادارة العمل والتفتيش ، فان قانون العمل كثيرا ما يكون موضع تجاهل أرباب العمل من جهة، وان التفتيش لم يكن يتمتع بالضبط والكفاءة التى تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الاكمل • ولا أدل على ذلك من أن استخدام الطفل الليبى يبدأ عند بلوغه السنة السادسة رغم أن قانون العمل يمنع استخدام الصغير منعا باتا •

سبق لنا أن أشرنا الى أن الاحداث يشتغلون لغرض مساعدة عائلاتهم أو لاشباع حاجاتهم الخاصة وذلك لان الصعوبات الاقتصادية تضطر عددا من العائلات الى الاعتماد على ما يحصل عليه أحداثها من عملهم لاعانتها •

لذا يجب اتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية لمنع استخدام الاحداث المبكر والنتائج الضارة الناشئة عنه • وتتمثل هذه الاجراءات فى رفع مستوى معيشة العائلات الفقيرة • وزيادة الدخل العائلى ومساعدة العائلة على تعليم أبنائها وتدريبهم مهنيا والاهتمام بشئون الاسرة الاجتماعية وأمور الطفل • حيث يجب الاكثار من

مراكز المساعدة الاجتماعية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التى تهدف الى تقديم الاعانة للطفل كتقديم وجبات غذائية اضافية مجانا واعانة المرضى من الاطفال ومساعدة المتخلفين وذوى العاهات منهم • ان مثل هذه الاجراءات كفيلة بأن تخفف من حدة الاخطار الناشئة عن الاستخدام المبكر •

السكن :

لقد دلت الدراسات الاجتماعية على أن مسألة السكن تكمن وراء عدد كبير من الاوبئة الاجتماعية • لذلك يصبح من الضرورى التعرف على الآثار التى يمكن أن يولدها السكن فى سلوك الحدث •

ونود أن نشير الى أن السكن غير الملائم هو وحده الذى يعنينا هنا • اذ مما لا شك فيه أن الفيلات والشقق والبيوت الجيدة والملائمة لا يمكن أن تعتبر من الاسباب التى تدفع الحدث نحو الجنوح •

من البديهى أن الوضع الاقتصادى بصورة عامة هو الذى يحدد حالة السكن فى البلاد • وان الموارد العائلية تلعب دورا هاما فى اختيار السكن الملائم وتكييفه• فالدخل العائلى هو الذى يسمح للاسرة بسكن بيت واسع ومريح أو يضطرها الى الاكتفاء بسكن صغير وغير صحى •

لقد رأينا فيما سبق أن الدراسة التى أجريت حول دخل ومصروفات ٢٨٨ أسرة فى مدينة طرابلس قد أظهرت أن ٦٦ر٧٪ من هذه الاسر يقل دخلها الشهرى عن ثلاثين جنيها • وان كل أسرة من هذه الاسر تخصص ٢٢ر٢٪ من دخلها الشهرى للسكن ، أى ما يعادل ٤ر٩ جنيها ليبيا من متوسط مصروفها للاستهلاك الشهرى • وواضح أن مثل هذه المخصصات لا تسمح لهذه الاسر باختيار سكن ملائم •

وسوف نصف أولا وضع السكن فى الريف والمدينة ثم نعالج بعد ذلك الانعكاسات التى تطرأ على سلوك الافراد القاطنين فى سكن غير ملائم •

أما فى الريف فقد لاحظت بعثة بنك الانشاء والتعمير منذ ثمان سنوات أن معظم سكان الريف (يسكنون اما فى منازل منخفضة تتكون من حجرة أو حجرتين أو فى الخيام أو فى أكواخ من الصفيح أو فى الكهوف ••• الخ [١] •

(١) التنمية الاقتصادية فى ليبيا . المرجع السابق. صفحة (١) .

أما فى المدن فتوجد الى جانب الفلات والشقق والبيوت الحديثة مساكن قديمة وغير ملائمة وأكواخ من الصفيح أو الخشب تعتبر غير ملائمة للسكنى وضارة بصحة ساكنيها .

لقد أظهرت الدراسة التى أجرتها (دوكسيادس) على وضع السكن فى ليبيا عام ١٩٦٣ ان الغالبية العظمى من المساكن القديمة فى المدن لا تتوافر فيها الشروط الصحية الملائمة . اذ أنها غالبا ما تفتقر الى المرافق الصحية الضرورية والنوافذ الخارجية مما يعرقل تهويتها ودخول النور اليها. ويعانى قسم من هذه المساكن نقصا فى الماء الصالح للشرب والكهرباء . فقد قدرت نسبة المساكن المزودة بأنابيب مياه الشرب فى جميع أنحاء المملكة بـ ٦٦٪ من مجموع المساكن فى المدن الكبيرة و ٤٩٪ فى المدن الصغيرة و ٧٪ فى القرى. كما ظهر أن نسبة المساكن المزودة بالتيار الكهربائى هى ٧٥٪ من مجموع المساكن فى المدن الكبيرة و ٦٧٪ فى المدن الصغيرة و ١٦٪ فى القرى و ٩٪ فى الحقول [١] .

والجدول التالى يبين لنا أنواع المساكن الخاصة وعددها فى المملكة وفقا لتقديرات سنة ١٩٦٥ [٢] .

نوع السكن	عدد المساكن
فيلا أو شقة	١٠ر٣١٦
حوش	١٧١ر٧٩٧
براكه أو زريبة	٧٠ر٢٤٢
خيمة (بيت شعر)	٦٥ر٥٤٥
بيت منحوت فى الجبل	١١ر١٨٦
غير مبين	٢ر٩٣١
المجموع	٣٣٢ر٠١٧

(1) Housing in Libya. Doxiadis, Pages 220, 222. (١)

(٢) مستخرج من الجدول رقم (٦) . المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ .

ان هذا الجدول يبين لنا أن عدد البراكات والزرائب مرتفع جدا ، حيث بلغ ٧٠٫٢٤٢ براكة ويعزى هذا الارتفاع الى أن المهاجرين من الريف غالبا ما يسكنون هذه البراكات وخاصة فى المناطق المحيطة ببنغازى وطرابلس • وتبنى هذه البراكات عادة من الصفيح أو الخشب • لذا يمكننا أن نتصور بسهولة الجو الخانق الذى يكتنف وسطها خاصة فى فصل الصيف وتفتقر هذه البراكات عادة الى الماء الصالح للشرب والكهرباء • أضف الى ذلك أن تهويتها وانارتها غير سليمة نظرا لافتقار غالبيتها الى النوافذ الخارجية • ان الوضع داخل البراكة بصورة عامة غير صحى اذ غالبا ما يستخدم سكانها الحطب وفضلات الحيوانات للتدفئة والطبخ • هذا فضلا عن عدم التنظيم الذى يسود فى داخلها نظرا لارتفاع عدد ساكنيها •

ولا يفوتنا أن نشير هنا الى الوضع غير الصحى الذى يسود البيوت المنحوتة فى الجبل • حيث أن الحالة السائدة داخلها لا تكاد تختلف كثيرا عن حالة البراكات ان لم تكن أسوأ منها •

ان قسما من المساكن الخاصة تكاد تغص بساكنيها • والجدول التالى يبين لنا توزيع الاسر حسب عدد أفرادها على السكن المؤلف من غرفة واحدة فقط [١] •

عدد غرف السكن	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	مجموع الاسر
١	١١٥٥٥	٢٢٦٦٠	٢٢٩٠١	٢١١٦٧	١٧٩٦٥	١٣٥٩٩	٩٠٢٠	٥٠٦٣	٢٣٢٠	٢١٨٩	١٢٨٤٣٩

يرينا هذا الجدول أن عدد الاسر التى تسكن فى بيوت يتألف كل منها من غرفة واحدة فقط مرتفع الى حد ما فقد بلغ عددها ١٢٨٤٣٩ أسرة من مجموع الاسر الليبية الساكنة فى مساكن خاصة البالغ عددها ٣٣١٫٩٩٠ أسرة أى أن نسبة الاسر

(١) مستخرج من الجدول رقم (١٥) • المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٥ صفحة (١٦) •

التى تعيش فى سكن مؤلف من غرفة واحدة تساوى ٦ر٣٨٪ من مجموع الاسر الليبية الساكنة فى مساكن خاصة •

كما يظهر لنا أنه على الرغم من كون السكن يتألف من غرفة واحدة فقط ، فان عدد أفراد الاسرة التى تسكنه يكون مرتفعا فى بعض الاحيان • فقد بلغ عدد الاسر التى يبلغ عدد أفرادها عشرة أشخاص فما فوق والتى تعيش فى مثل هذه المساكن ١٨٩ر٢ أسرة •

بعد هذه اللمحة البسيطة عن وضع المساكن الخاصة فى ليبيا وما يعانيه بعضها من عدم توافر الشروط الضرورية للسكنى الملائمة، سنحاول الآن أن نرى انعكاسات مثل هذه المساكن على صحة ساكنيها وامزجتهم وخاصة الاحداث منهم •

ان الدراسات التى أجريت فى هذا المجال جعلت علماء الاجرام يعتقدون بأن السكن يعتبر عاملا من العوامل التى تساعد على جنوح الاحداث • فقد ثبت أن السكن غير الملائم يؤثر على الحياة العائلية ويجعل الوسط العائلى معيبا ويضر بحياة الطفل بصورة خاصة • وذلك لأن الوسط العائلى يلعب دورا أساسيا فى تكيف الطفل اجتماعيا •

ولعل المرأة هى أكثر من يعانى من آثار السكن الردىء • وذلك لانها تقضى كل وقتها تقريبا فى منزلها• وقد يستولى عليها فى المدى البعيد شعور بالحزن والسأم مما يولد لديها اضطرابات مزاجية Trouble Caracteriels فتصبح سريعة الانفعال ، الامر الذى يجعل جو البيت متوترا على الدوام • وقد ينشأ عندها نوع من عدم الاكتراث بأطفالها وتحاول جهدها ابعادهم عنها • ونظرا لضيق السكن ، فانها لا تملك الا وسيلة واحدة : ــ ارسالهم ليلعبوا فى الشارع وهناك يتعرض الاطفال الى جميع الآثار الضارة التى تنشأ عن وسط الشارع [١] •

ان السكن غير الملائم يؤثر على سلوك الرجل تجاه امرأته وأطفاله أيضا • فهو يحاول أن يهرب من البيت ولا يعود اليه الا أوقات الاكل والنوم • وذلك لانه يحتاج الى قسط من الراحة لاستعادة قواه بعد يوم عمل طويل ومضن • الا أنه

(1) Louis Desparges. Cette Tragédie du Logement. Les Cahiers des Amis de Liberté. Paris 1954, Page 52. (١)

لا يستطيع التمتع بهذه الراحة اللازمة فى سكنه غير الملائم • لانه عندما يعود الى بيته لا يشعر بلذة الحياة العائلية وبهجتها • لذلك فانه يلجأ الى قضاء أوقات فراغه خارج البيت ، فى المقاهى ومحلات اللهو ، ويحاول دائما أن يؤخر وقت عودته الى منزله ليلا • وقد يكلفه ذلك مصاريف اضافية تقتطع عادة من دخل العائلة وتنشأ بذلك صعوبات اقتصادية جديدة • ان قضاء معظم الوقت خارج البيت يولد نوعا من الشعور بعدم الاستقرار • وهذا بدوره يجعل الرجل سريع الغضب حاد المزاج ويولد لديه نفورا من الحياة العائلية يجعله أحيانا عنيفا مع أطفاله وأمهم • الامـر الذى يجعل الاطفال قلقين يتساءلون كل يوم عما تضمره لهم عودة أبيهم فى المساء ان لم يكن الشجار والصراخ والدموع •

ان الاطفال يعانون كثيرا من آثار السكن غير الملائم • اذ أنه غالبا ما يولد آثارا ضارة بصحتهم الجسمية والخلقية • فحينما يكون مؤلفا من غرفة واحـدة يكون وضـعه الصـحى معيبا بصورة عامة • اذ غالبا ما يكون مظلما ورطبا مفتقرا الى التهوية الصحيحة لعدم وجود النوافـذ • ونظرا لضـيق السـكن ، فان الاطفال والاحداث ذكورا واناثا ينامون جميعهم فى فراش واحد بصرف النظر عن اختلاف أعمارهم وبذلك يتحقق الاختلاط Promiscuté بينهم •

ان هناك محاذير جدية تنشأ عن الاختلاط بين الاطفال والمراهقين وخاصـة فى الليل • ومما يجعل خطر هذه المحاذير أكثر جسامة المشـاهد المثيرة التى تدور فى نفس الغرفة التى يسكنونها كالعلاقات بين الوالدين وعمليات الولادة والاجهاض•• الخ • ان هذه المناظر تسبب تمزقا نفسيا Traumatiame Psychique شديدا تكون له نتائج خطرة جدا على سلوك الاحداث • اذ أنهم يتعلمون من هذا الواقع أوليات جنسية مبكرة initiations sexuelles prematurèes تكون خطرة على سلوكهم فى المستقبل •

ان الحدث يعتاد على ترك البيت منذ نعومة أظافره • وذلك لانه لا يجـد فيه مستقرا مريحا يأوى اليه فى أوقات فراغه ولعبه ، مما يجعله يبحث عن محل اللعب

فى الشارع وبذلك يعانى من الآثار والعادات السيئة التى يكتسبها الاحداث من الشارع عادة .

ان الاحداث الذين يعيشون فى سكن غير ملائم يتولد لديهم أحيانا سخط نحو المجتمع يقودهم الى الاضرار به . وقد يرتكبون جرائم خطرة تعبيرا عن سخطهم هذا .

لقد أظهرت الدراسات التى أجرتها عدة جمعيات اقليمية فى فرنسا ان هناك صلة وثيقة بين جنوح الاحداث والسكن غير الملائم . فقد أظهر تحقيق أجرى حول جنوح الاحداث فى اقليم ليون أن التوزيع الجغرافى لجنوح الاحداث فى هذا الاقليم يتفق تماما مع التوزيع الجغرافى للاكواخ الموجودة فيه .

وقد ظهر من الدراسة التى أجريت فى اقليم Angers على ٢٩٤ حدثا لم تتجاوز أعمارهم الرابعة عشر بعد وبينهم ٥١ مجرما وعلى ٣٩٣ مراهقا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٠ عاما بينهم ١٦٢ مجرما ، ان ١٧٠ بيتا من مجموع البيوت التى كانوا يسكنونها كانت غير ملائمة. ولقد استنتج المختصون من هذه الدراسات أن عدد المجرمين الاحداث الذين يعيشون فى سكن غير ملائم يزيد بأربع عشرة مرة عن عدد المجرمين من الاحداث الذين يقطنون فى مساكن مريحة [1] .

وبعد فقد كان هدفنا من هذه الدراسة اثارة اهتمام المعنيين بشئون الاحداث الجانحين نحو العوامل الاقتصادية وحدانا الى ذلك ما لمسناه من تركيز المختصين بشئون الاحداث فى أغلب البلاد العربية كل اهتمامهم فى الغالب الاعم على العوامل النفسية وما تولده من (عقد) ضاربين صفحا عن العوامل الاخرى بما فيها العوامل الاقتصادية ، الامر الذى يجعلهم فى بعض الاحيان عاجزين عن الاهتداء الى الاسباب الحقيقية التى دفعت الحدث نحو الجنوح ويحول بينهم وبين ايجاد العلاج الناجع لاعادة تكييفه اجتماعيا .

(1) Louis Desparges op. cit. Page 32.

البترول والتغير الاجتماعى في مدينة اجدابيا*

للدكتور عبد الجليل الطاهر ◇

مقدمـــة :

كانت الدراسة الرائدة التى قام بها « قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية » لمسح مدينة اجدابيا اجتماعيا واقتصاديا تهدف الى كشف « الصلة » الايجابية العضوية بين ظاهرتين : الاولى اعتبرت « سببـــا » وهى « البترول » والثانيـــة « نتيجة » وهى « التغير الاجتماعى » ــ ونعنى به كل ما حدث من تغييرات على سكان اجدابيا ، سواء كانوا من المهاجرين اليها أو من سكانها الأصليين، وخاصة التغيرات فى « انماط حياتهم » : كالسكـــن ، والولاء الى القبيلة ، والتقاليـــد ، والعادات الاجتماعية ، والعلاقات بين افراد الأسرة ، ومستوى المعيشة، والدخول، وطرائق الانفاق ، وأساليب الحياة . . الى غيرها .

وقد اختيرت مدينة اجدابيا ميدانا للدراسة الحقلية لاسباب عديدة منها :

١ ــ أنها تحتل مكانا وسطا يشغل ملتقى الطرق التجارية الواقعة بين برقة شرقا وطرابلس غربا ، وبين الواحات الصحراوية الواقعة جنوبا على حدود أفريقيا الوسطى مثل « جالو » و « أوجله » و « مراده » و « اجخره » وغيرها . فقد كانت فى القديم مركزا تسويقيا وتموينيا لكافة القبائل البدوية التى تقطن تلـك الواحات ، وفيها تحـدث معاملات البيع والشراء ، ومنها يتموّن البدو بما يحتاجون اليه من

---

* يحتوى هذا المقال على النتائج الاساسية لعملية المسح الاجتماعى ــ الاقتصادى الذى قام به قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكليـة الآداب والتربيـة بالجامعـة الليبيـة .

وهـذه الدراسات الحقلية هى جهد تعاونى أسـهم فيه أساتذة وطلاب قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب والتربية سنة ١٩٦٦ ويود الكاتب أن يتقدم بالشكر للاستاذ الدكتور على أحمد عيسى رئيس القسم والاستاذ ياسين الكبير المحاضر فيـه .

◇ أستاذ بقسم الدراســات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب والتربية بالجامعة الليبيـــة .

مواد وأطعمة ، وفى أسواقها يبيعون ما تغله الواحات من محصول زراعى وثروة حيوانية .

٢ ــ تعطى مدينة اجدابيا مثالا حيا على التطور المفاجىء ، والازدهار الاقتصادى السريع الذى حدث فى ليبيا بعد اكتشاف حقول البترول وظهور الحاجة الشديدة الى الأيدى العاملة التى استمالتها الأجور النقدية العالية ، وظروف الحياة الجديدة ، فتدفق المهاجرون اليها من مختلف الواحات وطرائق الحياة ــ فتقبلت اجدابيا موجات المهاجرين بعد سنة ١٩٦٠ بصورة ملحوظة جدا كما برهنت عليه الحقائق الاحصائية المختلفة .

٣ ــ بناء ميناء البريقة الذى يعتبر من أهم الموانىء فى ليبيا الى جانب (طبرق ولانوف) لتصدير البترول للاسواق العالمية بكميات كبيرة تزداد كل يوم ، ولأول مرة تكتشف ناقلات البترول الكبرى العالمية الساحل الليبى ــ ذلك الميناء الذى يبعد عن اجدابيا أكثر من ٧٥ كيلو مترا والذى أصبح نموه قائماً على حساب اجدابيا .

٤ ــ لم تستطع الأيدى العاملة القادمة من الواحات أن تستقر مع عائلاتها بالقرب من حقول البترول أو من ميناء البريقة ــ بسبب قلة المبانى، وغلاء تكاليف المعيشة ، وعدم وجود افراد من القبائل التى تنتمى اليها ، لهذا استقرت أو وطنت العائلات فى اجدابيا واتخذت منها منطلقا الى حيث يوجد العمل والاجور ، حتى أصبحت اجدابيا مقراً دائما لهم .

٥ ــ تمثل اجدابيا مجتمعا متحركا ، نشطا من وجوه مختلفة ، فهى موطن الفرص الجديدة لحياة أفضل ، ومحل الأجور النقدية العالية بدلا من الأجور العينية ــ مثل القمح والشعير والبلح وغيرها ــ التى كان يحصل عليها الفلاحون سنويا .

كل هذه الاسباب جعلت اجدابيا تمر فى مرحلة من «التغير الاجتماعى» نتيجة لصناعة البترول جديرة بالبحث ومعرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية .

اجدابيا بين الماضى والحاضر والمستقبل :

كانت اجدابيا فى الماضى جزءا من المجتمعات الواحية ــ الزراعية والبدوية والرعوية التى كان يقوم نظامها الاقتصادى على ما تغله أراضى الواحات من محاصيل زراعية كالشعير والقمح والبلح ، وما تنبته المراعى من اعشاب ــ تتحول الى ثروات حيوانية ــ فكان كل ذلك النظام الاقتصادى قائما على هطول الامطار التى يقع معظمها فى الفترة الواقعة بين شهر اكتوبر الى شهر ابريل • فالزراعة والرعى مطريان فى الاغلب ، فمصدرا الحياة اذن محدودان بنزول الامطار ، لعدم وجود نظام للرى • كانت اجدابيا ــ من الناحية الاقتصادية ــ جزءا مكملا ، وتابعا من الوجهة الاجتماعية لذلك النظام الواحى ــ الزراعى والبدوى ــ الرعوى ــ الذى تحدده العوامل الطبيعية• فكانتفىسنوات الجفاف وانحباس المطر تتعرض الى الركود والجمود الاقتصادى ، بل كانت مرآة تعكس ما يجرى فى البيئة الواحية والسهوب الرعوية من خصومات ومنازعات قبلية الى جانب كونها مركزا تموينيا وتسويقيا لمعظم القبائل البدوية التى تقطن الواحات مثل «أوجله» و «جالو» و «مراده» و «اجخرة» وللقبائل البدوية التى تترحل فى البر طلبا للكلأ فى بداية هطول الامطار وتنتقل الى الاراضى الرعوية الواقعة الى الجنوب مثل «المغاربة» و «العبيدات» و «الغيث» و «العواكلة» و «شاهين» وبعض «الحاسة شبارقة» و «البخايت» وبعض «عائلة فايد» وعدد كبير من «براعصة حسين» و «طامية» و «مساعد» و «عبد منصور» • وتبدأ عادة الرحلة الشتوية الى الجنوب فى شهر ديسمبر بعد بذر بذور الشعير ، أو أن قسما من القبائل البدوية ترعى مواشيها جنوبا ، ويبقى القسم الآخر يعنى بالحراثة والبذر ، ويقفل معظم هذه القبائل راجعا من الصحراء فى شهر مايو عندما يصبح الماء نادرا •

فلا يمكن الفصل بين المجتمع الاجدابى المستقر والمجتمعات الواحية ــ الزراعية والمجتمعات البدوية ــ الرعوية ، من حيث النظام الاقتصادى والاجتماعى، بل الذى يحدث فعلا ان قسما من القبائل قد توطن فيها والقسم الآخر لا يزال يقطن الواحات أو يترحل بصورة دائمة أو مؤقتة • يهتم البدو الرعاة اهتماما كثيرا بهذه الرحلة السنوية الى الجنوب ، حيث تسقط الامطار ، وتنبت الاعشاب

فى هذه المنطقة قبل نباتها فى الهضبة، فتتوافر المراعى الغنية ذات النوعية الحسنة، ولهذا يغتنم البدو الفرصة لرعى مواشيهم فى شهر نوفمبر ، حين تكون الماشية بأشد الحاجة الى العلف ، أضف الى ذلك اعتدال الطقس فى الجنوب • والقسم الآخر بالطبع يعنى بالزراعة التى تبدأ عادة فى أواسط أكتوبر أو بداية نوفمبر ، ويبدأ الحصاد فى شهر أبريل • وهم فى كل هذه الانشطة الاقتصادية ــ الاجتماعية يتخذون من اجدابيا سوقا للتموين والبيع والشراء ، والعلاقات بين اجدابيا والبيئتين الواحية والرعوية وثيقة ، بل ان احداهما تعتمد على الاخرى ، وتكمل الاخرى اقتصاديا واجتماعيا وسكانيا • أو بمعنى آخر ان اجدابيا لا تعيش عيشة طفيلية على ما تنتجه الواحات من ثروات زراعية وحيوانية ، وما تدره المراعى من ثروات حيوانية، وانما تؤدى وظائف جليلة بوصفها محلا تموينيا وتسويقيا لهما •

كانت مدينة اجدابيا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمعين الواحى ــ «الزراعى» و «البدوى ــ الرعوى» تتأثر كثيرا ، مثلها كمثل المجتمعين السالفى الذكر، بالعوامل الطبيعية ، وخاصة هطول الامطار ، لان حياة الانسان والحيوان والنبات تقوم عليها فمنها يستقون ويزرعون ويسقون مواشيهم منذ بداية هطولها حتى شهر مايو تقريبا ويحتفظون بمياه الامطار اما فى أحواض خاصة أو فى آبار ، وخاصة مدينة اجدابيا التى يمتلك أكثر من ٩٠٪ من سكانها آباراً داخل مساكنهم •

لم تتهيأ لمدينة اجدابيا فى الفترات المظلمة التركية والايطالية فرصة وأسباب الازدهار والرخاء • فكان مثلها كمثل سائر المدن السيئة الطالع ، القائم نظامها الاقتصادى على الامطار ، تشكو فى أوقات انحباس المطر من الاهمال والنسيان والتخلف• وبالنتيجة لم تكن فى هاتين الفترتين ، تتوافر فيها الخدمات العامة والمرافق التى تضطلع بمهام النهوض فى المجتمع الاجدابى ، لتخلق منها مركز جذب فى المنطقة، مثل المدارس والمستشفيات والاقسام الداخلية والورشات والجراجات والكهرباء ومواسير المياه • وكانت وسائط النقل تقتصر على الابل والقوافل ــ التى تربط بينها وبين الواحات • وبذلك ظلت سنين عديدة بعيدة عن الانظار ــ تتأثر وتتفاعل بكل ما كان يدور فى البيئة الواحية ــ الزراعية والبدوية ــ الرعوية من ركود ورخاء وخصومات وحزازات ، بل ان وضعها السياسى والاقتصادى والاجتماعى بكل ما

فيه من شكل ومحتوى يتقرر فى البيئتين الواحية والرعوية ، لان البداوة تتغلب فى قوتها ومنعتها على بعض الاسر المقيمة فى اجدابيا .

لقد تحدث المؤرخ العربى البكرى فى القرن الحادى عشر ، فأطرى وأثنى على مدينة اجدابيا ، وكذلك صاحب كتاب الاستبصار فى عجائب الامصار ، واحتفظت بفترة رخائها مدة من الزمن ، ثم توالت عليها فترات الركود ، مردها الى العوامل الطبيعية والعوامل السياسية ، التى أدت الى انقطاع الصلة بينها وبين البيئتين الواحية والرعوية اللتين تعتبران مجاليها الحيويين ، اللذين تستمد منهما قوامها الاقتصادى خاصة فى العهدين التركى والايطالى .

ولم تدب فى عروقها الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتبدأ أهميتها السياسية بالظهور الا بعد ان اتخذت منها الحركة السنوسية مقرا للامير السنوسى بعد ان تم عقد الهدنة بين السنوسية و الايطاليين بين سنة ١٩١٧ و ١٩٢٢ فعادت صلاتها الطبيعية التقليدية ، وزادت وثوقا وشدة ، فأصبحت مركزا قياديا توجيهيا لكل القبائل البدوية والواحات المحيطة بها من الوجهتين الدينية والاجتماعية والسياسية العسكرية ، وأخذت تنتعش أحوالها ، وتبرز الى الوجود على خريطة ليبيا ذات دور قيادى بعد اتفاقية الرجمة فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، اذ أصبحت اجدابيا عاصمة حكم السنوسية تتبعها واحات الجغبوب و «أوجله» و «جالو» و «الكفرة» . الا أن سوء العلاقات بين السنوسية والايطاليين ، والازمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم بين سنة ١٩٢٨ ــ ١٩٣٢ ثم ظروف الحرب العالمية الثانية كلها ووقوع التراب الليبى مسرحا حربيا تتصارع عليه القوى الدولية المتنازعة ، كل هذه العوامل أسهمت فى تشديد حياة العزلة والركود الاقتصادى .

وبقيت اجدابيا فى طى النسيان حتى سنة ١٩٦٠ حيث لم تكن غير قرية صغيرة تعلوها الكئابة والخمول ، حتى تدفقت ينابيع البترول بالصحراء المحيطة باجدابيا ، وأقيم بالقرب منها ميناء البريقة فشملت البلاد موجة عارمة من الازدهار والنشاط الاقتصادى ، فأصبحت اجدابيا مركز جذب يسحب الايدى العاملة ، ويوفر فرص العمل ، لنفس تلك الايدى التى كانت تموّنها بالمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية فى الواحات الزراعية والبوادى الزراعية . فظهرت الى الوجود بنظام اقتصادى

جديد ، فرضت آثاره الهائلة العميقة ضغوطها المختلفة على الانظمة البدائية الواحية والرعوية ، فزعزعتها ، وغيرت أنماط حياتها ، وطرز تفكيرها • وغيرت طبيعة نظامها الاقتصادى فأقامته على قواعد جديدة لا تتأثر كثيرا بهطول الامطار ، وخرجت من حضارة الرعى والزراعة البدائية المطرية ــ ودخلت مرحلة حضارية جديدة ، هى أقرب الى الصناعة والاختصاص وتقسيم العمل • فنشطت حركة العمران فيها ، وانتعشت الاسواق ، وازداد الاقبال على المواد الغذائية ، وكثرت فيها المقاهى والمطاعم ، وصارت تضم عددا من الورشات والجراجات ، وتغيرت أنماط الحياة فيها ــ فانتقل الناس من مكنى الخيام وبيوت الشعر والاكشاك الى المساكن التى تتوافر فيها المرافق الحديثة • وبنيت المدارس والمستشفيات ، ونظمت الاقسام الداخلية لقبول الطلبة القادمين من الواحات البعيدة والقرى النائية ، وأقيمت المراكز الاجتماعية ، وعبدت الطرق والشوارع ، وأقيمت القوة الكهربائية ومواسير المياه ، وانتظم الحكم المحلى •

جاء الفلاحون والرعاة لا يملكون الخبرات الفنية والمهارات ، يبحثون عن عمل وحياة جديدة لا تقوم على السلوك غير المنتظم لهطول الامطار فاضطروا الى قبول الاعمال اليدوية غير الماهرة ولكن لم يمض وقت طويل حتى بدأ قسم لا يستهان به يتدرب فى الورشات والشركات للحصول على الخبرات الفنية • ولم يقتصر أثر هذا التغير الاجتماعى على الذكور بل تعداه الى الاناث ، حيث فتحت مدارس البنات وأتيحت لهن فرص التعليم •

وامتصت دوائر الحكومة عددا كبيرا من المتعلمين ، بل أن ظروف العمل الجديدة استهوت الخبرة والأيدى العاملة الفنية الاجنبية • وبرزت الى الوجود مهن وحرف وصناعات لم يكن لها وجود يذكر قبل صناعة البترول •

وحل بعد سنة ١٩٦٠ نوع جديد من الاقتصاد يقوم على «الأجور النقدية» بدلا من الاقتصاد القائم على ما كان يحصل عليه أفراد القبائل باشتغالهم رباعين يتقاضون ربع المحصول الزراعى وفق بعض الشروط ، أو مناصفين (متكاتفين) ــ كما سنبين ذلك ــ أجورا عينية ــ أى ــ جزءا من المحاصيل الزراعية كالشعير

والقمح والبلح ، أو كانوا يرعون الماشية فيحصلون على أبخس الاجور وأقلها — عينية هى الاخرى • بالاضافة الى كونها أجورا مؤجلة ، كثيرا ما يستلف عليها الفلاح والراعى قروضا مقدمة قبل الحصاد، فكان يعيش عيشة الكفاف والاملاق• فكان البون شاسعا بين هذين النوعين من الأجور ، فتعرضت الواحات وبعض القرى الى هجرة الأيدى العاملة النشطة منها ، التى هاجرت من الاجور السنوية الواطئة الى الاجور النقدية العالية — كما ستبين الحقائق الاحصائية حالة الدخل — ففقدت بذلك الواحات أهم العناصر التى كانت تقوم عليها الزراعة • هاجر الناس من الاجور الزراعية الرعوية الى الاجور الصناعية — الحضرية •

وصار المسكن المجهز بالماء والكهرباء والادوات الكهربائية كالثلاجة وماكنة الغسيل وماكنة الخياطة وتقف على بابه السيارة وغيرها من مظاهر المدنية الحديثة مطمح أنظار سكان اجدابيا ، وانتقل الناس من حياة الخيام وبيوت الشعر والسكن فى الاكشاك الى المساكن المبنية بالحجر والمبلطة بالجليز وفيها كافة المرافق الصحية من حمام ومرحاض • ولو أن المهاجرين الجدد الذين لم يستطيعوا حتى الآن أن يجمعوا المدخرات الكافية لتحقيق كل ذلك النجاح فانهم بلا شك سائرون الى ذلك حسب ما تدل عليه المعلومات والحقائق الاحصائية •

أسهمت كل هذه العوامل فى صهر العصبيات القبلية ودمجها فى بوتقة المواطنة وتحول ولاء البدوى من قبيلته الى الوطن ، وصار يهتم بشئون بلاده بدلا من قبيلته • وكان من نتيجة هذا التغير تعلم المهارات والخبرات الفنية فى استعمال الآلات والماكنات الحديثة فى الحفر والتنقيب • وضمنت الصناعات الجديدة للعمال البدو دخلا مستمرا طول مدة عملهم فارتفع مستواهم المعاشى وتوطنوا واستقروا •

جاء المهاجرون الى اجدابيا ليستقروا ويتوطنوا لا ليجمعوا المال ويعودوا الى الواحات أو القرى التى هاجروا منها ، فأصبحوا فى الواقع جزءا من حياة اجدابيا الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنهم نقلوا معهم الشىء الكثير من انماط حياتهم الواحية — البدوية — القبلية — التى تأثرت الى حد ما بالوضعية الجديدة

فى اجدابيا وسوف لا تستغرق هذه العملية وقتا طويلا حتى يتكيف الناس تكيفا تاما لحياة المدينة •

تعتبر صناعة البترول بكل مراحلها العامل الحاسم فى تنشيط أوجه الحياة كلها، وفى نفض غبار التخلف ، والخروج من العزلة الجغرافية والاجتماعية التى كانت تخيم على البلاد ، وفتح الآفاق الرحيبة الواسعة التى من المنتظر أن تزيد من رخاء البلاد وتطورها • ومما تجدر الاشارة اليه أن نمو ميناء البريقة فى المستقبل سيكون على حساب مدينة اجدابيا •

منهج البحث والمفاهيم النظرية :

تتألف الدراسة من شقين :

ا • القسم الخاص بالمظاهر الاجتماعية والاقتصادية •

١ • احصائية المساكن •
٢ • مستوى المعيشة والدخل والمهنة والايقاف •
٣ • القبيلة والاسرة •
٤ • المستوى التعليمى والثقافى •

ب• القسم الخاص باحصائية الخدمات العامة أو المؤسسات كالمدارس والمستشفيات والصيدليات والمساجد والزوايا والاقسام الداخلية والمقاهى والكراجات والمطاعم والفنادق والاسواق وغيرها •

تميزت الدراسة بأنها تمثل سكان اجدابيا تمثيلا صحيحا ، فلم تكن متغرضة ولا متحيزة لان العينة التى دخلت فى اطار عملية المسح الاجتماعى ــ الاقتصادى كبيرة جدا جاوزت الاربعين بالمائة • لذا جاءت النتائج مطابقة للواقع انطباقا كليا • تركزت الدراسة على معرفة مظاهر التحول من البداوة الى حياة المدينة والاشتغال بالمهن الحرفية والصناعية ، وذلك بتسجيل النمو المادى للمدينة وتغيير نوع العمل وأسلوب المعيشة وما طرأ على البناء الاجتماعى القبلى من تغيير ، ومعرفة العوامل البيئوية (الايكولوجية **Ecology**) التى تؤثر فى نمو المدينة واتجاهات النمو

بها ، وأخيرا التأكد من مدى تمثيل مدينة اجدابيا للمجتمع الليبى المتطور .

المفاهيـــم الاســـاسية :

١ . تهدف احصائية المساكن الى جمع المعلومات عن نوع ملكية المساكن فيما اذا كانت ملكا أو ايجارا أو حكوميا وسنة التملك وتاريـخ المبنى والعنـوان السابق ســواء كان داخل اجدابيا أم خارجها ومن هذا المفهوم نستطيع أن نعرف مدى استقرار سكان اجدابيا وتوطنهم ، فيما اذا كانت المساكن المتلكة أعلى من غيرها ، ونحدد أيضا الفترة التاريخية التى حدثت فى خلالها أعلى نسبة لتســجيل ملكيات المساكن . كما نعرف منها سيول الهجرة التى تدفقت على مدينة اجدابيا بعد البدء بصناعة البترول والعمل فى ميناء البريقة .

ومن معرفة قيم الايجارات نستطيع أن نقدر ما تنفقه الاسرة فى اجدابيا على الايجار من ميزانيتها ، ونتحسس أيضا فيما اذا كانت مدينة اجدابيا تواجه مشكلة اسكان عويصة . ان احصائية تعيين الجهة التى قدمت منها الاسرة تعطينا فكرة عن مدى استمالة مدينة اجدابيا للايدى العاملة من الانحاء المختلفــة . ونســتنتج من احصائية عدد الحجرات فى المسكن الواحد مدى الازدحام والاكتظاظ ــ وحسب المعايير المقبولة اذا كان عدد الاشخاص يزيد على اثنين الى ثلاثة ــ يعتبر الاســكان مزدحما ومكتظا . واحتوت استمارة الأسئلة الخاصة بالمساكن على بعض الأفكار التى تعين تعيينا دقيقا مدى تكيف الاسرة فى اجدابيا الى أنماط الحياة الجــديدة ومدى تمسكها أو مقاومتها واصرارها على الاستمرار بانماط الحياة القديمةومحاولة بذر بذورها فى الوضعية الجديدة فى مدينة اجدابيا ، وهذا ما يفسر لنا بالضبط الانتقال والتحول من البداوة الى حياة المدينة .

٣ . مستوى المعيشة والمهنة والدخل والانفاق :

استهدفت الدراسة الى جمع المعلومات الكافية عن التوزيع المهنى ، والدخل لجميع أفراد الاسرة ، والانفاق وطرائقه ووجوه الصرف على الايجار والنور والمياه والاكل والملابس وغيرها .. وعلى ما تمتلكه الاسرة من ســيارة وراديو وثلاجــة وماكينة للغسيل والخياطة وغيرها ... حتى نستطيع أن نحدد مستوى المعيشــة

لكل أسرة .. واشتملت أسئلة تتعلق بأدوات الطبخ (استخدام الكهرباء والغاز والكيروسين والحطب) وأوانى الطعام (القصعة ـ والاوانى والاطباق المنفردة) ، وأخيرا وجود حجرة للضيوف وسعى خارج المنزل يقدمان لنا صورة عن مدى تطور الاسرة ومقدار تكيفها .

٤ . القبيلة والاسرة :

توخت الاسئلة الخاصة بالانتماء القبلى وعدد أفراد الاسرة والاقارب والزوجات ووجود ميزانية واحدة أو متعددة ، والمسئول عن الصرف قياس مدى استمرارية النظام القبلى فى اجدابيا ومعرفة التغييرات التى حدثت فى الاسرة من حيث مركز الرجل والمرأة وسلطة كل منهما وعن الاسرة الكبيرة والاسرة الصغيرة وتعدد الزوجات .

٥ . المستوى التعليمى والثقافى :

تحاول الدراسة معرفة المستوى التعليمى والثقافى فى أفراد كل أسرة وذلك عن طريق سنى التعليم ووجود مكتبة فى المسكن واللغات الاجنبية .. وتربط الدراسة ربطا وثيقا بين الاسرة والانظمة والمؤسسات العامة والخاصة كالمدارس والمستشفيات والصيدليات والمساجد والزوايا والاقسام الداخليةوالمقاهىوالجراجات والمطاعم والفنادق والاسواق وغيرها لمعرفة مدى قدرة تلك المرافق والمؤسسات العامة على تلبية حاجات ورغبات سكان اجدابيا ، والى أية درجة تواكب تلك المرافق والخدمات مرحلة التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى تمر به اجدابيا وما هى التغيرات المفاجئة التى حدثت على تلك المؤسسات نتيجة تطور صناعة البترول فى البلاد ـ لان قسما من تلك المؤسسات لم يكن له وجود من ذى قبل أو أنها كانت موجودة فى مراحلها الاولى .

احصـــائية المســـاكن

١ ـــ ســـنة التملك

جـــدول ١

التسلسل	السنة	عدد السكان	النسبة المئيوية
١	قبل وحتى سنة ١٩٥٠	٤٥	١٠ر٩٧
٢	من ١٩٥٠ ـــ ١٩٦٠	٧١	١٧ر٣١
٣	من ١٩٦٠ ـــ ١٩٦٦	٢٩٤	٧١ر٧٢
	المجموع	٤١٠	١٠٠ر٠٠

أظهرت المعلومات الاحصائية أن أعلى نسبة لتسـجيل الملكيات كانت سـنة ١٩٦٤ ـــ اذ بلغ عددها (٥٨) وفى سنة ١٩٦٣ بلغت (٥٥) ملكيـة وفى سـنة ١٩٦٥ وصلت الى (٤٩) ملكية .

السنة	عدد السكان
١٩٦٠	٢٨
١٩٦١	٤٠
١٩٦٢	٤٥
١٩٦٣	٥٥
١٩٦٤	٥٨
١٩٦٥	٤٩
١٩٦٦ (الاشهر الاربعة الاولى)	٢٥

كانت أقدم ملكية سجلت فى المسح الاجتماعى سنة ١٩١٠ وفى غضون الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٠ و ١٩٥٠ لم تسجل أكثر من ملكية ٤٥ مسكنا ـــ أى مايقرب من (١٠٪) فقط من مجموع ملكيات المساكن ، بينما نجد ، على العكس من ذلك، ان النسبة بلغت (٧٢ر٧١) فى مدة قصيرة لا تزيد على ست سـنوات بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ أى فى أقل من ١/٦ المدة المذكورة أعلاه . أقدم الناس على تسجيل ملكياتهم منذ سنة ١٩٦٠ حتى وصل الحد الاعلى فى سنة ١٩٦٤ ولما كانت عملية المسـح

الاجتماعى قد وقعت فى الشهر الرابع (ابريل) من سنة ١٩٦٦ فلم تشمل الملكيات المسجلة خلال العام كله ، الذى و لاشك أنه يزيد عدد المساكن المتلكة • فلو اعتبرنا ان عدد الملكيات المسجلة خلال الاشهر الاربعة ٢٥ مسكنا كما تشير اليه الاحصائية ــ فان هذا العدد سيصبح فى نهاية العام ٧٥ مسكنا وهى أعلى بكثير من عام ١٩٦٥ لقد صممت أسئلة المساكن فى الاستبيان لمعرفة مدى التطور والازدهار بأن اتخذت من ملكية المسكن دليلا واضحا على عملية التكيف الناجحة بعد ان استقر الناس ، وتحسنت أحوالهم المعيشية من جهة ، وبرهانا على التغير الاجتماعى الذى طرأ على أساليب الحياة • وتدل المساكن الحكومية هى الاخرى على الانشطة الجديدة التى تضطلع بها الدولة فى مجالات الخدمات العامة بعد الحصول على عوائد البترول ، وبالرغم من أن النسبة تبدو بسيطة لا تتجاوز ٥ر٩٧/ من مجموع المساكن فانها تكشف عن الاتجاهات الجديدة فى توفير المساكن الشعبية لذوى الدخول المحدودة ، تلك الاتجاهات التى تأخذ فى التوسيع والزيادة •

نوع الملكية

نوع الملكية	عدد المساكن	النسبة المئوية
ملك	٤١٠	٧٤ر١٤
ايجار	١١٠	١٩ر٨٩
حكومى	٣٣	٥ر٩٧
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

ان نسبة المساكن المستأجرة قليلة اذا قيست بنسبة المساكن المتلكة ، وسوف لا يمضى وقت طويل حتى تهبط هذه النسبة ، وتزداد نسبة التملك ، لان القادمين من الواحات يحتاجون الى المزيد من الوقت ليستطيعوا أن يدخروا قسما من أجورهم •

قيمـــة الايجـــار

جـــدول رقم ٣

رقم مسلسل	الايجار بالجنيه من	الى	عدد المساكن	متوسط الايجار × عدد المساكن	مجموع متوسط الايجارات =
١	٠٥٠ر	٩٩ر	٢	٢ × ٠ر٧٥	١ر٥٠
٢	١ر٠٠	٩٩ر	٥	٥ × ١ر٤٥	٧ر٢٥
٣	٢ر٠٠	٢ر٩٩	١٦	١٦ × ٢ر٤٥	٣٩ر٢٠
٤	٣ر٠٠	٣ر٩٩	١٧	١٧ × ٣ر٤٩	٥٩ر٣٣
٥	٤ر٠٠	٤ر٩٩	٢٠	٢٠ × ٤ر٤٨	٨٩ر٦٠
٦	٥ر٠٠	٥ر٩٩	١٨	١٨ × ٥ر٤٩	٩٨ر٨٢
٧	٦ر٠٠	٦ر٩٩	١٦	١٦ × ٦ر٤٩	١٠٣ر٨٤
٨	٧ر٠٠	٧ر٩٩	٥	٥ × ٧ر٤٩	٣٧ر٤٧
٩	٨ر٠٠	٨ر٩٩	٢	٢ × ٨ر٤٩	١٦ر٩٨
١٠	٩ر٠٠	٩ر٩٩	٠	.....	.....
١١	١٠ر٠٠	١٤ر٩٩	٣	٣ × ١٢ر٤٩	٣٧ر٤٥
١٢	١٥ر٠٠	١٩ر٩٩	١	١ × ١٧ر٤٩	١٧ر٤٩
١٣	٢٠ر٠٠	٢٩ر٩٩	٣	٣ × ٢٤ر٩٩	٧٤ر٩٧
١٤	٣٠ر٠٠	فأكثر	٢	٢ × ٣٠ر٠٠	٦٠ر٠٠
		المجموع	١١٠		٦٤٠ر٩٠

$$\frac{\text{مجموع متوسط الايجارات}}{\text{مجموع المساكن}} = \text{متوسط الايجار للمسكن الواحد}$$

$$\frac{٦٤٠ر٩٠}{١١٠} = ٥ر٨٠ \text{ جنيه متوسط الايجار للمسكن الواحد}$$

تدل احصائية الايجارات لمائة وعشرة مسكنا (١١٠) شملها المسح الاجتماعى أن غالبية الايجارات تقع بين جنيهين وسبع جنيهات ، اذ بلغت النسبة ٧٩٪ من مجموع كل الايجارات ، وكانت أعلى نسبة تتراوح بين ٤ الى ٥ جنيهات فى الشهر •

ومما تجدر الاشارة اليه أن الايجارات لا تأخذ من دخل الاسرة الذى يبلغ متوسطه حوالى ٣٩ جنيها كما تشير اليه احصائية الايجارات أكثر من ١٥٪ من ميزانية الاسرة • وهذه النسبة مقبولة جدا اذا قورنت بمثلها فى غيرها من المدن وغيرها من الاقطار •

ومن الملاحظ ان نسبة كبيرة من المساكن يلجأ اليها الاهل والاقارب من القادمين الجدد من الواحات ، الذين يفضلون الاقامة المؤقتة مع أحد الاقرباء المقيمين فى اجدابيا حتى يتمكنوا من الوقوف على أقدامهم فى الحياة ، بعدها ينتقلون الى مسكن آخر • وهو أمر طبيعى لانهم لم يعرفوا احدا فى المحيط الجديد ، ولم يبدأوا بعد بعمل يكسبون منه قوت يومهم • وهذا ما يكشف عن الروابط الدموية بين السكان الذين استقروا منذ مدة فى اجدابيا والقادمين الجدد•

الاسر من داخل اجدابيا وخارجها

جدول رقم ٤

	عدد الاسر	النسبة المئوية
داخل اجدابيا	٢٨٠	٥٠ر٦٣
خارج اجدابيا	٢٧٣	٤٩ر٣٧
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

ان نسبة عالية من الاسر التى شملها المسح الاجتماعى كانت قد هجرت الواحات والقرى المحيطة باجدابيا واستمالتها مدينة اجدابيا • كانت مجتمعات الواحات البدوية ــ الرعوية ــ الزراعية تتميز قديما بشىء من الركود والسكون النسبى • كانت حياة منظمة على العوامل الطبيعية مثل هطول الامطار وظهور العشب والكلأ وكان النظام الاقتصادى فيها قائما على ما تغله الارض وما ينتجه الحيوان ، فهو نظام بدائى أقرب الى الزراعة • فلم يعد قادرا على تلبية رغبات ومطامح معظم سكان الواحات •

فبعد سنة ١٩٦٠ وظهور صناعة البترول وارتفاع الاجور ، وتحول الاجور من المحصول الزراعى (الاجور العينية) الى الاجور النقدية ، ومن الغلة السنوية الى النقد اليومى أو الاسبوعى ، انتقلت الايدى العاملة من الاقتصاد الراكد فى الواحات الى الاقتصاد المتحرك فى اجدابيا • فاصبحت اجدابيا منطقة جذب شديدة سحبت عددا كبيرا من الاسر ، التى حرك خيالها ما تسمعه من القصص عن الاجور النقدية العالية • أضف الى ذلك بعض العوامل الاخرى مثل افضلية ظروف المعيشة فى المدينة واتاحة الفرص لابنائهم فى التعليم وغيرها وبذلك توقف المجتمع الواحى البدوى لان يكون مطمحا للناس ، وتدفق المهاجرون الى اجدابيا طلبا للرزق • ولم تكن هذه المظاهر مقتصرة على اجدابيا وحدها وعلى المجتمع الليبى بصورة خاصة ــ وانما هى ظاهرة شاملة فى كل البلدان التى ظهر فيها البترول ، سواء كانت فى البلاد العربية أو فى اميركا اللاتينية •

يمكن القول بأن ما يقرب من نصف سكان اجدابيا هم مهاجرون من القرى والواحات الذين جاءوا الى اجدابيا لا ليعودوا ثانية الى الواحات وانما ليستقروا ويتوطنوا فاصبحوا جزءا لا يتجزأ من مدينة اجدابيا ومن نظامها الاقتصادى • وكان مجيئهم بعد سنة ١٩٦٠ نتيجة لقيام ميناء البريقة ، وبذلك نمت المدينة نموا مدهشا فى مدة قصيرة •

ان النجاح الذى احرزه القادمون من الواحات القريبة من اجدابيا ــ من

حيث امتلاك المساكن وتحسن الظروف المعاشية والحصول على مستوى أرفع فى كل أوجه الحياة الاخرى كالتعليم والصحة والاندماج فى تيار الحياة الجديدة فى المدينة حفز خيال الاقرباء والاصدقاء فى الواحات وغيرها لشد الرحال والمخاطرة فى الهجرة وكسر الروابط القبلية القديمة والمجيء الى محيط جديد .

جدول المرافق المنزلية

جدول رقم ٥

رقم مسلسل	المرافق المنزلية	عدد المساكن	النسبة المئوية
١	الحمام	١٩٩	٣٥ر٩٨
٢	المرحاض	٤٥٧	٨٢ر٦٤
٣	النور الكهربائى	٣٢٩	٥٩ر٥٠
٤	مواسير المياه	٢٨	٥ر٠
٥	الحيوانات	١٤٣	٢٤ر٠
٦	الحدائق	٨٣	١٥ر٠
٧	الآبار	٥٠٧	٩١ر٠

تشير احصائية المرافق المنزلية الى تغيير طرز الحياة فى الاسرة : فقد ترك عدد كبير من السكان حياة الخيام وبيوت الشعر والاكشاك ، وتوطن فى المساكن التى تتوافر فيها المرافق الصحية : الحمام (١٩٩) مسكنا ونسبتها ٣٥ر٩٨٪ والمرحاض (٤٥٧ مسكنا) ونسبتها ٨٢ر٦٤٪ والنور الكهربائى (٣٢٩ مسكنا) ونسبتها ٥٩ر٥٠٪ .

وتكشف نسبة المساكن التى تمتلك مواسير المياه الصحية عن الصعوبة الكبرى التى تواجه المدينة ، فاذا تم التغلب عليها فان فترة رخاء تنتظر المدينة . اذ بلغ عدد المساكن التى فيها مواسير المياه (٢٨ مسكنا) ونسبتها ٥٪ أما المساكن

التى لا تزال تحتفظ بالحيوانات : الابقار والاغنام والابل والخيول والماعز وحتى الطيور فان عددها (١٤٣) ونسبتها ٢٤٪ ويكاد يكون البئر هو الطراز السائد للحصول على المياه فى اجدابيا • فقد بلغ عدد المساكن التى فيها أبار (٥٠٧) مسكنا ونسبتها ٩١٪ وحتى يتم توفير المياه الصالحة للشرب لكل هذه المساكن ولغيرها فان المشكلة لا زالت قائمة • وما هو جدير بالاشارة الى أن النمو المضطرد فى بناء المساكن ، واتجاه تطور المدينة كله نحو الجنوب بسبب عذوبة مياه الآبار فى تلك الجهة •

ولم يصبح الحمام حتى الآن جزءا أساسيا من المسكن حيث أن نسبة قليلة لا تزيد على ٣٦٪ وبنفس الوقت تشير هذه النسبة الى استمرار النمط البدوى الواحى فى الحياة • وسوف لا تمر فترة طويلة حتى يصبح الحمام عنصرا اساسيا من المسكن المقبل فى اجدابيا ــ بعد توفر المياه فيها ــ وكذلك نسبة الحدائق فى داخل المساكن قليلة لا تتجاوز (١٥٪) والسبب فى ذلك أيضا يرجع الى قلة المياه فيها •

ولا يفوتنا القول بأن البئر بالنسبة للبيئة الواحية ــ الزراعية والبدوية ــ الرعوية يرمز الى الاعتبار الاجتماعى ، بل أن ملكية البئر فيها شيىء من الضمان والطمأنينة فى مجتمع كان ينظم طراز حياته على الاحتفاظ بالماء فى سبيل بقاء الحياة واستمرارها •

توزيع الحجرات

مجموع الحجرات فى كل المساكن

جدول رقم ٦

عدد الحجرات	عدد المساكن	عدد الحجرات × عدد المساكن	المجموع
١	٦٤	١ × ٦٤	٦٤
٢	١٣٤	٢ × ١٣٤	٢٦٨
٣	١٢٥	٣ × ١٢٥	٣٧٥
٤	١٠٢	٤ × ١٠٢	٤٠٨
٥	٦٧	٥ × ٦٧	٣٣٥
٦	٣٤	٦ × ٣٤	٢٠٤
٧	١٤	٧ × ١٤	٩٨
٨	٥	٨ × ٥	٤٠
٩	٣	٩ × ٣	٢٧
١٠	١٠	١٠ × ١٠	١٠٠
١١ فأكثر	٤	١١ × ٤	٤٤
المجموع	٥٥٣		١٩٦٣

$$\frac{\text{عدد الحجرات}}{\text{عدد المساكن}} = \text{المتوسط} \qquad \frac{١٩٦٣}{٥٥٣} = ٣ر٥ \text{ حجرة فى المسكن}$$

$$\frac{\text{عدد الاشخاص}}{\text{عدد الحجرات}} = \text{المتوسط} \qquad \frac{٣٦٣٣}{١٩٦٣} = ١ر٣ \text{ شخص للحجرة}$$

تكشف احصائية الحجرات عن أن المسكن ذا الحجرتين هو الاكثر شيوعا فى مدينة اجدابيا اذ تبلغ نسبته ٢٣ر٢٤٪ ، ويليه المسكن ذو الثلاث الحجرات ثم ثم ذو الاربع الحجرات .

أما المساكن ذات الخمس حجرات فنسبتها تقرب من ١٢٪ من مجموع المساكن وتأخذ هذه النسبة بالهبوط كلما ازداد عدد الحجرات فى المسكن . ومع ذلك فقد سجلت احصائية المساكن عشرة مساكن فى كل منها عشر حجرات .

وتشير هذه الحقائق الاحصائية أن الاسرة فى اجدابيا لا زالت تتمتع بخصائص المجتمعات الواحية ـ الزراعية والبدوية ـ الرعوية حيث تكون الاسرة كبيرة الحجم كثيرة العدد ، تضم الاهل والاقرباء ، وحتى فى بعض الاحيان افرادا من القبيلة نفسها .

لقد ظهر بأن متوسط عدد الحجرات فى المسكن فى اجدابيا هو أكثر من ثلاث ونصف الحجرة ومتوسط عدد الاشخاص فى كل حجرة هو ٣ر١ ومن هذه الاحصائية نستنتج أنه لا يوجد ازدحام فى المساكن .

توزيع الاشخاص ومجموع الاشخاص فى كل المساكن

١) ان أعلى نسبة فى المساكن التى يكون عدد الاشخاص فيها خمسة اذ بلغ مجموعها (٧٨) مسكنا ، ومجموع سكانها (٣٩٠) نسمة ثم تليها المساكن التى يكون عدد الاشخاص فيها ستة أشخاص ومجموعها (٧٧) مسكنا ومجموع سكانها (٤٦٢) نسمة ثم المساكن ذات أربعة أشخاص (٧٤) مسكنا ومجموع سكانها (٢٩٦) نسمة وأخيرا المؤلفة من سبعة أشخاص ومجموعها (٦٣) مسكنا ومجموع سكانها (٤٢٤) نسمة .

٢) تؤلف المساكن التى تتراوح عدد ساكنيها بين أربعة أشخاص وسبعة أشخاص نسبة (٧ر٤٣٪) من مجموع كافة الاشخاص لكل المساكن وهى عالية .

٣) أما الاسر الكبرى المؤلفة من ثمانية أشخاص حتى أربعة عشر شخصا

فيبلغ مجموع أفرادها (١٨٨٣) شخصاً ومجموع المساكن (١٨٧) مسكنا وتصل النسبة الى ٥١ر٨٪ .

٤) تكشف احصائية الاسرة عن استمرار النمط التقليدى للاسرة الكبيرة التى تضم الاهل والاقرباء ، بل ان الاسرة فى اجدابيا تستقبل القادمين الجدد من الواحات والمناطق الاخرى من الاهل والاقارب .

توزيع الاشخاص ومجموع الاشخاص فى كل المساكن

جـــدول رقم ٧

عدد الاشخاص × عدد المساكن		مجموع الاشخاص
١	٦	٦
٢	٢٩	٥٨
٣	٣٩	١١٧
٤	٧٤	٢٩٦
٥	٧٨	٣٩٠
٦	٧٧	٤٦٢
٧	٦٣	٤٤١
٨	٥٣	٤٢٤
٩	٣٩	٣٥١
١٠	٣١	٣١٠
١١	٢١	٢٣١
١٢	١٥	١٨٠
١٣	٥	٤٥
١٤	٢٣	٣٢٢
المجموع	٥٥٣	٣٦٣٣

$$\frac{\text{عدد المساكن}}{\text{عدد الاشخاص}} = \text{المتوسط} = \frac{٣٦٣٣}{٥٥٣} = ٦ر٣٨ \text{ شخص فى كل مسكن}$$

اى أن الاسر المكونة من ثلاثة الى خمسة اشخاص هى الاكثر شيوعا .

مـــواد البنـــاء

جـــدول رقم ٨

مواد البنـاء	عدد المســاكن	النسبة المئوية
الطـــــين	٢٨٦	٥١ر٧١
الطـــــوب	١٢٢	٢٢ر٠٠
الاســـمنت	٧٥	١٣ر٥٦
الحجـــــر	٥٩	١٠ر٦٧
كشك خشبى	١١	٢ر٠٦
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

تكشف احصائية مواد البناء عن طبيعة المراحل التى يمر بها المهاجرون القادمون من الواحات الى اجدابيا من جهة الذين ينتقلون من مستوى اقتصادى الى آخر أعلى منه • فبعد أن كانت الاكثرية تسكن الخيام وبيوت الشعر والاكشاك صارت تمتلك المساكن التى تتوافر فيها المرافق الضرورية، ولكن تختلف فى مواد بنائها• فقد اكتفى البعض بامتلاك الارض ، وبناء المساكن من الطين ، وقد بلغت نسبتهم (٥١ر٧١٪) ، وهم يعبرون عن المرحلة الاولى فى حركة التوطن والاستقرار فى اجدابيا • فاذا ما تحسنت ظروف حياتهم فانهم ينتقلون تلقائيا الى مستوى أعلى من السكن ، ولهذا السبب نجد أن نسبة المساكن المشيدة بالاسمنت أو الحجر قليلة • وبالرغم من قلتها فانها ترسم الاتجاه المقبل للظروف السكنية فى مدينة اجدابيا •

أما الاكشاك وبيوت الشعر والخيام فهى فى طريق الزوال والاختفاء ، فلا تزيد نسبة الاكشاك فيها على ٢ر٠٦٪ وهى نسبة ضئيلة •

بنـــاء الســـقوف

جـــدول رقم ٩

مادة البنـــاء	عدد المســاكن	النسبة المئوية
حديـــــد	٣٠	
اسمنت مسلح	٣٠	
خشـــــب	٤٦٥	٨٤ ٪
صـــــنور	١٧	
اكشـــــاك	١١	
المجموع	٥٥٣	

ان العدد الاكبر من المساكن يستعمل مادة الخشب فى بناء السقوف حيث بلغت نسبتها ٨٤٪ من كل المساكن ـ أى ـ (٤٦٥) مسكنا من مجموع ٥٥٣ مسكنا • أما الحديد والاسمنت المسلح ، فهما بدون شك يشيران الى ارتفاع مستوى المعيشة من جهة ، والى تغيير الانماط المادية للحياة •

نـــوع المســـكن الســـابق

جـــدول رقم ١٠

نوع المسكن السابق	عدد المساكن	النسبة المئوية
خيمة أو بيت شـــعر	٢٩٤	٥٣ر١٦
مسكن عـــادى	٢٢٦	٤٠ر٨٦
كشـــــك	٣٣	٥ر٩٨
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

ان مقارنة بسيطة بين الوضع الاسكانى لسكان مدينة اجدابيا والوضع الاســكانى الســابق يدلنا دلالة جلية على مدى التطور الذى حققه الاهلون فى

مضمار الاسكان •

فقد اختفت من الوجود الخيمة أو بيت الشعر ، وحتى الاكشاك هى الاخرى فى طريقها الى الزوال وحل المسكن بكل ما فيه من مرافق فأصبح يجذب اهتمام سكان احدابيا •

الادوات الكهربائية التى تمتلكها الاسرة

جدول رقم ١١

الادوات الكهربائية	عدد المساكن	النسبة المئوية
السيارة	٢٧	٤ر٨٨
الراديو	٢٧٠	٤٨ر٨٢
الثلاجة	٦٨	١٢ر٢٩
ماكينة غسيل	٥	٠ر٠٩
ماكينة خياطة	٧٠	١٢ر٦٥
دراجة بخارية	١٨	٣ر٢٥
دراجة هوائية	١٠٠	١٨ر٠٠
مكوى كهربائية	٦٨	١٢ر٢٩
جهاز تسجيل	١٩	٣ر٤٣
بيك اب	٥	٠ر٠٩

اتخذت الادوات الكهربائية التى تمتلكها الاسرة وسيلة لمعرفة مدى تقبل الاسرة لحياة المدينة ، وتقدير مستوى معيشتها • ان الادوات المذكورة معايير موضوعية تثبت سرعة تكيف الاسرة ، سواء كانت فى اجدابيا أصلا أو قادمة من الواحات أو القرى المجاورة لاجدابيا •

ان نسبة لا بأس بها من المساكن تمتلك جهازا للراديو (٤٨ر٨٢٪) وهذا دليل واضح على مدى ارتباط تلك الاسر ، ارتباطا ثقافيا واعلاميا بما يجرى فى ليبيا وفى

العالم • الا ان النسب للادوات الباقية تدل على الانماط الجديدة للحياة فى المدينة آخذة بالبروز والانتشار • فلا زالت نسبة الثلاجات (٢٩ر١٢٪) وماكينات الخياطة (٦٥ر١٢٪) واطئة • أما ماكينات الغسيل فهى أقل نسبة ٠٩ر٠٪) ، لان المرأة فى اجدابيا تقوم بواجباتها التقليدية ، التى كانت تضطلع بها فى الواحات ولربما تكون هى آخر الادوات الكهربائية التى تدخل نظام الاسرة •

المواد التى تستخدم فى الطبخ

جدول رقم ١٢

نوع المواد	عدد المساكن	النسبة المئوية
الكهرباء	٦	١ر٧
الغاز	٣٥	٦ر٣
الكيروسين	٢٧٢	٤٩ر٠
الحطب	٢٤٠	٤٣ر٠
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

تشير النسبة العالية لاستخدام الحطب فى الوقود أو الطبخ الى استمرار الحياة الواحية الزراعية ، والبدوية الرعوية ، وبمعنى آخر تحاول هذه الاسر نقل طرز الحياة من المواقع التى هاجرت منها الى اجدابيا • ولكن فترة مقاومة استخدام الكيروسين أو الغاز سوف لا تطول كثيرا ــ سيما وان النسبة الآن تصل الى (٤٩٪) أى أن (٢٧٢) مسكنا يستخدم الكيروسين من مجموع (٥٥٣) مسكنا • وبالرغم من ان نسبة استخدام الغاز قليلة (٣ر٦٪) اذا قيست بالحطب والكيروسين فانها ترسم الاتجاه الجديد للمسكن فى مدينة اجدابيا ــ والذى بدون شك يمهد الطريق لاحلال الكهرباء محله فى المستقبل •

المساكن التى تمتلك السجاد والكراسى وأسرة النوم من الحديد

يعطينا المعيار الجديد صورة واضحة عن المستوى المعيشى للاسرة فى اجدابيا الى جانب المعايير المادية الاخرى : المهنة والدخل والانفاق ونوع ملكية المسكن ونوع المبنى وعدد الحجرات والتبليط والسقوف وامتلاك الادوات الكهربائية وغيرها من التى شملها المسح الاجتماعى ــ الاقتصادى .

جدول رقم ١٣

ما تمتلكه الاسرة	عدد الاسر	النسبة المئوية
السجاد	٣١٦	٥٧ ٪
الكراسى والكنبات	٢٢٦	٤٠ ٪
أسرة النوم من الحديد	٣١٥	٥٧ ٪

وهذه النسب عالية حقا بالنسبة لقصر المدة التى بدأت فيها صناعة البترول وللجذر الاقتصادى ــ الاجتماعى الذى يرجع اليه معظم الذين شملهم المسح الاجتماعى ، لانهم لم يألفوا الحياة فى مثل هذه الاثاث ، فالبدوى الراعى يكتفى بأبسط الاشياء التى يسهل نقلها فى حله وترحاله من موضع الى موضع آخر طلبا للعشب، ولا تختلف كثيرا حياة الفلاح فى الواحات . لهذا تعتبر ما تمتلكه الاسرة قفزة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى .

التوزيع المهنى لارباب الاسر

جدول رقم ١٤

	العدد	النسبة
١ ـ أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	١٣	
٢ ـ المديرون المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية	٣٨	
٣ ـ المشتغلون بالاعمال الكتابية	٨٠	
٤ ـ المشتغلون بأعمال البيع	٧٨	
٥ ـ المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد والبحر	٣٢	
٦ ـ المشتغلون بأعمال النقل والمواصلات	٢٤	
٧ ـ المشتغلون بالمناجم والمحاجر ومن اليهم		
٨ ـ أصحاب الحرف والصناع والعمال المشتغلون فى عملية الانتاج والفعلة والحمالون الذين لم يصنفوا فى مكان آخر	٢٠٦	
٩ ـ المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه	٩	
١٠ـ مشتغلون غير مصنفين حسب المهنة	٣٠	
يضاف اليهم ثلاثة وأربعون عاطلا	٤٣	
المجموع	٥٥٣	

يكشف لنا التوزيع المهنى بكل وضوح طبيعة التقسيم البدائى فى مجتمع اجدابيا فلا يزال شديد الارتباط ، من حيث البساطة وعدم الاختصاص وندرة المهارة الفنية يمكن القول اذن :

١) يؤلف سكان اجدابيا من حيث توزيع المهن عناصر أقرب الى البداوة والزراعية المطرية الابتدائية الخالية من تقسيم العمل والاختصاص .

٢) يعبر التوزيع المهنى عن تجانس الفئات المهنية التى تسكن فى اجدابيا فقد ظهر بأن عدد العمال والبقالين والفلاحين والبوليس والسائقين والمباشرين والجنود والباعة المتجولين والبقالين حوالى (٤٢٥) رب اسرة من مجموع (٥٥٣) وبلغت نسبتهم (٧٧٪) وبذلك تكون الفئات المهنية متجانسة وليست مختلفة كثيرا .

٣) ان التجانس المهنى يؤدى بالطبع الى عدم وجود فوارق كبيرة فى الدخول

٤) لو أضفنا الى عدد الموظفين المدرسين والقضاة والمباشرين والجنود والضباط وغيرهم من الذين يستمدون دخولهم من الدولة لاصبح عدد الموظفين (١٤٥) وتكون نسبتهم (٢٢ر٢٦٪) من مجموع جدول توزيع المهن .

توزيع الدخول

لقد جذبت الاجور العالية بالمقارنة مع ما كان يتقاضاه الفلاح من أجر ، وتوافر فرص للعمل ، والاجور النقدية التى حلت محل الحصص العينية ، التى يحصل عليها الرعاة والفلاحون ، كما هى متبعة حسب التقاليد المرعية فى المجتمعات الواحية الزراعية والبدوية ــ الرعوية .

جاء المهاجرون من الواحات أو المدن الاخرى مع أسرهم ليستقروا ويتوطنوا فى اجدابيا ، فلم تكن الهجرة اليها فردية وموسمية ــ بل جاءوا مدفوعين بعوامل متعددة منها :

(أ) ١ ــ الحصول على الاجور النقدية محل الاجور العينية التى كان يتقاضاها الفلاح أو الراعى . فقد كان وفقا للتقاليد الواحية ــ الزراعية اذا قدم صاحب الارض دابة (جابدة) ومحراثا وبعض الادوات والبذور ومؤنة للعامل لا تقل عن شهر ولا تتجاوز عن شهرين ، فللفلاح الرباع فى موسم الحصاد أن يحصل على ربع الغلة بعد قيامه بالحصاد .

واذا قدم الفلاح نصف البذار من قمح وشعير ويعمل بيديه فيكون تقسيم الغلة عن طريقة المكاتفة ، على شرط أن يكون مسئولا عن احضار الدابة وتموينها ، ويقوم الفلاح بتموين نفسه ، وتكون نفقة الحصاد بينهما ، ويقسم الحاصل بالمناصفة .

٢ ــ أما راعى الابل فكان يتقاضى عن كل سنة قميصين وسروالين وحذائين وعباءة من الصوف وابن عشار ، اذا كان يرعى من عشرين جملا الى ثلاثين واذا تجاوز عدد الابل فله (ابن لبون) بدلا من ابن عشار .

٣ ــ أما راعى الاغنام فيتقاضى كل ستة أشهر ويسمونها اجلة صيف واجلة

ربيع وله من الاجر عن الاجلة الاولى شاة عن كل عشر شياه يرعاها ويكون نصف ما يأخذ من الذكور ونصف الآخر من الاناث ، والعدد الذى يرعاه لا يقل عن المائتين ولا يتجاوز الاربعمائة • أما أجلة الربيع فمن كل عشرة شياه يأخذ الراعى شاة طيبة •

(ب) ان ميناء البريقة أحد الموانى البترولية الرئيسية فى ليبيا الذى يشتغل فيه عدد كبير من العمال والبقالين لا يصلح لسكناهم ، بسبب قلة المبانى فيه وغلاء تكاليف المعيشة فيه ، ولهذين السببين يفضل العمال المجىء الى اجدابيا واتخاذها مقرا لسكناهم •

(جـ) الخدمات العامة التى تتوافر فى مدينة اجدابيا والمحرومة منها الواحات النائية والقرى البعيدة ، التى يتوق اليها الكثير من السكان كالمدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية ، ودور الرعاية ، ومعاهد التدريب ، والاقسام الداخلية وغيرها •

(د) الانتقال من وضع اجتماعى ــ واقتصادى راكد جامد نسبيا ، يتميز بالاعتماد الكبير على العوامل الطبيعية وخاصة الامطار •• الى الاجور العالية والفرص الحسنة للعمل •

جـــدول رقم ١٥

عدد المســاكن	عدد الاشخاص	مجموع الدخول الشهرية
٥٥٣	٣٦٣٣	٢١ر٦٧٢ جنيه

مجموع الدخول السنوية = ١٢ × ٢١ر٦٧٢ = ٢٦٠٠٦٤ جنيه

$$\frac{\text{مجموع الدخول السنوية}}{\text{مجموع المساكن}} = \text{متوسط ما يصيب المسكن الواحد من الدخل سنويا}$$

$$\frac{٢٦٠٠٦٤}{٥٥٣} = ٤٧٠ \text{ جنيه متوسط ما يصيب المسكن الواحد من الدخل السنوى}$$

متوسط ما يصيب الفرد الواحد من الدخل فى السنة =

$$\frac{\text{مجموع الدخول السنوية}}{\text{مجموع الاشخاص}} = \frac{٢٦٠٠٦٤}{٣٦٣٣} = ٧١ر٥٨ \text{ جنيه}$$

مجموع ما تدفعه الاسر من أجور الكهرباء = ٣١٤ جنيه

مجموع ما تدفعه الاسر من أجور الميـاه = ١٢٨ جنيه

متوسط ما يدفعه المسكن الواحد = $\frac{\text{أجور الكهرباء الشهرية}}{\text{عدد المساكن التى تستخدم الكهرباء}}$

$$= \frac{٣١٤}{٣٢٩} = ٩٥ر٠ \text{ جنيه}$$

متوسط ما يدفعه المسكن الواحد = $\frac{\text{أجور الماء الشهرية}}{\text{عدد المساكن التى فيها مواسير الماء}}$

$$= \frac{١٢٨}{٢٨} = ٤ر٥ \text{ جنيه}$$

بلغ مجموع الدخول الشهرية لكل الاشخاص فى المسح الاجتماعى (٢١ر٦٧٢) جنيه ، والدخول السنوية (٢٦٠٠٦٤) جنيه . وكان متوسط ما يصيب الاسرة الواحدة من الدخل العام سنويا (٤٧٠) جنيها ، ومتوسط ما يصيب الفرد الواحد من الدخل سنويا هو (٧١ر٥٨) جنيه فاذا قيس هذا المتوسط بالنسبة للاسرة أو للفرد الواحد بما كان يتقاضاه الفلاح أو الراعى فى السنة وجدنا أن الفرق كبير بين النوعين من مستوى المعيشة ومن الاجور ومن الدخول والتوزيع المهنى .

الانفـــاق

بلغ مجموع ما أنفقته كل الاسر فى الشهر الواحد (١١٥٩٨) جنيه ، أما متوسط ما أنفقته كل أسرة فى الشهر الواحد بلغ حوالى (٢١) جنيه .

متوسط ما يصيب الاسرة الواحدة من مجموع الانفاق =

$$\frac{\text{مجموع الانفاق الشهرى لكل الاسر}}{\text{مجموع عدد الاسر}} = \frac{١١ر٥٩٨}{٥٥٣} = ٢١ \text{ جنيه تقريبا}$$

ويشمل الانفاق فى اطاره ما تصرفه الاسرة على اللحوم والسكر والشاى والدقيق والمكرونة والسمن والزيت والخضروات والفواكه والارز ، والملابس والاحذية فقط • أما الايجار والنور الكهربائى والماء فقد أفردت لها مواد خاصة بها تحت الايجارات والنور الكهربائى وأجور الماء • ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن الايجار ظاهرة خاصة لا تشمل كل المساكن وكذلك النور الكهربائى وأجور نقل الماء ــ لان نسبة عالية بلغت ٩١٪ من كل المساكن تأخذ الماء من آبار داخل مساكنها ، ولا تتجاوز نسبة النور الكهربائى على ٥٠ر٥٩٪ •

المدخـــرات

تكاد أن تكون المدخرات لجميع الاسر عالية فى المسح الاجتماعى ــ الاقتصادى ونحصل على المدخرات بعملية بسيطة هى :

مجموع الدخول ــ مجموع الانفاق = المدخرات

٢١ر٦٧٢ ــ ١١ر٥٩٨ = ١٠ر٠٨٠ جنيه شهريا

ويكشف هذا النوع من المدخرات عن السرعة التى حقق بها سكان اجدابيا الازدهار الاقتصادى الذى تجلى فى بناء المساكن وامتلاكها وفى اقتناء الادوات الكهربائية وتغيير طرز الحياة اليومية وغيرها •

حتى ولو أننا افترضنا اضافة الايجارات وأجور النور الكهربائى والماء الى الانفاق لاصبحت النتيجة :

الانفاق + الايجارات + النور الكهربائى + الماء = جملة الانفاق

١١ر٥٩٨ + ٦٤٣ + ٣١٤ + ١٢٨ = ١٢٦٨٣ جنيه

اذن المدخرات = الدخول ــ الانفاق = ٨ر٩٨٩ جنيه

فالفرق بين التقديرين ليس كبيرا ويصبح متوسط ما تدخره الاسرة فى الشهر بموجب التقدير السابق حوالى (١٨ جنيه) وفى السنة (٢١٦ جنيه) ، وفى التقدير الثانى (١٦) جنيه شهريا وفى السنة (١٩٢) جنيها •

ويمكن ان نفسر ظاهرة الادخار هذه بكل بساطة ــ هى ــ استمرارية

البساطة فى الحياة التى نقلها القادمون الى اجدابيا من بيئاتهم الاولى ، والخوف من المستقبل المجهول فى بيئة جديدة ليس فيها تضامن قبلى ، يمكن أن يلجأ الفرد اليه وقت الملمات ، والرغبة الشديدة فى التأكيد على النجاح فى اجدابيا والتسلق فى السلم الاجتماعى ــ الاقتصادى ، وبذلك ينال الاعتبار الاجتماعى •

توزيع السكان الى ذكور وأناث

جـــدول رقم ١٦

عدد الاسر	عدد الذكور	عدد الاناث	المجمـوع
٥٥٣	١٨٩٨	١٧٣٥	٣٦٣٣

سيظهر من نتائج احصائية المسح الاجتماعى بأن نسـبة الذكـور أعلى من الاناث وهذه النتيجة تنطبق كل الانطباق على تعداد السكان العام الذى أجـرى فى سنة ١٩٦٤ ــ عن مدينة اجدابيا :

ذكور ٨٢٥٨ أناث ٧٢١٨ المجموع = ١٥٤٧٦

وبلغت نسبة الذكور فى المسح الاجتماعى ٥٢ر٢٤٪ بينما وصلت نسبة الاناث من مجموع السكان الى ٤٧ر٧٦٪ أما نفس النسبة حسب التعداد العام للسـكان فى مدينة اجدابيا فان نسبة الذكور تزيد على ما هى عليه فى المسـح الاجتماعى اذ بلغت (٥٣ر٥٠) وهبطت نسبة الاناث الى ٤٦ر٥٠٪ تقريبا •

نسـبة الذكور الى الاناث

التعداد العـام لمدينة اجدابيـا	٨٢٥٨	٧٢١٨
النسبة	(٥٣ر٥٠)	(٤٦ر٥٠)

$$\frac{٨٢٥٨}{١٥٤٧٦} \times ١٠٠ = \text{نسـبة الذكـور} \quad ٥٣ر٥٠ \%$$

$$\frac{٧٢١٨}{١٥٤٧٦} \times ١٠٠ = \text{نسـبة الانـاث} \quad ٤٦ر٥٠ \%$$

حسب نتائج المسح الاجتماعى

$\frac{١٨٩٨}{٣٦٣٣} \times ١٠٠ =$ نسبة الذكور ٢٤ر ٥٢ ٪

$\frac{١٧٣٥}{٣٦٣٣} \times ١٠٠ =$ نسبة الاناث ٤٧ر٧٦ ٪

احصائية تعدد الزوجات

جدول رقم ١٧

الحالة الزواجية	العدد	النسبة المئوية
زوجة واحدة	٥٠٥	٩١ر٣٢
زوجتان	٢٨	٥ر٠٠
ثلاث زوجات	٧	٣ر٦٨
أربع زوجات	٢	
أعزب	١١	
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

تدل احصائية الحالة الزواجية على أن الزواج بامرأة واحدة فى اجدابيا هو النمط الاساسى لنظام الاسرة ، أما تعدد الزوجات فنسبته قليلة جدا ، وخاصة الزواج بثلاث وأربع نساء • كما أن ظاهرة العزوبة هى الاخرى قليلة • وهذا بالطبع ينطبق تماما على المجتمعات البسيطة التركيب التى لا زالت فيها الروح القبلية هى السائدة • وتدل أيضا على أن التكوين الاسرى فى مجتمع اجدابيا لا يزال استمراراً للمجتمع التقليدى • كما أن الزواج بأكثر من امرأة واحدة فى بيئة جديدة يؤلف عبئا اقتصاديا ثقيل الوطأة •

الطلاق والترمل

بلغ عدد الارامل اللواتى يعشن مع أقربائهن (٣٠) أرملة وعدد المطلقات (٢٩) من الاخوات والبنات اللواتى يعشن مع أهلهن وذويهم ، ونسبتهن قليلة جدا بالنسبة

لمجموع السكان • ونسبة الطلاق والترمل الى مجموع الاسر تبلغ حوالى ٥٪ لكل منهما •

وظاهرة الطلاق قليلة جدا فلم يظهر فى المسح الاجتماعى غير عدد قليل من المطلقات القريبات اللواتى يعشن مع أقربائهن لم تتجاوز (٢٩) امرأة ونسبتهن الى مجموع الاناث أقل من ٥ر١٪ •

$$\frac{٢٩}{١٧٣٥} \times ١٠٠ = ٥ر١ \text{ ٪ تقريبا •}$$

مسئولية الصرف فى الاسرة

جدول رقم ١٨

المسئول	العدد	النسبة المئوية
الأب	٤٩٠	٨٨ر٦٠
الأخ الاكبر	٢٤	٤ر٣٤
الابن	٢١	٣ر٧٩
الأم	١٨	٣ر٢٧

تكشف لنا مسئولية الصرف فى الاسرة عن الشخص الذى يتمتع بالسلطة فى الاسرة فقد ثبت بأن الاب لا يزال هو الممثل للسلطة التقليدية فى الاسرة ، ولم تغير حياة مدينة اجدابيا هذا النمط من الحياة الذى كان يمارسه السكان • فالاسرة أبوية بكل معنى الكلمة • بلغت نسبة الاسرة التى يكون الاب هو المسئول (٨٨ر٦٠) ، أو ما يقرب من ٤٩٠ أسرة من مجموع (٥٥٣) ، ونسبة ضئيلة جدا للاخ الاكبر (٤ر٣٤) والابن (٣ر٧٩) والام (٣ر٢٧) •

الميزانية الاسرية

بالرغم من أن الاب لا يزال المسئول الاول فى الصرف والانفاق على الاسرة وأنه هو ذو السلطة على أفراد أسرته ــ فى اجدابيا ــ التى سميناها الاسرة الابوية،

الا أن الاستبيان فى المسح الاجتماعى أراد أن يؤكد وجود ميزانية واحدة أو عدد من الميزانيات فى الاسرة الواحدة بغية رسم الاتجاهات المقبلة لنظام الاسرة ، ومعرفة مدى تضامن أفراد الاسرة بوجود عدد من العاملين فيها • فظهر من نتائج المسح أن (٥٣٨) أسرة من مجموع (٥٥٣) فيها ميزانية واحدة ــ أى ــ بنسبة (٩٧٪) • أما البقية من الاسر وعددها (١٥) أى ما يقرب من (٣٪) فلا أهمية لها • ويعتبر الاتجاه الرئيسى فى نظام الاسرة فى اجدابيا هو وجود ميزانية واحدة •

عدد الاسر التى تستخدم القصعة

واشتمل الاستبيان فى القسم الخاص بالبحث عن نظام الاسرة سؤالا تتضمن الاجابة عنه التمييز بين نوعين من عادات تناول وجبات الطعام ــ القصعة أو الاكل على الموائد بصورة انفرادية ــ فان كانت الاجابة هى الاولى فتشير الى استمرارية أنماط الحياة الواحية الزراعية أو الرعوية ــ الاكل الجماعى فى قصعة واحدة ــ وان كانت الثانية فانها تدل على التكيف الجديد الذى حدث فى طرز حياة الاسرة • فكانت النتيجة من المسح الاجتماعى كما يلى :

جدول رقم ١٩

	العدد	النسبة المئوية
الاسرة التى تستخدم القصعة	٥١٢	٩٢ر٥٩
الاسرة التى تستخدم الاكل الانفرادى	٤١	٧ر٤١
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

فكان من مجموع (٥٥٣) أسرة عدد كبير لا زال يحتفظ بالاكل الجماعى (٥١٢) والنسبة عالية (٩٢ر٥٩٪) أما عدد الاسر التى تستخدم الاكل الانفرادى فهو (٤١) أسرة والنسبة ٧ر٤١٪ وهى قليلة جدا اذا قيست بالنسبة الاولى • يحاول سكان اجدابيا أن يبرزوا أو ينقلوا نفس العادات القديمة من بيئاتهم الواحية والرعوية اليها ويحافظون عليها لفترة من الزمن •

عدد الاسر التى فى مساكنهـــا
حجرات للضـــــيوف

احتوى القسم الخاص باحصائية الاسرة والقبيلة سؤالا عن حجرات الضيافة الذى كان يهدف هو الآخر الى معرفة مدى الارتباط بين سكان اجدابيا وأقربائهم وذويهم فى الواحات والقرى المحيطة بها من جهـــة والى الاســـتمرارية فى التقاليد والعادات القديمة فى استقبال الضيوف واكرام القادمين من محلات بعيدة • وبنفس الوقت يشير الى أن معظم الاسر التى شملها المسح الاجتماعى تكون مواضع ارتكاز للقادمين الجدد ــ حيث يحلون عند اقاربهم ردحا من الزمن ثم ينتقلون الى مساكن خاصة بهم بعد أن يحققوا شيئا من النجاح •

جـــدول رقم ٢٠

	عدد الاسر	النسبة المئوية
حجـــرات الضـــيافة	٣٤٠	٦١ر٤٨
عـــدد الاسر التى لا تملك حجرات للضـــــيافة	٢١٣	٣٨ر٥٢
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

ولكن نسبة الاسر التى لا تمتلك حجرات للضيافةهى الاخرى كبيرة (٣٨ر٥٢)•

يحاول الاستبيان أن يعرف عدد الاسر التى تمتلك ولها سعى فى الخارج وبمعنى آخر لا زالت تحتفظ بصلاتها الوثيقة مع البداوة ــ الرعوية • ومعظم السعى فى جهات اجدابيا من الاغنام والابل، أما الماعز فانه من بداوة الهضبة المرتفعة التى تنبت فيها الادغال والاشجار القصيرة ، ولا تستطيع أن تتقدم جنوبا نحو البوادى للرعى بعد هطول الامطار • وقد يمتلك البعض منهم الماعز ولكن يبقى فى المرتفعات • ومن المعلوم أن البقر كذلك لا يترحل مع البدوى مثل الابل والاغنام ولهذا فان البداوة المتغلبة فى منطقة اجدابيا هى بداوة الاغنام والابل ، أى الحيوانات التى تقوى على الصبر والتحمل والعيش فى البر • وكانت نتائج المسح كما يلى :

عدد الاسر التى تمتلك ولها سعى فى الخارج

جـــدول رقم ٢١

	العـــدد	النسبة المئوية
الاسر التى لهـا ســعى فى الخـارج	٨٠	١٤ر٤٦
الاسر التى ليس لها سعى فى الخارج	٤٧٣	٨٥ر٥٤
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

يمكن القول أن الغالبية العظمى من سكان اجدابيا ، لاسباب كثيرة ، تعيش على ما تكسب فى الوضعية الجديدة فى اجدابيا ، فتركت وسـائل كسـب المعاش القديمة ، وكيفت ميزانياتها تكييفا مستمرا وفق الظروف الجديدة •

الرداء الليبى لربـــات المنـــازل

يحاول المسح الاجتماعى أن يتعرف على التغير الاجتماعى الذى طرأ على الاسرة بعد توطنها واستقرارها فى اجدابيا وخاصة فى تغير أنماط الملابس والازياء ، والغرض من ذلك دراسة الاستمرارية التى أشرنا اليها مرارا فى أنماط الحياة ، وقد ظهر أن الغالبية العظمى من السيدات ربات المنازل لا زلن يحتفظن بالازياء الليبية ــ بينمـا نجد الجيل الثانى ، وخاصة الطالبات فى المدارس بدأن يدخلن الشىء الكثير من أزياء المدنية الحديثة • وعلى كل فان هذا المعيار يؤكد حقيقة الاسـتمرارية فى الجيل القديم وبداية التغير الاجتماعى فى الجيل الثانى •

جـــدول رقم ٢٢

	العـــدد	النسبة المئوية
السيدات اللواتى يرتدين الملابس الليبية	٥٤٨	٩٩
السيدات اللواتى لا يرتدين الملابس الليبية	٥	٠١
المجموع	٥٥٣	١٠٠ر٠٠

التدخين والتردد على المقـــاهى

ان الغاية من معرفة عدد المدخنين والمترددين على المقاهى الاحاطة بالامـور التالية :

١) مقدار ما يستهلكه التدخين والتردد على المقاهى من ميزانية الاسرة .
٢) مقدار ما يمضيه أفراد الاسرة فى التردد على المقاهى وعدد المرات التى يذهبون الى المقاهى .
٣) مدى التغير الاجتماعى الذى حدث فى سلوك الافراد .

ولدى جمع الحقائق ظهر أن ما يصرف على الاثنين ــ التدخين والمقاهى ــ يعتبر عبئا ثقيلا على ميزانية الاسرة . فقد بلغ عـدد المـدخنين من أرباب الاسر (٢٦٥) شخصا أى حوالى (٤٨٪) من مجموع أرباب الاسر ، وعدد الذين يترددون علـى المقاهى (١٥٩) شخصا أى بنسبة (٢٨ر٧٥٪) .

جـــدول رقم ٢٣

	العـدد	النسبة المئوية
المـدخنـــون	٢٦٥	٤٨
المترددون على المقاهـــى	١٥٩	٢٨ر٧٥

وكان القسم الاعظم من المترددين على المقهى يحضرون مرة واحدة فى اليوم اليها ــ بعد الرجوع من العمل ، وعادة قبيل الغروب الى الساعات الاولى من الليل وبلغ مجموع ما يصرفه المدخنون والمترددون على المقاهى والتدخين قرابة (١٠٠٠) جنيه شهريا ومتوسط الصرف لكل شخص حوالى جنيهين شهريا .

الصـــور المعلقـــة

وأضاف الاستبيان مادة أخرى لعيار التغير الاجتماعى الذى طرأ على أنماط حياة الاسرة فى اجدابيا وذلك فيما اذا كانت تعلق لوحات فنية زيتية ، أو مناظر

طبيعية ،: أو صور عائلية ، أو صور شخصية لملوك العرب والمسلمين ورؤسائهم أو صورا دينية ، أو آيات قرآنية ، ولكن نتائج المسح الاجتماعى تثبت أن الذوق الفنى لدى الاسرة لا يزال غير واضح يجمع بين الانواع المختلفة فى المنزل الواحد ويضيف اليها صور الممثلات والممثلين والصور التى يستلها من المجلات والجرائد وهذا ما يصدق فعلا على واقع الذوق الفنى للبداوة التى لم تتحضر بعد ، بل أن الذوق الفنى وهو ما يتصل بنظام الاسرة من قيم ومعايير تبقى الى فترة طويلة متخلفة ، وتحتاج الى فترة طويلة من الزمن لتواكب الاجزاء الاخرى فى التغير •

لقد ظهر بأن (٢٥٩) مسكنا من مجموع (٥٥٣) تعلق ما يقرب من (٧٢٢) صورة من كل الانواع والاشكال • ولم يكن لتعليق الصور مكان خاص يميز ذوق الاسرة ، بل فى حجرات الاستقبال وحجرات النوم وغيرها •

الاحصائية الخاصة بالخدمات العامة والمؤسسات

يتألف القسم الثانى من الاستبيان من أسئلة تتعلق بجمع المعلومات الواقعية عن الخدمات العامة والمؤسسات الموجودة فى مدينة اجدابيا فيربط بذلك ما يجرى من تغير اجتماعى داخل الاسرة وخارجها • فلا يمكن والحالة هذه الفصل بين الاسرة والمجتمع ، ان عملية التغير التى كشف عنها المسح الاجتماعى تثبت أن نظام الاسرة من جهة والانظمة الاجتماعية والاقتصادية كانت كلها تمر فى عملية تغير سريعة وعميقة الاثر بعد تدفق البترول وبناء ميناء البريقة ، فظهرت الخدمات العامة والمؤسسات التى لم يكن لها وجود يذكر فى السنين التى سبقت ، لتلبى حاجات ورغبات السكان ، بل لتخلق رغبات جديدة لديهم ، وتوجد طرازا جديدا للحياة منبثقا من الوضعية الجديدة •

ولو قارنا حالة مدينة اجدابيا قبل سنة ١٩٥٦ باجدابيا بعد سنة ١٩٦٦ من الناحية التعليمية لوجدنا الفارق كبيرا• فقد كان عدد المدارس الابتدائية للبنين أربعا وعدد الطلبة فيها (٨٠٠) وعدد المدارس الابتدائية للبنات واحدة وعدد الطالبات فيها (٤٠) طالبة • ولم يكن فى اجدابيا قبل سنة ١٩٥٦ مدرسة اعدادية واحدة ولا مدرسة ثانوية واحدة ولم يكن فيها قسم داخلى واحد يأوى اليه الطلبة القادمون من القرى والواحات البعيدة •

الحـــالة التعليميـــة فى اجدابيـــا

جـــدول رقم ٢٤

قبل ســـــنة ١٩٥٦			بعـــد ســـــنة ١٩٦٥				
المدرســـــة	العدد	عدد الطلبة	المدرســـة	العـــدد	الطلبـــة	الفصول	المعلمون
ابتدائيـــة للبنـــين	٤	٨٠٠	ابتدائية للبنين	٨	٣٧٠٠	٥١	١٣٥
ابتدائيـــة للبنـــات	١	٤٠	ابتدائية للبنات	٣	٣٠٠	٢٠	٢٧
اعـــداية للبنـــين	—	—	اعدادية للبنين	١	٣٤٢	٨	١٨
اعـــداية للبنـــات	—	—	اعدادية للبنات	—	—	—	—
ثانـــوية للبنـــين	—	—	ثانويـــة للبنين	١	٢٣	١	٥
ثانـــوية للبنـــات	—	—	ثانويـــة للبنات	—	—	—	—

الاقســـــــام الداخليـــــة

١) الاقسام الداخلية للذكور (لاتوجد)
٢) لا يوجد قسم داخلى خاص بالطالبات

١) يوجد قسم داخلى خاص بالطلبة وعددهم (٢٩٠) طالبـــا .
٢) لا يوجـــد قســـم خاص بالطالبـــات .

وبالاضافة الى كل تلك المؤسسات التعليمية توجد لجامعة السيد محمد بن على السنوسى مدرسة قرآنية واحدة يدرس فيها حوالى مائة طالب موزعين على ستة فصول • وفيها اثنا عشر معلما •

الاحصائية الخاصة بالمستوى التعليمى والثقافى

عدد الاشخاص الذين يعرفون اللغات الاجنبية

جدول رقم ٢٥

اللغة	العدد
الانجليزيه	١٢٣
الايطالية	١١١
الفرنسية	١٣
التبو	٢
الالمانية	١
سواحلية	١
طوارقية	١
المجموع	٢٥٣

$\frac{٢٥٣}{٣٦٣٣} \times ١٠٠ = ٠٫٧$ نسبة الذين يعرفون لغة أجنبية من السكان •

عدد المكتبات المنزلية

بالرغم من أن نسبة الاميه فى اجدابيا عالية بلغت قرابة ٧٢٪ الا أن عدد المكتبات المنزلية البالغ عددها (٢٤٨) مسكنا يضم مختلف الكتب التى معظمها مدرسية وتاريخية ودينية وغير ما يكشف عن حقيقة اقبال الجيل الثانى على التعليم والثقافة حيث بلغت النسبة ٤٥٪ من جميع المساكن •

$$\frac{\text{عدد المكتبات}}{\text{عدد المساكن}} = \frac{٢٤٨}{٥٥٣} \times ١٠٠ = ٤٥٪$$

عدد المنازل التى تقرأ المجلات

الا أن نسبة المجلات أقل من المكتبات اذ بلغ عدد المساكن التى تقتنى المجلات (١٥٩) مسكنا من مجموع (٥٥٣) مسكنا ، وتكون النسبة اذن :

$$\frac{١٥٩}{٥٥٣} \times ١٠٠ = ٧٠ و ٢٨ ٪$$

احصائية المستشفيات والمستوصفات والصيدليات فى اجدابيا

تعرض لنا احصائية المستشفيات والمستوصفات والصيدليات فى اجدابياصورة أخرى للتطور الصحى الذى طرأ على المجتمع ففى اجدابيا اليوم مستشفيان وثلاثة مستوصفات وثلاث عيادات خارجية وفيها ثلاثة أطباء وست عشرة ممرضة وأربعة عشر ممرضا وما يقرب من خمسة وعشرين خفيرا وثمانية عشر خادما .

وبلغ عدد أسرة النوم للكبار تسعة وثمانين سريرا وللاطفال ثلاثة أسرة . وقد راجع المستشفيات كل يوم خلال الشهر الاخير (الذى آخره يوم جمع المعلومات) ــ ١٥٧ مريضا ــ أى أن مجموع عدد المراجعين للمستشفيات خلال شهر واحد بلغ (٤٧١٠) مريضا . وهذا ما يدل دلالة واضحة على انتشار الوعى الصحى ، وهذا العدد يزيد على ٣١٪ من مجموع سكان اجدابيا . بينما راجع المستشفيات خلال نفس المدة من العام الماضى (١٤٥) شخصا ــ أى ــ حوالى (٤٣٥٠) خلال الشهر نفسه من العام الماضى .

أما عدد الاشخاص الذين راجعوا المستشفيات كل يوم خلال الشهر الاخير بلغ (١٢٢٩) شخصا وخلال نفس المدة من العام الماضى (١٢١٢) شخصا . ويوجد قسم خاص بالتوليد وفيه ثلاث قابلات ــ والى جانب ذلك يوجد عدد من المولدات خارج المستشفيات اللواتى مصرح لهن بموجب رخص من وزارة الصحة . ويعنى هذا حدوث تغيير كبير فى عادات وتقاليد الولادة المنتشرة فى الواحات والبادية ، حيث تسيطر وزارة الصحة على المولدات .

وتوجد فى اجدابيا ثلاث صيدليات اثنتان حكوميتان وواحدة خاصة. وبالرغم

من التقدم الذى حققته فى المضمار الصحى الا أن مستواها الصحى لا يزال متخلفا اذا قيس بالمعايير المتفق عليها ـ اذ بلغ عدد الاطباء بالنسبة لعدد سكان مدينة اجدابيا طبيب واحد لكل (٥١٥٨) شخصا وممرضة واحدة لكل (٩٦٧) شخصا وسرير واحد لكل (١٦٨) شخصا .

ان أكثر الامراض انتشارا فيها هى التراخوما والروماتزم والسل ومعظم الامراض الناشئة من سوء التغذية والامراض التى نقلها المهاجرون القادمون من السودان وتشاد .

وتقدم الخدمات الصحية مجانا لكافة المواطنين .

الاحصائية الخاصة بالزوايا فى اجدابيا

لا تختلف مدينة اجدابيا عن غيرها من المدن الليبية فى وجود الزوايا والاولياء والرجال الصالحين من المرابطين ، كما لا يمكن أبدا دراسة المجتمع الليبى فى المدينة أو الريف أو الواحات وحتى البدو الرحل اذا لم نحط علما بنظامين اجتماعيين مهمين هما التنظيم القبلى والزوايا (سواء كانت سنوسية أو غيرها) . ولهذا وضعت أسئلة خاصة فى الاستبيان لدراسة المقامات والمزارات لكافة الاولياء والمرابطين دراسة على الطبيعة . فلكل ولى أو رجل صالح فى هذه المنطقة أو غيرها مزار أو مقام أو ضريح تعلوه قبة ، وتوجد بالقرب منه مقبرة . وتقام فى العادة احتفالات وأعياد موسمية ، وتقدم الاضاحى والنذور ، ولكل واحد من الاولياء والرجال الصالحين (بركة) أو كرامات أو شارات ، راسخة فى الوجدان الجماعى يتناقلها الناس جيلا بعد جيل ، فأصبحت حقائق اجتماعية معترفا بها ، مثل شفاء المرضى ، وطلب المراد ، والبركة، ومنح المرأة العاقر ولدا . حتى أصبح الولى أو الرجل الصالح جزءا لا يتجزأ من النظام القبلى ـ لان الاضرحة والمزارات منظمات قبلية . وقد لاحظ معظم الباحثين فى التوزيع الجغرافى للقبور والاضرحة والمزارات أنه يتطابق واقعا وفعلا مع التوزيع القبلى ، مع العلم أن أولئك الاولياء فى حياتهم كانوا فوق حدود الديار القبلية ، وفوق النظام القبلى ، لانهم فى الحقيقة لا ينتسبون الى قبيلة من حيث العصبية والرابطة الدموية ، انما كان دورهم الرئيسى يتجلى فى حسم الخصومات التى قد

تنشب بين القبائل أو فروعها • لهذا أصبحت أضرحتهم ومقاماتهم نقاطا محايدة بين قبائل أو فروع قبيلة معينة تتنازع فيما بينها على الاراضى الزراعيـة والرعويـة ، تجتمع فيها لفض تلك المنازعات • وكثيرا ما يصادف أن تتفق القبيلتان على تخصيص تلك الاراضى التى يدور حولها النزاع الى أحد المرابطين بغية حسم الخلاف بصورة نهائية ، أو تهدى اليه الآبار • فكان الولى المرشد الدينى والاجتماعى ، يبصر الناس فى أمور دينهم ، ويعلمهم القرآن ، ويوفق بين الاطراف المتخاصـمة ، لهذا أصـبح موضع تقدير البدو والقبائل •

يوجدفىمدينة اجدابيا عدد من الاولياء والمرابطين من ذوى المقاماتوالمزارات•

ويعتقد سكان اجدابيا أن لجميع هؤلاء الاولياء كرامات فمن كرامات سيدى حسين أن الايطاليين ضربوا بمدفعيتهم قبة مزاره ولكنها صمدت ولم يمسها سوء وأنه يشفى المجانين •

أما مواسم مزاراتهم—فيزار سيدى حسين فى عاشوراء وسيدى شحاتفىمولد النبى وتقدم النساء العاقرات الاضاحى والنذور للتبرك والشفاء من بعض الامراض ولاصلاح ذات البين وتنظيم العلاقات داخل الاسرة •

ومما تجـدر الاشارة اليه أن تمسـك الناس بكل ولى أو مرابط وعلاقاتهم بالقبور والمزارات بدأت تضعف ، خاصة بين أفراد الجيل الجديد •

وتوجد فى اجدابيا ثلاث زوايا •

التقييـم والنتـائج

١ ـ التقييـم :

١) تعتبر هذه الدراسة الحقلية لمدينة اجـدابيا دراسـة طليعيـة فى التغير الاجتماعى الذى يحدث فى اطار المجتمع الليبى • فلم تسبقها دراسة مماثلة بهـذا المستوى وهذا التفصيل ، ولهذا نؤكد بكل تواضع علمى ، أنها تمثل المجتمع الاكبر الواقعى لمدينة اجدابيا ، لانها شملت فى اطارها أكثر من ٤٠٪ من السكان البالـغ عددهم (١٥٤٧٦) حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٤ ، أضف الى ذلك تجنبت

كل ما يجعلها متحيزة ومتغرضة لفئة معينة من السكان ، أو لدخول معينة ، أو منطقة معينة ، فكانت شاملة عامة أعطت لكل المساكن ولكل الاسر فى مدينة اجدابيا فرصا متكافئة للظهور فى عملية المسح الاجتماعى • وبرهانا على هذا القول قارنا بين النتائج التى توصلت اليها ونتائج التعداد العام للسكان فى مختلف المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها فكان التطابق تاما • وبذلك تكون الحقائق التى تكشف عنها واقعية • خاصة وقد قام بجمع المعلومات الاحصائية فريق مدرب نظريا وعمليا على البحوث العلمية ــ ولهم خبرة واسعة فى طبيعة المجتمع الليبى والخصائص التى يتميز بها •

٢) ولكن ذلك لا يحول دون الاعتراف بكل صراحة بأن الرجوع الى الاستمارات التى بلغ مجموعها حوالى (٥٥٣) لم يكن بالامر اليسير الهين ، بالرغم من أن الاساتذة المشرفين على المسح الاجتماعى كانوا على اتصال دائم بالباحثين الاجتماعيين وتذليل كافة المصاعب المنهجية لكل يوم ، فقد حدث بعض الغموض الذى لا يؤثر أبدا فى الحقائق التى تم جمعها •

٣) شملت الدراسة فى اطارها شمولا متكافئا ومتعادلا كل ذوى الدخول وكل المهن وكل القبائل التى يتألف منها المجتمع فى اجدابيا ــ ويتضح ذلك بكل جلاء فى التوزيع المهنى ، وتوزيع الدخول • وضمت ما يقرب من نصف سكان المسح الاجتماعى من الذين كانوا مستقرين ومتوطنين فى اجدابيا والنصف الآخر تقريبا من المهاجرين من الواحات القريبة منها أو من القبائل البدوية •

٤) تتميز الاسئلة التى شملها المسح الاجتماعى ــ بالوضوح وعدم الغموض والالتباس ، والتردد • وهذا مما أدى الى جمع الاجوبة والحقائق بكل سهولة الا أن الصعوبة التى واجهت عملية المسح ــ تلك الاسئلة المتعلقة بالدخل والانفاق ــ مما اضطر الى الاكتفاء بالتقديرات •

٥) كان الهدف دراسة مظاهر التحول من البداوة الى حياة المدينة وترك الفلاحة والرعى والاشتغال بالمهن الحرفية والصناعية • فوضعت كافة المعايير لقياس ذلك التحول فى النمو المادى للمدينة وتغيير نوع العمل وأساليب المعيشة وما طرأ

من تغييرات على نظام القبيلة والاسرة • فى نوع المسكن ، ومواد البناء والمواد التى بنيت منها السقوف ، وتبليط الارضية ، وامتلاك الادوات الكهربائية والمواد التى تستخدم فى الطبخ ، والتوزيع المهنى ، وتوزيع الدخول ، وانفاق الاسرة وامتلاك السجاد والكراسى وأسرة النوم من الحديد• ووضعت كافة هذه المعاييرعلىأنها مادية بامكانها ان ترسم لنا الاتجاهات المقبلة لنظام الاسرة • وأضيف الى تلك المعايير ، معايير سيكولوجية ، روحية مثل مسئولية الصرف فى الاسرة والميزانية الواحدة للاسرة والاسر التى لا زالت يأكل جميع أفرادها فى قصعة واحدة ، وربات البيوت اللواتى لا زلن يرتدين اللباس الليبى ، ومن هذين النوعين من المعايير المادية والسيكولوجية ــ أصبح بالامكان معرفة مدى التغير الاجتماعى الذى حدث على سكان اجدابيا •

٦) أضيف الى هذين النوعين من المعايير المادية والسيكولوجيةأسئلةلدراسة ظاهرة استمرار الصلة والارتباط بالمجتمعات الواحية ــ الزراعية والبدوية الرعوية، أو شد سكان اجدابيا بجذورهم القبلية ــ الاجتماعية مثل الاحصائية الخاصةبالاسر التى لا زالت تمتلك ولها سعى خارج اجدابيا ، والاسر التى توجد فى مساكنها حجرات للضيوف ، ووجود المطلقات والارامل والاقارب مع الاسر فى اجدابيا •

٧) وأخيرا الاسئلة الخاصة بتغيير الاذواق والعادات الشخصية : كالتدخين والتردد على المقاهى ، وتعليق الصور من كل الانواع : الالواح الزيتية ، والعائلية وصور الشخصيات الاسلامية والعربية ، والآيات القرآنية ، وصور الممثلات والممثلين وغيرها، وبذلك نربط بين التغير فى نظام الاسرة والتغير فى عادات الفرد•

٨) وربط المسح الاجتماعى بين المظهرين للتغير فى الاسرة وسلوك الافراد ونعنى بالاسرة الادوار والمكانات التى يشغلها الرجل والمرأة داخل الاسرة ومدى التغير الذى حدث فى دور الرجل ودور المرأة ــ وبين المظهر الثالث للتغير فى المجتمع الاكبر ــ من حيث الخدمات والمؤسسات العامة ومدى استطاعتها لاشباع رغبات المواطنين المتغيرة • فكان المسح اطارا منسجما ومتكاملا جمع بين الاسرة والفرد والمجتمع •

٩) قسمت الدراسة الحقلية حياة المجتمع فى اجدابيا الى مرحلتين متخذة من كشف آبار البترول ، وبناء ميناء البريقة حدا فاصلا بين المرحلتين فعقدت مقارنات مفصلة فى كل مظاهر الحياة فى : الاسرة والمجتمع والفرد ، لغرض بيان مدى التغير الاجتماعى والاقتصادى ، سواء كان فى سنة التملك أو نوع الملكية أو الهجرة أو المرافق المنزلية أو مواد البناء ، والادوات الكهربائية والدخول والمهن والانفاق والمستوى التعليمى والثقافى والصحى وغيرها •

١٠) تؤكد الدراسة على أن عامل اكتشاف البترول وبناء ميناء البريقة كان السبب الحاسم المقرر لكل ظواهر التغير الاجتماعى فى اجدابيا •

ب ـ النتائج الاخيرة :

ملاحظات عامة :

١) لم تعد مدينة اجدابيا كما كانت فى الماضى جزءا من المجتمعات الواحية الزراعية والبدوية الرعوية : ولم يعد أيضا نظامها الاقتصادى قائما على ما تغله الواحات من ثروات زراعية وحيوانية ، ولا على المراعى فى البادية •

٢) انتهى اعتماد اجدابيا ـ اجتماعيا واقتصاديا ومعاشيا ـ على هطول الامطار ، وانتهت كل الذبذبات والتأرجحات الاقتصادية (فترات رخاء ـ فترات ركود اقتصادى) تبعا للمطر ـ ووضعت نظامها الاقتصادى على انتاج البترول والعمل فى كل الفرص التى توفرها صناعته ـ والتى تتميز بالاستقرار النسبى وعدم الذبذبة المستمرة ، وانتقل الاقتصاد من المصادفات الطبيعية ـ الى الاضطراد الاقتصادى •

٣) تلاشى أثر ما يفتعل فى البادية من عصبيات وخصومات فى سكان اجدابيا وتحرر الافراد من تلك الالتزامات القبلية القديمة •

٤) تحولت اجدابيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من دور التبعية للواحات والقبائل البدوية ـ الى دور القيادة والتوجيه ، وصارت مركز جذب شديد للايدى العاملة •

٥) خرجت اجدابيا من العزلة الى الاسهام الفعال فى كل ما يتصل بمستقبل ليبيا ككل ، فانتقل اهتمام الناس من شئونهم القبلية ، وتحول انتباههم عن الاطار القبلى بكل ما فيه من مرابطين وزوايا الى ليبيا وطنا واحدا ، وبذلك ازدهر الولاء الى الوطن الذى يحل محل الولاء الى القبيلة ، بفضل المؤسسات الشاملة العامة التى جمعت أبناء القبائل كلها مثل المدرسة والمستشفى والمركز الاجتماعى وحقول البترول وميناء البريقة .

٦) تحولت اجدابيا من الاجور العينية (المحاصيل الزراعية والثروات الحيوانية) الى الاجور النقدية ومن المستويات المعيشية الواطئة الى المستويات العالية ، ومن الدخول الواطئة الى الدخول العالية ، ومن تقسيم العمل البدائى الى تقسيم أكثر اختصاصا ، ومن العمل اليدوى غير الماهر الى العمل اليدوى الماهر وشبه الماهر .

٧) انتقل سكان اجدابيا من السكن فى الخيام وبيوت الشعر والاكشاك الى المساكن المجهزة بالكهرباء والماء والادوات الكهربائية .

٨) حدثت تغيرات أساسية وجذرية فى جميع الانظمة داخل اجدابيا : فى الاسرة والمدرسة والزاوية الخ ... وكل أوجه المجتمع .

المساكن :

١) تثبت احصائية المساكن أن ١٤ر٧٤٪ من جميع المساكن ملك والمؤجرة ٢٠٪ والحكومية حوالى ٦٪ وبذلك يتميز المجتمع بالاستقرار والثبوت وبما أحرزه الافراد من نجاح بعد الازدهار الاقتصادى .

٢) تعتبر الفترة الواقعة بين (١٩٦٠ ــ ١٩٦٦) هى أكثر الفترات رخاء وازدهارا ففى غضونها تم تسجيل (٢٩٤) ملكية من مجموع (٤١٠) أى بنسبة (٧٢ر٧١٪) بينما لم تسجل خلال خمسين سنة غير (٢٨ر٢٨٪) .

٣) ان النسبة الضئيلة فى المساكن الحكومية تدل هى الاخرى الى بدء اضطلاع الدولة بالخدمات العامة للنهوض بالمجتمع الليبى ، ولا شك فان مجالات

الانفاق فى هذا المضمار ستزداد فى المستقبل •

٤) ظهر بأن الايجارات منخفضة نسبيا فالمتوسط لا يتجاوز (٨٠ر٥ جنيه) وأن معظم الايجارات تقع بين جنيهين وسبع جنيهات اذ بلغت نسبتها ٧٩٪ من مجموع كل الايجارات • وكانت أعلى نسبة تتراوح بين ٤ الى ٥ جنيهات فى الشهر•

٥) يكاد ان يكون نصف سكان مدينة اجدابيا من المهاجرين القادمين اليها من الواحات بعد اكتشاف البترول وبناء ميناء البريقة •

٦) تكشف نتائج الدراسة على ان نسبة المساكن التى تشتمل على الحمام (٩٨ر٣٥٪) والمرحاض (٦٤ر٨٢٪) والنور الكهربائى (٥٠ر٥٩٪) ومواسير المياه (٠٥ر٪) والآبار (٩١٪) والاحتفاظ بالحيوانات (٢٤٪) والحدائق (١٥٪) •

ظهر بأن المسكن الذى يحتوى على الحجرتين هو الاكثر شيوعا فنسبته (٢٣ر٢٤٪) ثم المساكن التى تحتوى على ثلاث وأربع حجرات • ونسبة المساكن ذات الخمس حجرات (١٢٪) وظهر أن متوسط عدد الحجرات فى المسكن هو ثلاث حجرات • وبلغ مجموع الحجرات (١٩٦٣) فى (٥٥٣) مسكنا •

٨) ان أعلى نسبة فى المساكن التى تتألف من خمسة أشخاص (٧٨) ثم ستة أشخاص (٧٧) فأربعة أشخاص (٧٤) ثم سبعة أشخاص (٦٣) •

٩) تؤلف المساكن التى يتراوح عدد سكانها بين (٤ــ٧) أشخاص (٧ر٤٣٪) من مجموع كافة المساكن •

١٠) تظهر الظروف السكنية استمرار الاسرة الكبيرة الحجم التقليدية •

١١) متوسط عدد الاشخاص الذين يسكنون المسكن الواحد (٣٨ر٦) ومتوسط الحجرة الواحدة (٣ر١) شخصا •

١٢) ان (٧١ر٥١٪) من جميع المساكن مبنية بالطين و (٨٤٪) مسقوفة بالخشب و (١٧ر٥١٪) مبلطة أرضها بالاسمنت •

١٣) ان (٨٢ر٤٨٪) من المساكن تمتلك جهاز راديو وأن (١٨٪) تمتلكدراجة

و (١٢ر٦٥٪) ماكنة خياطة و (١٢ر٢٩٪) ثلاجة و (١٢ر٢٩٪) مكوى كهربائى و (٤٩٪) تستخدم الكيروسين فى الطبخ و (٤٣٪) الحطب و (٦ر٣٪) الغاز و (١ر٧٪) الكهرباء فقط .

١٤) ان (١٦ر٥٣٪) كان يسكن الخيام وبيوت الشعر و (٨٦ر٤٠٪) مسكنا عاديا و (٩٨ر٥٪) من الاكشاك .

التوزيع المهنى والدخل والانفاق :

١) ان أكثرية السكان هم من أصحاب الحرف والصناع والعمال المشتغلين فى عملية الانتاج والفعلة والحمالون . اذ بلغ عددهم (٢٠٦) من مجموع (٥٥٣) . وان سكان اجدابيا يؤلفون توزيعا مهنيا متجانسا أقرب الى تقسيم العمل الابتدائى وان عدد الموظفين والمدرسين والقضاة والجنود والضباط والمباشرين ــ يؤلف نسبة ٢٢ر٢٦٪ من مجموع جدول توزيع المهنى .

٢) ان متوسط ما يصيب المسكن الواحد من الدخل سنويا (٤٧٠) جنيه وما يصيب الفرد الواحد ٥٨ر٧١ جنيه .

٣) ان متوسط ما يدفعه المسكن الواحد لاجور الكهرباء ٩٥ر٠ من الجنيه ولاجور الماء ٥ر٤ جنيه .

٤) بلغ متوسط الانفاق الشهرى للاسرة الواحدة (٢١)جنيه تقريبا .

٥) بلغ متوسط الادخار السنوى للاسرة الواحدة (٢١٦) جنيه، وعدد الاسر التى تمتلك السجاد (٥٧٪) والكراسى والكنبات (٤٠٪) وأسرة النوم من الحديد (٥٧٪) .

٦) وصلت نسبة الذكور الى (٢٤ر٥٢٪) والاناث الى (٧٦ر٤٧٪) . وكشفت احصائية تعدد الزوجات عن أن الزواج بامرأة واحدة هو النمط السائد (٣٢ر٩١٪) ولا يزال الاب هو المسئول عن الانفاق والصرف فى الاسرة (٦٠ر٨٨٪) كما أن تناول وجبات الطعام فى القصعة هو التقليد المستمر (٥٩ر٩٢٪) .

٧) لا تزال أكثرية المساكن تمتلك حجرات للضيوف اذ بلغت نسبتها

(٤٨ر٦١) وعدد الاسر التى لها سعى فى الخارج (٤٦ر١٤٪) وان الاكثرية قد اندمجت فى حياة المدينة فنسبتها (٥٤ر٨٥٪) •

٨) ترتدى معظم ربات المنازل الرداء الليبى (٩٩٪) ولا تزال ميزانية الاسرة واحدة فى (٩٧٪) من مجموع الاسر •

٩) ان ظاهرة الطلاق نادرة الوجود فلم يتجاوز عدد المطلقات ٢٩ امرأة فقط •

١٠) يبدو أن عدد المدخنين كبيرا بين الرجال اذ بلغ (٢٦٥) أى بنسبة (٤٨٪) من أرباب الاسر ، وعدد الذين يترددون على المقاهى (١٥٩) أى بنسبة (٧٥ر٢٨٪)•

سجل فقط (٢٥٩) مسكنا يعلق مختلف أنواع الصور فى حجرات الاستقبال والنوم وغيرها •

الخاتمة

١) تظهر الدراسة الحقلية بكل وضوح ان المجتمع فى اجدابيا يمر فى فترة انتقال وتغير من البيئتين الواحية ــ الزراعية والبدوية ــ الرعوية ، ومن الاعتماد على المطر والثروة الزراعية والحيوانية ، ومن النظام الاقتصادى الرعوى شبه الزراعى والعمل البسيط التقسيم والاجور العينية السنوية (أو الفصلية) ، والنظام القبلى والاسرة التقليدية ، وطرز الحياة القديمة ــ الى المدينة والنظام الاقتصادى القائم على كيان مزدهر نام ، الى تقسيم العمل والاختصاص ، الى الاجور النقدية والنظام المدنى وطرز الحياة الجديدة •

٢) ان كل هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كانت نتيجة لاكتشاف آبار البترول وما تبعها من ضغط وحاجة للايدى العاملة وارتفاع الاجور ، وتوافر فرص العمل الجديدة، والانتقال من الواحات الى المدينة، ومن حياة الترحل والبداوة الى حياة الاستقرار والتوطين •

٣) ان ميناء البريقة يستميل عددا كبيرا من سكان مدينة اجدابيا وان نموه سيكون فى قسمه الاكبر على حساب مدينة اجدابيا •

تعليقات ومراسلات

افتتح هذا الباب من أبواب المجلة ليكون همزة الوصل بينها وبين قرائها – وليربط بين النظريات العلمية والتطبيق العملى – وليساير الاحداث التى تجرى سواء فى داخل الوطن أو خارجه .

ملاحظات حول تليبب الوكالات التجارية

للسـيد على عميش*

ان الحديث عن الوكالات التجارية فى ليبيـا لا بد أن يبدأ بذكر أن هـذا الموضوع لم يكن ذا بال قبل عام ١٩٥٥ م ، بالذات ولا يعنى ذلك عـدم أهميتـه ولكن ذلك يعنى أن الموضوع لم يبرز بصورة هامة كما برز بعـد هـذا التاريخ ، وكان الناس والتجار بصفة خاصة ينظرون الى أعمال التوكيل التجارى على أساس أنه موضوع لا يعرف أسراره وخفاياه الا الاجانب كما لا يخفى على أحد بأن هذا العمل يتطلب اتصالا بمراكز الانتاج والتصدير فى العالم الخارجى ، وكان الليبيون قبل عام ١٩٥٥ محدودى الخبرة وقليلى الاتصال ، ويعتمدون فى هذا الاتصال على الاجانب الذين كانوا لسبب تاريخى على معرفة واتصال بالعالم الخارجى .

وبعد ١٩٥٥ بدأت أرقام الواردات الى ليبيا تزداد سنة بعد أخرى ، وهـذا يتضح باستعراض أرقام التجارة الخارجية الليبية ، كما بدأ فى الافق سياسة ترمى الى أن يستفيد الليبيون من جميع العمليات البترولية الجارية فى ليبيا ، وكان من الطبيعى أن يلتفت الى هذا التيار الجارف من الواردات التى أخذت تغزو السوق الليبية ، واتضح أن ميدان الوكالات التجارية يكاد يكون مقصورا على الاجانب دون أن يكون هناك أى دور لليبيين الذين كانوا فى تلك الفترة التى أعقبت ١٩٥٥ مهتمين بايجاد مجالات عمل مختلفة لهم بالاضافة الى أن الوضع على تلك الصورة أمر له خطورته . اذ يجعل علاقات ليبيا التجارية رهن أيدى أجنبية لا ترتبط بمصير هذا الوطن الا ارتباطا عابرا .

وهكذا بدأ التفكير سنة ١٩٥٧ فى وزارة الاقتصاد الوطنى فى سن تشريـع

(*) السيد على عميش وكيل وزارة مساعد ـ وزارة الاقتصـاد والتجارة بكالوريوس اقتصاد ـ جامعة القاهرة .

للوكالات التجارية يحصر هذا النشاط الهام فى أيدى الليبيين ، ولقد اهتدت الوزارة عند وضع أول مسودة للمشروع بالقانون السورى الصادر فى ٢ مارس ١٩٥٢ ، والقانون العراقى لسنة ١٩٥٦ ، والقانون المصرى الصادر فى ١٥ يناير ١٩٥٧ م • واستمر النقاش والمجادلات حول هذا القانون مدة سنتين ، وفعلا صدر أول قانون للوكالات التجارية تحت رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ م •

ولقد أثيرت فى وجه القانون عدة صعوبات فى ذلك الوقت وكان من بين تلك الصعوبات محاولة البعض أن يلبسه ثوب المخالفة الدستورية بما يسمى لدى القانونيين بمركز الاجانب لان القانون يمنع الاجانب من مزاولة هذا العمل رغم أنه حافظ على الوضع القائم ، وقد تمكنت الوزارة من التغلب على هذه الصعوبة وتنفيذها ، كما واجه القانون صعوبة أخرى وهى سلطات الولايات التى كانت دائما تعمل على اضعاف السلطة المركزية بقدر ما تستطيع ، فطالبت الولايات أن يتم التسجيل فى الولاية، كما طالبت الولايات باعتبار الوكيل فى الولاية مستقلا عن الوكيل فى الولاية الاخرى ، ولا يجوز للوكيل فى ولاية أن يمثل المحل التجارى الاجنبى فى ولاية أخرى ، ونظرا لان الشعور كان لدى الوزارة هو تقوية السلطة المركزية ، ولا سيما فى الشئون الاقتصادية ، فقد أمكن التغلب على هذه العقبة أيضا •

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ :

نظم هذا القانون الاول مرة فى تاريخ تشريعنا الليبى أعمال الوكالات التجارية فقضى فى مادته الاولى ، انه ابتداء من سريان القانون لا يجوز أن يعمل فى ليبيا كممثل أو وكيل لشركة أجنبية أو محل تجارى الا اذا كان شخصا طبيعيا أو شركة ليبية لا يقل رأس مال الليبيين فيها عن ٥١٪ ، ونص القانون كذلك على أى شركة أو شخص طبيعى يعمل فى هذا الميدان ان يتقدم بطلب لتسجيل اسمه فى سجل الوكالات التجارية المعد فى وزارة الاقتصاد الوطنى ، كما نص القانون فى مادته الثالثة على أن تكون الوكالة الممنوحة للشخص فى ليبيا رأسا من المحل التجارى الاجنبى ولا يجوز أن تكون من شخص يقيم فى بلد غير بلد المحل الاصلى مصدر التوكيل • ويهدف هذا النص الى أن يخرج الوكيل الليبى من تحت سيطرة الوكلاء

الاقليميين أو ما يسمى Sub - Agent وهذا الوضع بطبيعة الحال يقلل من النفقات التى تتحملها السلعة أو تقلل من عمولة الوكيل المحلى ، وتضمن القانون حكما آخر على جانب كبير من الاهمية ، هذا الحكم هو أنه منح مجلس الوزراء حق اصدار لائحة تحدد العدد من الوكالات التى يمكن للشخص أن يسجلها باسمه ، ولقد أثارت هذه المادة احتجاجا من بعض الدول ، التى لها مصالح فى ليبيا ، وطالبت الحكومة الا تصدر اللائحة التى تحدد الوكالات التجارية ، لان ذلك سيؤثر على استثمارات الشركات الاجنبية فى ليبيا ، كما اشتمل القانون على نص يسمح فى الظروف التى تحتاج الوكالة الى عمل فنى بأن يعين شخص أجنبى شريطة أن يعين معه شخص ليبى وتحدد مدة للاجنبى تنتهى بعدها وكالته وقد قدم هذا النص حلا لما أثير من أن بعض الوكالات تحتاج الى وكيل فنى قد لا يتوفر وجوده فى ليبيا ، ولا بد ان نذكر أن القانون قد سمح للاجانب من شركات وأشخاص طبيعيين ان يستمروا فى أعمالهم ، معفيين من شرط الجنسية ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية للقانون فى سنة ١٩٦٠ وقد نصت هذه اللائحة على ايجاد سجل لوزارة الاقتصاد الوطنى لتسجيل الوكلاء ، وقسمت البيانات المطلوبة الى قسمين :

القسم الاول : ويتصل بالوكيل الليبى أو الشركة ، وهذه البيانات هى شهادة البراءة والتسجيل فى السجل التجارى ، وكذلك شهادة بعدم اشهار الافلاس وعدم ارتكاب لاى من الجرائم المنصوص عنها فى الباب السادس من قانون العقوبات .

والقسم الثانى : ويحتوى على بيانات خاصة بالشركة الموكلة وتشمل شهادة تسجيلها فى السجل التجارى فى بلادها والعقد التأسيسى للشركة ، وصورة من عقد الوكالة ، وبيان العمليات والاسعار ، وما يخول الوكيل ابرامه فى ليبيا ، وكذلك شهادة من الدولة التى بها مقر الشركة الموكلة ، تسمح فيها للشركة بتحويل عمولة الوكيل الى ليبيا .

تنفيذ القانون :

عندما دخل القانون واللائحة حيز التنفيذ كانت أول عقبة اصطدمنا بها هى عدم الاستعداد الادارى بالصورة التى تكفل التنفيذ فقد أسند العمل لموظف هو

مساعد مدير التجارة لشئون الشركات وكلف بمهمة الاشراف على استلام الطلبات التى لم تكن جاهزة فى مكاتب النظارات بالولايات مما جعل الناس يطلبون التسجيل فلا يجدون الاستمارات التى نصت عليها اللائحة التنفيذية ، كما أن الوزارة لم تستعد بايجاد الملفات والموظفين ، ورغم ذلك فان عددا كبيرا من الشركات والاشخاص قد تقدموا بطلب التسجيل فى سجل الوكالات ، وقد بينت لنا عمليات التسجيل أن بعض الشركات الاجنبية قد طلبت تسجيل ١٢٠ وكالة ، وبعض الافراد طلبوا تسجيل ٢٠ وكالة ، وهنا بدأ البعض يلح فى اصدار لائحة تحديد الوكالات وبالرغم من أن صدورها لم يأخذ نقاشا كبيرا وصدرت باعتبارها سرا كبيرا ، الا اننى كنت أرى عدم اصدارها فى ذلك الوقت ، لاننا لم نستعد بعد اداريا واننا لم نقم بعملية تسجيل وحصر شاملين حتى نتعرف على العدد المناسب ، وفعلا أصدر مجلس الوزراء فى ١٤ يناير ١٩٦١ ، قرارا بتحديد الوكالات التجارية بعشر وكالات وهنا طلبت الوزارة من كل شخص أن يتنازل عن الباقى ، وتم ذلك فعلا •

ولقد واجهت التنفيذ شهادة الجنسية للاشخاص الطبيعيين وظهر أن الاجانب يخشون على مصالحهم ، وشهادة الجنسية الواردة فى القانون هى شهادة الجنسية التى تصدر حسب قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤ ، وتحركت هذه المصالح عندما صدر اضافة للائحة التنفيذية شرط تقديم شهادة من البلدية أو المتصرفية بجنسية الطالب ، ولا بد أن أذكر هنا للتاريخ أن الولايات فى ذلك الوقت لم تكن تعطى اهتماما لتنفيذ هذا القانون رغم أنها المسئولة دستوريا عن التنفيذ ، ووقفت متفرجة لتثبت فشل أى قانون ذا نزعة لتقوية سلطة الاتحاد وهيمنته •

نتائج القانون :

١ ــ ان القانون فتح لاول مرة فى ليبيا النقاش حول مركز الاجانب واستطاع أن يهدم النظرة المحافظة ــ ان صح التعبير ــ حول المركز المقدس للاجانب، وأمكن لهذا القانون أن يحول جزءا كبيرا من تجارتنا الى أيدى المواطنين الليبيين وبفضل هذا القانون برزت أسماء عدة فى السوق الليبية بعد أن كانت لا تستطيع منافسة الاجانب •

٢ ــ ان القانون قد وضع لاول مرة تعريفا للشركة الليبية بأنهـا هى التى يملك الليبيون فيها ٥١٪ ، وقد جعل من هـذا التعريف عرفا تجاريا شبيها بالقانون لتعريف الشركة الليبية فى جميع الميادين الاخرى ، وأى أجنبى قدم الى البلاد يتعاون مع الليبيين كان يجد لدى جميع الاوساط أن القانون مستلزما ٥١٪ لليبيين وبهذا فان معظم المصالح الاجنبية قد استفاد منها الليبيون بطريقة أو أخرى .

٣ ــ ان تحديد الوكالات التجارية يعتبر اتجاها جديدا فى الاقتصاد الليبى لانه يحمل مبدأ الحد من النشاط الاقتصادى المركز فى أيدى قليلة لمنع الاحتكار .

٤ ــ ان قانون الوكالات التجارية قد شمل أعمال التـأمين والطيران وكان من شأن ذلك أن اقتحم العنصر الليبى هذين الميدانيين .

٥ ــ لقد أصبح أمام وزارة الاقتصاد والتجارة معظم المنافذ التى تأتى عن طريقها الواردات وكذلك الشروط المختلفة ، وهذه البيانات يمكن الاستفادة منها لمراقبة الاسعار والاسواق ومعرفـة درجة توزيع كل سلعة فى البلاد .

تعـــديل القـــانون :

القانون رغم قدسيته التى يتمتع بها الا أن الانسان دائما يفكـر فى تطويره الى الوضع الامثل ، ولقد أظهرت التجربة عند تطبيق الوكالات التجارية أن الكثير من الاجانب قد حصلوا على حماية من القانون عند استثنائهم من شرط الجنسية ، ونظرا للوضع التاريخى الذى مر به الاجانب ، فان القانون لم يمس المراكز القديمة التى كان يتمتع بها الاجانب ، وبقيت فى السـوق أسـماء شركات كبرى ، كما أن الولايات فى السابق لم تساعد بل رفضت تطبيق القانون عندما طلب منها تقـديم أشخاص الى النيابة العامـة لمخالفتهم القانون ، كما أن بعض الاشـخاص الذين يعملون كوكلاء أصبحوا يتذرعون بأنهم موزعون أو مستوردون وذلك بالاتفاق مع الشركات الاجنبية التى تحاول أن تعلن أنه ليس لها وكيل فى ليبيا وازاء ذلك

فكرت وزارة الاقتصاد والتجارة فى أن تعدل القانون بأن تصدر به أحكاما جديدة تتمشى مع التطور الذى مرت به البلاد • وصدر القانون فى شهر يوليو ١٩٦٧ ، معلنا فى مادته الاولى أن الوكيل يجب أن يكون ليبيا ، اذا كان شخصا طبيعيا ورأس ماله ١٠٠٪ مملوكا لليبيين اذا كان شخصا معنويا وأعطى القانون للاجانب فترة أقصاها سنتان تنتهى فى يوليو ١٩٦٩ ، لانهاء وكالاتهم، بعدها يكون هذا العمل مقصورا على الليبيين بحكم القانون وقد فرق القانون فى المدة فأعطى سنة لوكلاء المواد الغذائية والملابس ، وسنتين لوكلاء الآلات والسيارات وذلك لاقتناع المشرع بأن تصفية الاعمال تحتاج الى فترة يجب ألا تكون قصيرة ، كما أن القانون الجديد أنشأ لجنة للتظلمات وذلك لكى يتقدم الناس اليها معترضين على قرارات ادارة الوكالات التجارية •

ولقد كان القانون السابق يقتصر التسجيل على الوكيل الذى له فعلا وكالة من احدى الشركات الاجنبية ، ولكن سجلا آخر فتح لكى يسجل فيه الافراد الذين يعملون للحصول على وكالة أجنبية ، وذلك تنظيما لهذه المهنة ، ونظرا لان تطبيق القانون الاول أظهر أن بعض التجار كانوا يقدمون بعض البيانات ناقصة ويعلق مكتب التسجيل قراره لحين استكمال الاجراءات ، فيقومون باكمال هذه الاجراءات ، فنص القانون الجديد على ضرورة أن يكون الطلب للتسجيل مصحوبا بجميع الوثائق ، واسراعا فى العمل فان على ادارة الوكالات أن تصدر قرارها حول الطلب خلال ٣٠ يوما من استلام الطلب والا عد مرفوضا وهنا يجوز كما بينا التظلم الى لجنة التظلمات ، وبعد ذلك يجوز التظلم لدى المحكمة العليا •

واحتفظ القانون بمبدأ تحديد الوكالات وهنا انقسم الرأى فى الوزارة الى :—

١ — فريق يرى أنه ما دامت الوكالات قد ليبت أن صح التعبير فانه لا داعى للتحديد سيرا مع فكرة عدم وجود ما يبرر ذلك لان التشريعات عندنا لم تأخذ بتحديد الثروة أو الحد من النشاط •

٢ — وفريق يرى ضرورة التحديد خشية أن تنتقل الوكالات التجارية من أيدى الاجانب الى حفنة قليلة من الليبيين يكونون نواة لقيام طبقة

احتكارية فى هذا الميدان ، الا أن الفريق الاول أبدى وجهة نظر أخرى وهى أنه ما دام هناك تحديد للوكالات فيجب أن يكون على أساس التفريق بين أنواع الوكالات ، بمعنى أنه لا يمكن ان يساوى وكيل مثل وكيل السيارات الذى لا يحتاج لتمثيل أكثر من شركة ، بوكيل مواد غذائية ، وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون فى شهر أغسطس ١٩٦٧ وطالبت الوزارة الشركات والاشخاص العاملين فى هذا الميدان اخطار الوزارة بما لديهم من وكالات ، كما نصت اللائحة على تصنيف الوكلاء حسب الاعمال ، وحددت لكل صنف عددا معينا .

وها نحن الآن فى فترة تنفيذ القانون الذى يعمل على تلييب هذا الميدان راجين أن يعود بالخير والفائدة على الجميع .

ملخصـــات

الملخصات المنشورة فى القسم التالى باللغـة العربيـة هى ملخصـات لمقالات كاملة لاصحابها منشورة بالقسم الافرنجى من هذا العدد ـ واليها نحيل القراء الذين يرغبون فى الاطلاع عليها كاملة .

ملخص مقـــال

ايرادات ليبيـــــا من النفط

السيد وليم د. أوبراين *

ان الغاية من هـــذا المقال هى تبيان الايرادات الفعلية التى تحصـــل عليهـــا ليبيا من النفط ومعدل نمو هذه الايرادات وحصة البلاد من كل برميل من النفط المنتج والطريقة المتبعة فى حساب دفعات الشركات •

لم تكن ايرادات الدولة من النفط حتى عام ١٩٦١/٦٢ تزيد على خمســة بالالف من مجموع الايرادات وقد ارتفعت خلال ذلك العام الى حوالى ٨٪ من مجموع الايرادات نتيجة لبدء شركة اسو فى خريف عام ١٩٦١ بعمليات الانتـــاج والتصدير •

ان فوائد البلاد المادية من قطاع النفط لا تقتصر على ما تحصل عليه الحكومة بصورة مباشرة من شركات النفط العاملة ، وانما تتعدى ذلك الى ما تنفقه شركات المقاولات التى تعمل بعقود لحساب شركات النفط والضرائب والرسوم الجمركية التى تدفعها هذه الشركات واجمالى ما تدفعه جميع الشركات العاملة فى قطـــاع النفط الى عوامل الانتاج المحلية • غير ان موضوع هذا المقال يقتصر على مـــا تدفعه الشركات صاحبة الامتياز الى الحكومة على شكل ايجارات وعوائد امتياز وضرائب اضافية •

لقد زاد ايراد ليبيـــا فى المتوسط من كل برميل من النفط الخـــام المنتـــج والمصدر من ٦٤ سنت خلال عام ١٩٦٢ الى حوالى ١٠١ سنت فى عام ١٩٦٨ أو

---

* مدير قسم الضرائب بشركة اســو ستاندرد ليبيا

بمقدار ٥٥٪ ويختلف ايراد الدولة من برميل النفط بالنسبة لكل شركة نظرا لاختلاف تكاليف الانتاج والكثافة وغيرها . ويمكن القول ان ايراد ليبيا من برميل النفط المصدر يزيد عن ايراد أى بلد فى الشرق الاوسط نظرا لقربها من من السوق الأوربية .

وفيما يلى نورد بعض الاسباب التى أدت الى زيادة ايراد ليبيا من كل برميل من النفط الخام .

١ = ان الشركات الحاصلة على امتياز تدفع رسم مبدئى قدره ١٠٠ جنيه ليبى عن كل ١٠٠كم٢ من الاراضى التى تقع ضمن مناطق امتيازها وبعد ذلك تقوم بدفع ايجار سنوى يتزايد مع مرور الزمن .

٢ = ان الشركات صاحبة الامتياز فى حال اكتشاف النفط تلتزم بدفع رسوم امتياز تعادل ١/٨ النفط المنتج أو جزء من ذلك بصورة عينية اذا رغبت الحكومة ، غير أن الحكومة الى الآن لم تقم بتحصيل رسوم الامتياز بصورة عينية بل حصلت على ١٢ر٥٪ من قيمة النفط المنتج على أساس السعر المعلن ناقصا النفط الذى تستعمله الشركة فى عملياتها .

٣ = تقوم الشركات العاملة بدفع ضرائب ارباح الى الحكومة بنسبة ٥٠٪ وهذه الضرائب تؤلف حصيلتها حوالى ١٢٥ مليون جنيه ليبى فى عام ١٩٦٦ .

ان نصوص قانون البترول الليبى لعام ١٩٥٥ كانت متحررة وبصالح الشركات الحاصلة على امتياز الى حد بعيد فقد اوجب القانون على كل شركة تحصل على امتياز دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع ايجار لا يزيد عن ٢٥٠٠ جنيه عن كل ١٠٠ كم٢ طيلة مدة الامتياز كما نص على ان تكون رسوم الامتياز بمقدار ١٢ر٥٪ من قيمة النفط المنتج محسوبة على أساس السعر الفعلى الذى يباع به النفط . ومن أجل تحديد الدخل الخاضع لضريبة الدخل اجاز القانون طرح تكاليف الانتاج والخسائر واستهلاكات المصروفات الرأسمالية بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ سنويا فى الفترة التى تسبق تصدير النفط وبنسبة ١٠٪ من بدء أعمال التصدير . وقد نص القانون على الاختيار بين طرح علاوة استنفاد سماها « اعانة اضافية » بنسبة

٢٥٪ من الدخل الاجمالى بعد طرح المصروفات الجارية وبعد استهلاك جميع المصروفات الرأسمالية عدا المصروفات المنفقة على الاصول الثابتة بنسبة ٢٥٪ سنويا اذا كان قد جرى صرفها فى السنوات التى سبقت البدء بتصدير النفط وبنسبة ٥٪ اذا كان جرى صرفها فى الفترة التى تلت البدء بتصدير النفط . كما سمح للشركات بترحيل خسائرها لمدة عشر سنوات .

الا ان هذا القانون قد جرى تعديله فى عام ١٩٦٢ أى بعد سنة من البدء فى تصدير النفط وألغيت التعديلات الصادرة آنئذ كثيرا من البنود التى تأتى بصالح الشركات وزادت فى ايجار الاراضى بعد السنة السادسة عشرة . فبموجب هذه التعديلات سوف يزداد ايجار أراضى الامتيازات الاولى فى عام ١٩٧٠ الى ٣ر٥٠٠ جنيه ليبى لكل ١٠٠كم^2 وفى عام ١٩٧٥ الى ٥٠٠٠ جنيه ليبى عن كل ١٠٠كم^2 وتأثير هذه الزيادة يقتصر على الامتيازات غير المنتجة اما الامتيازات المنتجة فان هذه الزيادة لا تؤثر عليها نظرا لان الايجارات تطرح من قيمة رسوم الامتياز بالنسبة لها .

وقد بدء فى عام ١٩٦٢ فى اعتماد الاسعار المعلنة لتعيين دخل الشركات ورسوم الامتياز بدلا من عن اعتماد الاسعار الفعلية ولكن سمح للشركات بطرح خصم بيع كتكاليف تسويق من أصل الدخل الاجمالى .

وكان من جملة التغييرات التى أحدثتها تعديلات عام ١٩٦٢ ابطال علاوة الاستنفاذ الى جانب عدم السماح بطرح خسائر ونفقات سنة معينة قبل البدء بعمليات التصدير من دخل السنة الاولى التى يحدث خلالها ربح ونصت على توزيعها على فترة تتراوح بين عشرة وعشرين سنة حسب نوعية النفقات ، كما حددت استهلاكات رأس المال الذى جرى تكوينه قبل بدء تصدير النفط بعشرة بالمائة وبالنسبة لرأس المال الذى جرى تكوينه بعد البدء فى تصدير النفط بخمسة بالمائة . وقد سمحت التعديلات بطرح نفقات الانتاج المباشرة والضرائب المباشرة ولم تسمح بطرح الضرائب التى تدفعها الشركات الى الدول الاجنبية والغرامات والفوائد والنفقات التنظيمية .

ومن جراء هذه التعديلات ارتفع ايراد الدولة عن كل برميل نفط بكثافة ٤٠ من ٤١ سنت الى ٦٢ سنت أى بحوالى ٥٠٪ .

وفى عام ١٩٦٥ أجريت تعديلات أخرى تقضى بتقنين الاتاوة أو رسوم الامتياز ووضع حد لهبوط السعر المعلن للبرميل وذلك بالسماح بطرح خصم تسويق قدره نصف سنت للبرميل وخصم مئوى قدره ٥ر٧٪ من السعر المعلن فى عام ١٩٦٥ و ٥ر٦٪ فى عام ١٩٦٦ بالاضافة الى خصم قدره حوالى ربع سنت فى عام ١٩٦٦ مضروبا بدرجات الكثافة للنفط الزائدة على ٢٧ درجة وذلك عوضا عن السماح للشركات بطرح ٤٨سنت كتكاليف تسويق. وعلى ذلك فان ايراد الدولة أصبح يتراوح بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من الارباح المقدمة على أساس الحد الادنى وبالتالى اصبح معدل ايراد الدولة من البرميل الواحد حوالى ٩١ سنت . وقد وافقت الشركات على اعادة النظر فى هذه التخفيضات من السعر المعلن على ضوء الاحوال السائدة فى السوق ومركز النفط الليبى المتوقع فى المستقبل . ونتيجة لأزمة الشرق الاوسط فى صيف ١٩٦٧ وافقت الشركات على حذف التخفيض النسبى بصورة مؤقتة وبالتالى أصبح ايراد ليبيا من البرميل الواحد حوالى دولار تقريبا .

ان تطور ايرادات النفط فى ليبيا قد جرى بشكل فائق ففى خلال فترة ستة سنوات ارتفع ايراد البلاد من النفط من لا شىء الى ما يقارب ١٤٠ مليون وقد جرى هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حجم الانتاج وارتفاع الايراد من البرميل وقد قامت الشركات فى التنقيب والبحث عن النفط نظرا لكون الفرص مواتية فى ليبيا أكثر من الاماكن الاخرى، والمشكلة التى يجب مواجهتها فى الوقت الحاضر تتلخص فى حصول الدولة على حصتها العادلة من الارباح للبرميل مع استمرار حصول رأس المال الموظف على ايراد معقول نظرا لان رأس المال الاستثمارى يتجه عادة الى الاماكن التى يحصل فيها على ايراد ممتاز مع أخذ عامل المخاطرة بعين الاعتبار.

ملخص مقـــال

التنميه في ليبيا - تقدمها ومشاكلها

للمستر وليم س ويللى *

يحاول المؤلف فى هذا المقال استعراض تطور التنمية الاقتصادية فى ليبيا ، ويتعرض لمدى التقدم الذى احرزته البلاد والمشاكل التى تواجهها .

يبدأ المقال ببيان أثر اكتشاف البترول ثم انتاجه وتصديره مما جعل ليبيا تحقق نموا ذا معدل بارز ، اذ نرى اجمالى الناتج المحلى ينمو بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ نموا يصل معدله بنسبة مركبة الى ٩ر٣٣٪ سنويا وينمو اجمالى الانتـــاج القومى بنسبة مركبة تصل الى ٥ر٣٠٪ وتنعكس الزيادة على دخول الافراد فتبلغ زيادة نسبة الدخل الفردى الى ٢ر٢٦٪ سنويا .

تدل هذه الارقام دلالة واضحة على أن سرعة ازدياد الدخل والانتاج فى ليبيا تعد من أسرع البلاد النامية ان لم تكن أسرعها جميعا .

وعلى الرغم من أن متوسط الدخل السنوى لكل فرد ليبى يقارب ٢٥٠ جنيه ليبى فى عام ١٩٦٦ فهناك من الاسباب ما يجعل التعميم خطأ اذا قلنا أن اعمـــال كل فرد تنمو بمعدل ٢ر٢٦٪ سنويا لانه يدخل فى هذه التقديرات عوامل مختلفة منها :ـــ

١ ـــ التضخم النقدى الذى تصل نسبة زيادته تقريبا الى ٩ أو ١٠٪ سنويا .
٢ ـــ سوء توزيع الدخول .
٣ ـــ العجز على الاحتفاظ بنفس نسبة النمو بســـبب الانفاق على انشـــاءات القاعدة الاقتصادية .

---

* محاضر أول فى ادارة الاعمال ـــ كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية .

٤ ـ وان تقدير الدخل فى سنة الاساس كان فيه اجحاف فهو أقل مما كان حقيقة .

وحتى لو أخذنا هذه العوامل فى الاعتبار وعدلنا الارقام لتفادى تأثيرها فان معدل النمو فى ليبيا يسجل رقما قياسيا يلفت النظر .

فاذا ما خللنا ارقام الدخل القومى تبعا لاسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة يبرز أمامنا الاثر الواضح للتحول الكبير الذى كان البترول باعثا عليه .

فمثلا نرى قطاع الزراعة كان يمثل ٣٦٪ من جملة الناتج المحلى فى عام ١٩٥٨ هذا فى الوقت الذى كان البترول يمثل ٧٪ فقط وما جاءت سنة ١٩٦٦ حتى كانت الزراعة تمثل ٥٪ فقط من مجموع القيمة المضافة ـ وجميع القطاعات الاخرى باستثناء قطاعى البترول والانشاءات قد تناولها التراجع وانزوت الى مكانة ضعيفة نسبيا ـ لقد أصبح البترول يمثل ٥٨٪ من القيمة المضافة وبعث فى الاقتصاد الليبى بدم جديد جعل كل قطاع آخر كالصناعة والكهرباء والغاز تنمو بمعدلات مركبة تصل الى ٢٠٪ سنويا ـ هذا باستثناء الزراعة طبعا .

ولكن البترول جاء ومعه مشاكل اقتصادية جديدة تقابلها ليبيا لاول مرة ـ واشدها قسوة هو ذلك النقص البادى فى القوى العاملة ـ ولا يزال من غير الواضح ان كان هذا النقص هو نقص موقوت فى المهارات يعالج أمره على المدى القصير أو أنه عجز مزمن فى أعداد اليد العاملة يعالج أمره على المدى البعيد .

هذا بالاضافة الى أنه لا تزال أمامنا علامات استفهام تبحث عن جواب فيما يختص باليد العاملة ـ ومن هذه الاسئلة النواحى التالية :ـ

١ ـ هل امتلأت ليبيا فعلا بسكانها فنتساءل هل نلجأ الى تحديد نمو السكان ؟

٢ ـ هل نعارض ونقاوم الاتجاه الطبيعى للانسان فى أن يهاجر الى الاماكن التى يجد فيها لنفسه حظا أوفر فى الرزق ومستوى ارقى من المعيشة ؟

٣ — هل يتدهور الانتاج الزراعى حقيقة لو هاجر سكان الريف الى المدن ؟

٤ — ثم كم من الفلاحين سوف تحتاج اليه الزراعة اذا استمرت عمليات تحويلها الى الزراعة الالية كما هو يجرى فى الوقت الحاضر ؟

٥ — أين تقام المساكن اذا استمر تيار الهجرة على ما هو عليه ؟

٦ — وأخيرا وليس آخرا هناك مشكلة كيفية الاستفادة من موارد البترول الجديدة على خير وجه ؟

أن الجواب على هذه الاسئلة يتوقف على الوصول الى توازن صحيح بين الاستهلاك والاستثمار على الصعيد المحلى وبين الاستثمار فى محافظ الاوراق المالية وتقديم القروض فى الاسواق الخارجية — ثم ايجاد التوازن الصحيح بين الجانبين أن الاثر يتطلب بحثا لازالة الغموض وعدم التأكد فيما يتصل بهذه المشاكل .

nocif pour l'enfant, mais il serait à conseiller de prendre des précautions contre les malheurs qui peuvent arriver à l'enfant par suite d'un travail juvénile ou féminin harassant. Et si le travail n'est pas encore un facteur important, il le sera certainement dans l'avenir.

En général, la condition d'habitation d'une grande partie de la population est très peu satisfaisante car souvent le logement est mal éclairé, non aéré, encombré et insalubre. Nous sommes frappés par le nombre relativement élevé des logis qui consiste en une seule pièce. Nous croyons que le logement est un facteur criminogène très important actuellement en Libye.

délinquance juvénile en particulier. Une telle étude doit être portée sur l'influence de la condition économique en général sur la délinquance juvénile d'une part et d'autre part sur les effets dès différents facteurs économiques chacun pris à part.

A propos du premier point, on constate qu'il y a un rapport etroit entre les périodes de prospérité et les périodes de dépression et la taux de la criminalité. Et d'une manière générale, il existe une corrélation inverse entre les différentes phases du cycle économique et la criminalité : celle-ci a tendance à décroître en période de prospérité et à croîte durant la dépression.

L'économie Libyienne subit sans aucun doute l'influence de la dépression et de la prospérité de l'économie mondiale. Les répercussion des crises économiques sur les conditions materielles de la société Libyienne sont peut-être plus manifestes à cause de la dépendance de l'économie Libyienne de celle des pays développés.

D'ailleurs, nous ne pouvons formuler aucune ideé nette sur les fluctuations du taux de la criminalité en Libye pendant les différents cycles économiques faute des données statistiques qui sont indispensables pour faire une telle étude. Toutefois, l'économie Libyienne est aujourd'huï dans un état de prospérité. On remarque une baisse considérable du taux des crimes contre les biens par rapport aux crimes contre les personnes. Cela nous amène à croire que la condition économique en Libye n'a pas un grand effet sur la formation de la délinquance juvénile.

Nous avons étudié les effets des différents facteurs économiques sur le comportement humain et sur l'évolution de l'activité criminelle de la jeunesse en Libye.

Après avoir abordé les questions concernant la misère, l'alimentation, la migration, nous nous sommes arrêtés longuément au travil et au logement.

L'état du travail féminin et des jeunes en Libye n'est pas tellement

LES FACTEURS ECONOMIQUES DE LA DÉLINQUANCE JUVÉNILE EN LIBYE

*Khalid Iraim**

Il est certain aujourd'hui qu'il ya un rapport étroit entre la comportement humain en général et en particulier sur toute conduite économiques ont une influence plus ou moins importante sur la comportement humain en général et en particulier sur toute conduite anti - sociale.

Cependant, il est difficile de détérminer si la condition économique est un facteur direct ou indirect de la criminalité. Autrement dit, il y a une grande difficulté de découvrir si les facteurs économiques causent le crime directement ou si ils disposent l'homme au comportement criminel seulement ; car le mécanisme de la relation entre la condition économique et le crime est pratiquement inconnu.

D'ailleurs, nous croyons que la condition économique peut avoir une influence directe sur le comportement humain et en particulier sur celui des jeunes. Toutefois les facteurs économiques ne sont pas les seuls qui engendrent le comportement criminel, car ce dernier est trop compliqué pour qu'on puisse l'attribuer à une cause unique. Au contraire même si tous les facteurs criminogènes sont réunis, il reste des chances pour que l'individu ne devienne pas criminel. La probabilité joue son rôle et il ya toujours une marge dans nos estimations.

Les facteurs économiques ne peuvent être négligés si on veut faire une étude sérieuse de l'étiologie de la criminalité en général et de la

* Chargé de Cours, droit administatif, Faculté de Droit, Université de Libye

4. All members of the individual family get their meals in one big dish.

5. Sixty-one percent of all households keep a special room to receive relatives and guests.

6. Ninety-nine percent of all women wear the Libyan dress.

7. Ninety-seven percent of all families maintain only one budget.

8. Divorce among the whole population is very rare — only 29 women were reported.

9. Smokers among men were numerous (265 men or 48% of the total).

10. Two hundred fifty-nine houses decorated guest and sleeping rooms with various pictures.

Conclusions

1. The study clearly illustrated that Agedabia city is passing through a rapid transitional period — from the bedouin oasis community, pastoral economy, primitive division of labour, and tribal organization to the cash economy, higher standards of living, and to modernity.

2. All the changes which were illustrated by the study were motivated by the oil industry which provided better life conditions and more economic opportunities.

3. Marsa el Brega has attracted many people. It is qute possible that Agedabia has reached its climax, and the new local community which is developing at el Brega may be to the detriment of Agedabia.

8. The average number of persons per dwelling unit was 6.4 and the average per room was 1.3. These housing conditions prove the continuity of the traditional large-sized family.

9. Fifty-two percent of all houses were built of clay, 84% had wooden ceilings, and 52% were paved with cement.

10. Forty-nine percent of all houses owned a radio, 18% bicycles, 13% sewing machines, 12% ice-boxes, and 12% electric irons. Forty-nine percent of the houses used kerosene, 43% wood, and 6% gas. Only 2% used electricity in cooking.

11. Formerly, 53% of all individual families lived in tents, 41% in ordinary houses and 6% in primitive huts.

Income, Expenditure, and Occupational Division

1. Most of the heads of households (206 out of 553) were labourers, skilled and semi-skilled workers. The occupational distribution illustrated similarities to a primitive divison of labour. The number of government civil servants, including teachers and soldiers, amounted to 26% of the heads of households.

2. The average annual income per housing unit and per capita was £L 470 and £L 72, respectively.

3. The average individual house payment for water was £L 4.500 per month and £L .950 per month for electricity.

4. The average monthly expenditure per family was £L 21.

5. The average annual saving per family was £L 216.

Social Aspects

1. Males represented 52.24% of the population and females, 47.76%.

1. Monogamy is the dominant practice (91% of the families).

3. In 89% of the households, fathers were solely responsible for the family expenditure.

Main Findings

1. Agedabia city is no longer an integral part of the tribal oasis communities. In particular, its economic system has nothing to do with the pastoral bedouin communities where rainfall is the primary variable which determines economic welfare.
2. The people of Agedabia have been able to liberate themselves from old tribal disputes and tribal obligations.
3. Higher wages and better life opportunities have made Agedabia a center of attraction to workers from all parts of Libya.

Housing Conditions

1. Seventy-four percent of all houses were individually owned, whereas 6% were government owned and 20% were rented.
2. Between 1960 and 1966 — the period of prosperity — the ownership of 294 houses (72% of the total) was registered. 106 houses were registered over a long period (50 years).
3. The lowest percentage of government ownership is only indicative of a new trend in social services. Huge housing projects are being carried out by the government.
4. Rents were relatively low, with an average of £L 5.800 per month. About 79% of all rents were between £L 2 and £L 7.
5. Nearly half of Agedabia's population consisted of new immigrants who came after the discovery of petroleum.
6. Thirty-six percent of the houses had a bathroom, 83% a toilet, and 60% electricity. 91% had access to a well and only 5% had running water. 15% of the houses had interior gardens and only 24% were keeping animals.
7. One-quarter of the houses consisted only of two rooms. The total number of rooms was 1963 in 553 houses (i.e. an average size of 3.6 rooms per house).

ABSTRACTS

The following abstracts are short synopses of articles appearing in the Arabic part of the Review. They are summarized here for the benefit of those who cannot read Arabic. In a like manner, each major English or French article is presented as a short résumé in the Arabic section.

A SOCIO – ECONOMIC SURVEY OF AGEDABIA

*Abdul Jalil Al-Tahir**

In April, 1966, the 4th year students and the staff members of the University of Libya's Department of Philosophy and Sociology conducted a socio-economic survey in Agedabia city. The survey was aimed at collecting information about the impact of the oil industry on social changes. All necessary steps were taken to overcome methodological problems, and the research was carefully designed to inquire into different aspects of social life such as tribal and family structure, income and occupational distribution, housing conditions, and family expenditures. Special attention was also given to the social and psychological attachments between the dwellers of Agedabia city and the tribal communities in the remote oases. It is interesting to note that there are two strikingly different historical periods in the life of Agedabia city. The first was characterized by a social and economic stagnation during which Agedabia was an integral part of the oasis communities. The second involved numerous social and economic changes after petroleum activities were started in nearby Marsa el Brega. All collected facts proved that the oil industry was the only decisive factor in introducing social changes.

* M.A., Ph.D., University of Chicago. Professor of Sociology, Department of Philosophy and Sociology, Faculty of Arts, University of Libya.

time series data on demanded quantities and prevailing prices. Reliable retail price series are perhaps not yet available. The proper Ministry may be approached for the collection and publication of such data.

A start can be made by collecting the monthly prices and quantities sold in the different cooperatives in Benghazi, Tripoli and other towns of Libya. The income elasticity b is the weighted average of income elasticities for each income group. To have this weighted average elasticity it is necessary to collect family budget data from each income group in the cities.

ceteris paribus from (4), we may conclude that a 10 percent increase in per capita income of this group of employees will result in an increase of about 8 percent in consumption expenditure. From the other four equations it appears that food is the least elastic. Clothing is over elastic — on the usual interpretation, it will mean that clothing is a luxury good for this group. Even though the elasticities for total expenditure, housing, and miscellaneous expenditures are less than unity, they are uncomfortably large. It is obvious that an increase in income will be very well utilized by this group of employees. We give below some other studies for purposes of comparison.

Average income elasticity of demand for all food as found by Professor Wold for worker and employee families in Sweden in 1933 was 0.53. Tripoli data shows a value of about 0.41. Professor Wold found that the income elasticity of some groups of expenditures was as follows. Elasticity of expenditure for

Food	0.33 (Prof. Wold)	0.41 (Tripoli data)
Housing	1.28 (Prof. Wold)	0.87 (Tripoli data)
Clothing	1.96 (Prof. Wold)	1.68 (Tripoli data)
All expenditures	0.97 (Prof. Wold)	0.83 (Tripoli data)

Allen and Bowley [4] showed that the income elasticities of demand for 112 clerks in London (1926) for food, rent, and clothing was 0.8 ; for fuel and light, 0.8 ; and for all other items, 1.5.

In the end it may be mentioned that family budget data for other income groups should also be collected. This will help us to calculate the income elasticities for Metropolitan areas of Libya as a whole. Demand equations for the urban areas of Libya may be taken in the form[5] $d = AP^{\alpha} I^{b}$ The price elasticity α should be determined from

4 R. G. D. Allen and A. L. Bowley, **Family Expenditure** (London : 1935).
5 H. Wold and Jureen,**Demand Analysis. pp. 22.**

the variability of per capita expenditure.

Table 3 presents logarithms of per capita income and per capita expenditures on food, housing, clothing, and miscellaneous items.

TABLE 3

Income groups monthly £L	log Ip	log Epf	log Eph	log Epc	log Epm
15 or less	0.4149	0.0894	$\bar{1}$.6600	$\bar{1}$.0469	$\bar{1}$.6202
15 — 30	0.6434	0.2301	$\bar{1}$.9171	$\bar{1}$.6454	$\bar{1}$.8445
30 — 45	0.7993	0.3159	0.0458	$\bar{1}$.8239	$\bar{1}$.9955
45 or more	0.9731	0.3399	0.1415	0.0111	0.1177

Here, E_{pf} = per capita food expenditure.

E_{ph} = per capita housing expenditure.

E_{pc} = per capita clothing expenditure.

E_{pm} = per capita miscellaneous expenditure.

Ip as in the last case stands for per capita income.

Using the usual least square method, the four regression equations turn out to be in their non-logarithmic form :

$$E_{pf} = 0.9055\ Ip^{0.4054} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

$$E_{ph} = 0.1862\ Ip^{0.8705} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

$$E_{pc} = 0.0277\ Ip^{1.6806} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

$$E_{pm} = 0.1817\ Ip^{0.8958} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

Equations (4), (5), (6), (7) and (8), are interesting. Under

remain a problem. In clothing, for example, how can childrens ; womens', and mens' wear be equated into a sensible set of weights ? Miscellaneous items such as cigarettes, hair-cuts, shaving sets, etc. should not be pooled with the predominantly female expenditures on cosmetics. Our aim here is to indicate that the question of weights deserves some attention, and care should be taken in the planning stage of the survey. Let us now return to the demand equations based on per capita data from the Tripoli survery.

TABLE 2

Income groups £L per months	log (per capita income) log Ip.	log (per capita consumption expenditure) log Ep.	$(\log Ip)^2$	$(\log Ep)^2$	log Ip log Ep
15 or less	0.4149	0.3617	0.1721	0.1308	0.1501
15 — 30	0.6434	0.5682	0.4139	0.3228	0.3656
30 — 45	0.7993	0.6812	0.6388	0.4640	0.5445
45 or more	0.9731	0.8260	0.9469	0.6822	0.8037
Total	2.8307	2.4371	2.1717	1.5998	1.8639

Ip and Ep stand for per capita income and expenditure respectively The relationship between log Ip and log Ep was assumed to be

$$\log Ep = A_1 + B_1 \log Ip$$

Using the entries in the last row of Table 2 and solving the normal equations we find

$$A_1 = 0.0253 \quad \text{and} \quad B_1 = 0.8252$$

Thus

$\log Ep = 0.0253 + 0.8252 \log Ip$ or in non-logarithmic form we have

$$Ep = 1.0600\ Ip^{0.8252} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4)$$

The correlation between log Ep and log Ip turns out to be $r = 0.9867$, giving a coefficient of determination of about 97 percent. So in this case income per capita is able to explain about 97 percent of

by the average income. The cause for this low coefficient of determination is not difficult to identify. From the report it can be seen that the number of persons in each household for the four income groups were not the same. Consumption expenditure for these groups of employees consists mainly of food expenditure, and food expenditure is directly related to the size and composition of the family. So both income and expenditure should be standardized with respect to the family size. An obvious way to adjust for variable family size is to consider the variable per capita income and per capita expenditure. Table 2 gives the per capita data and the subsequent analysis shows that the coefficient of determination improves considerably. But calculation of per capita expenditure both overall and for individual items of consumption presents a serious problem. A straightforward calculation of per capita expenditure for any item — equal to the ratio of total expenditure on the item to the number of persons — is not always meaningful. Let us take the simplest item, say food. Food consumption in a family depends upon the composition of the family ; the nature and quantity of any food item consumed depends on the number of male and female adults and also on the number of children in the family. In order to get a truely weighted expenditure on food, we need some sort of weight for the members in the family. For instance, an adult female may be taken to be equivalent to 0.9 of an adult male as far as cereal intake is concerned. A child's consumption of milk may be much more than that of an adult. Thus a complication arises as to what should be the criterion for fixing weights[3]. One way is to base the weights on the calorie requirement of the members in a family. This method has its own difficulties. A pound of butter may give all the calories needed by a person in a day but who will take just a pound of butter and nothing else ? In any case, a set of weights for food items is feasible and with some effort we may be able to determine such weights for Libya's population. For other items, weights will still

3 H. Wold in his book has given a set of weights for food for the Swedish population. The National Sample Survey, Indian Statistical Institute, Calcutta has been trying to find a set of weights for consumption items.

TABLE 1.

Income group £L per month	log (Avg. income per household) log I	log (Avg. consumption expenditure) log E	log I log E	(log I)^2	(log E)^2
15 or less	1.11.89	1.0759	1.2038	1.2519	1.1577
15 — 30	1.3314	1.2565	1.6730	1.7726	1.5785
30 — 45	1.5581	1.4462	2.2528	2.4274	2.0913
45 or more	1.7934	1.6431	2.9459	3.2149	3.2168
Total	5.8018	5.4217	8.0755	8.6668	8.0443

The relationship between log E and log I has been assumed to be linear. That is,

$$\log E = A + B \log I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

The two normal equations for determining A and B are, from Table 1,

$$4A + 5.8018B = 5.4217 \text{ and} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$
$$5.8018A + 8.6668B = 8.0755$$

From (2) we have

$A = 0.1328$ and $B = 0.8429$

Thus $\log E = 0.1328 + 0.8429 \log I$

or in non-logarithmic form we have

$$E = 1.3577\, I^{0.8429} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

The correlation coefficient between log E and log I turns out to be $r = 0.506$, giving a coefficient of determination equal to approximately 0.25. This will mean that about 25 percent of variability in the average monthly household consumption expenditure could be explained by the average household monthly income, a conclusion not very convincing. The group under study were from the low and middle income class, and so we expect that a greater proportion of variability in the consumption expenditure should have been explained

INCOME ELASTICITIES OF DEMAND FOR MIDDLE AND LOW INCOME LIBYAN EMPLOYEES IN TRIPOLI

*S. Mukerji**

Introduction

The present study is based on the data collected in the Family Budget Survey of Tripoli in 1962 [1]. The 1962 survey was primarily conducted to establish suitable weights for the calculation of a Cost of Living Index for a specific group of Libyan employees in Tripoli. However, the extensive set of tables provided in the report enables one to make some econometric studies. In this work an attempt has been made to estimate income elasticities of demand for food, housing, clothing, and miscellaneous items of consumer expenditure. The method adopted for analysis is similar to that given by Wold and Jureen [2]. Field work for the Tripoli survey was completed within three months—15th. January to 15th. April 1962. It may not, therefore, be very wrong to assume that the prices for the consumer goods remained constant throughout the period.

Data and calculations

Table 1 below presents logarithms of average monthly income per household and the average monthly consumption expenditure per household for the four income groups.

* M.Sc. (Mathematics), M.Sc. (Statistics), Ph.D. (Patna), Assistant Professor, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya, Benghazi.

1 Sami W. Dajani, **Report on Family Survery in Tripoli Town 1962.**

2 H. Wold and Jureen, **Demand Analysis : A Study in Econometrics**, (Uppsala, 1952).

the commodity increases. That is, there is a change in taste of the consumers.

(c) There has been a change in the prices of substitute goods.

But such situations violate the *cetris paribus* condition of the static demand equation ; hence an equation of the form (2), though theoretically possible, is not a logically valid equation. Any other line passing through x_1 and representing a demand equation will have an angle Θ_1 less than 135°. One such line $M_1 N_1$ has been shown in Figure 3.

$\Theta_1 < 135°$ will mean $\Theta_1 = 180° - \alpha°$ where α has any value between 45+ and 90 degrees. α cannot be greater than 90° because then demand will become an increasing function of price.

$\tan \Theta_1$ = the elasticity of the new demand function passing through x_1

$$= \frac{\text{Sin } \Theta_1}{\text{Cos } \Theta_1} = \frac{\text{Sin } (180 - \alpha)}{\text{Cos } (180 - \alpha)} = - \tan \alpha$$

But as α increases from 45° to 90°, Cos α decreases and Sin α increases, so the rate Sin α / Cos α increases continuously as α moves in the range 45^+ to 90. This means that $| \tan \Theta_1 | > 1$. In other words the elasticity will be greater than unity. As x_1 is any point above AB we may conclude that all demand curves passing through points above AB will have elasticity greater than unity.

Similarly for any point below AB (x_2 is one such point and $M_2 N_2$ is a demand curve passing through x_2) and barring the case of a line parallel to AB but below AB, we can see that

$$\Theta_2 > 135° = 180° - 45°$$

This means $\Theta_2 = 180° - \alpha$ where α is now between 0 and 45 degrees. In this case $\tan \Theta_2 = \frac{\text{Sin } (180 - \alpha)}{\text{Cos } (180 - \alpha)} = - \tan \alpha =$ the elasticity. But as $0 < \alpha < 45$, tan α will lie between 0 and 1. In other words demand curves passing through points below AB will have elasticity less than unity.

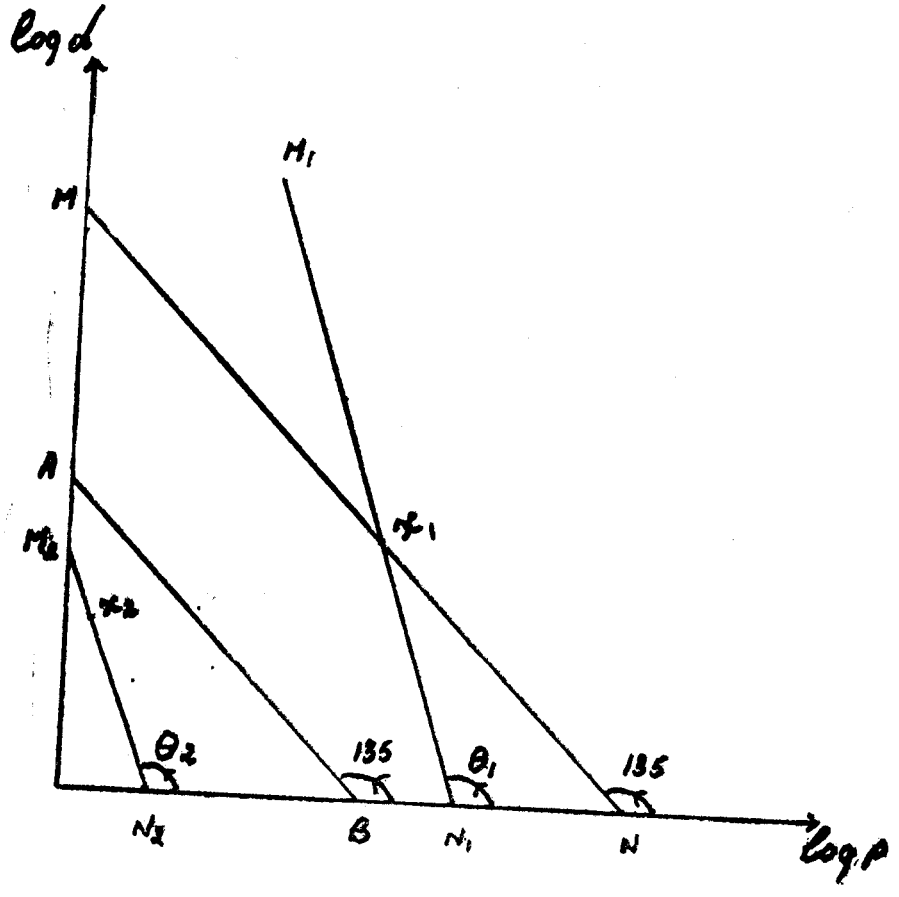

Fig. 3

$$\log d = \log A_1 - 1 \log p. \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

Thus here elasticity has not changed from — 1 but $\log A_1 > \log A$. This can happen due to one or more of the reasons given below :

(a) Income of the group goes up without a change in the proportion of income spent on the commodity.

(b) Income remains stable but the proportion of income spent on

Stonier and Hague [6] write " ... the situation represents a dividing line where demand is neither elastic nor inelastic ... and this is true whichever points on the curves one takes. Total outlay is always constant and elasticity of demand equals one at all prices. This type of curve is called a Rectangular Hyperbola by mathematicians. ... It is asymptotic (i.e. it approaches but never touches) the X - and Y - axes. If it did touch them, the inscribed rectangles would vanish."

From these discussions it is clear that the Rectangular Hyperbola divides the price-demand plane into two sections. From geometrical consideration one may, therefore, conclude that the perpendicular from all points above this hyperbola will have a positive sign and from all points below the curve the perpendicular on it will have negative sign. Interpreted in terms of price elasticity of demand it means that the elasticity in the former section will be greater than one and in the latter section it will be less than one. However, the nature of the relationship between quantity demanded and price restricts the region in which we need consider the magnitude of the elasticity. For students of economics it may be useful to have an explicit proof of the property, viz, that the elasticity will be greater than unity above the Rectangular Hyperbola and less than unity below this curve. We have not found an explicit proof in most of the standard text-books on economics. The present proof is based on simple trigonometry.

Let us consider a simple static demand function with unit elasticity at every point. Such a curve may be presented in the form.

$$d = Ap^{-1} \text{ or } \log d = \log A - 1 \log p. \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

Graph of (1) on double logarithmic scale will be a straight line AB as shown in the Fig. 3. AB will make an angle of 135° with the log p axis and tan 135° is equal to — 1 (the elasticity). Now let us consider any point x_1 above AB, which is the same as (1). Through x_1 an infinite number of demand curves can pass, one of them is a straight line parallel to AB and is shown as MN in the Figure. Equation of MN will be

6 Alfred W. Stonier and Douglas C. Hague, **A Text-book of Economic Theory**, 3rd. ed., (London : 1967), p. 24.

and, on the other side, less than unity"[1].

However, Professor Cairncross did not specify which side of the line will have elasticity which is greater than unity and which side will have elasticity which is less than unity, although it may be well understood. It was Professor Marshall who put the following figure and dwelt more on the point under consideration. We quote :—

" ... it may, for instance, be seen at once that the demand curve in the figure represents at each of the points A, B, C, and D an elasticity about equal to one ; between A and B, and again between C and D, it represents an elasticity greater than one ; while between B and C it represents an elasticity less than one ...."[2]

We consider that the mathematical proof could be the final word as to elasticities of the points on either side of the Rectangular Hyperbola (greater or less than unity). Despite consulting many text books on economics in general, and on price theory or economic theory in particular, we found that the mathematical proof was still in abeyance. In order to justify our treatise, three books were chosen for comments.

Professor Robert Dorfman[3] mentions, " If a commodity has unit elasticity (elasticity of demand equal to one), a one percent fall in price will cause a one percent increase in sales. Therefore, the dollar value of the sales will not change when price changes though, of course, the physical volume will change. Unit elasticity is a convenient dividing point."

Professor Ryan in his book, *Price Theory*[4], mentions, " We see that the revenue curve will rise while the demand is relatively elastic, reach a maximum when demand has unit elasticity and fall when demand is relatively inelastic". " If the demand for each commodity has unit elasticity throughout its length, then the revenue contours will coincide with one another."[5]

1 A. Cairncross, **Introduction to Economics** 3rd. ed., (London ; 1960), p. 228.
2 A. Marshall, **Principles of Economics,** 8th. ed., (London : 1956), p. 691.
3 Robert Dorfman, **The Price System,** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall, Inc., 1964), p. 68.
4 W. J. L. Ryan **Price Theory,** (London : 1964), p. 204.
5 **Ibid.** p. 373.

demand is said to be elastic and elasticity of demand will be greater than unity. If a decrease in price results in a less proportionate increase in the quantity sold so as to reduce the total outlay of the consumers, then demand is said to be inelastic. If, on the other hand, demand and price change in exactly equal proportions, the total expenditure of the consumers will remain unchanged. Demand in this case is said to be of unit elasticity and the demand curve will take the shape of a Rectangular Hyperbola as shown in Fig. 1.

A question now arises concerning the elasticities of all the points on the right side, as well as all the points on the left side of the Rectangular Hyperbola. Professor Cairncross put an answer to this question by saying, "On one side of the line, elasticity will be greater,

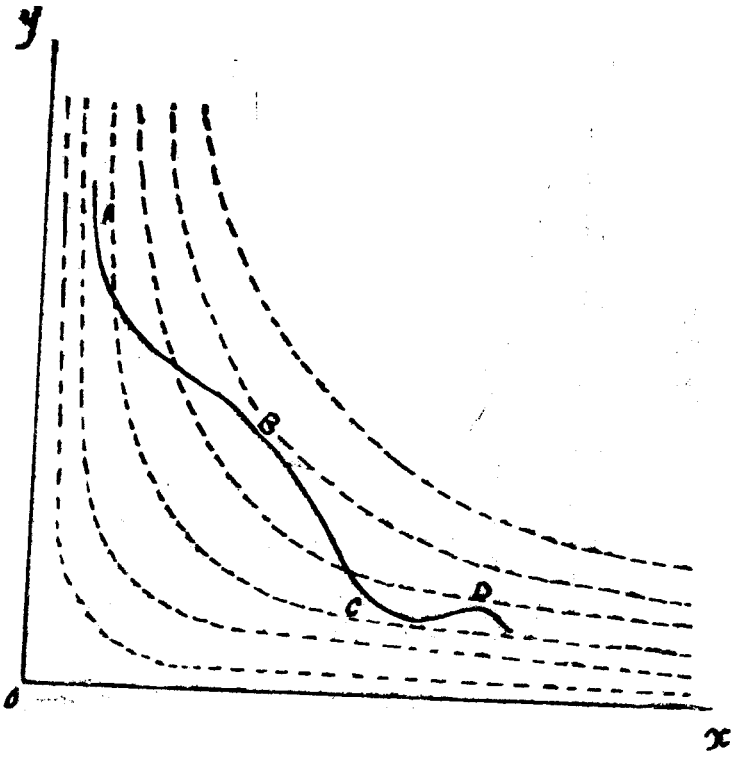

Fig. 2.

ELASTICITY OF DEMAND ON THE TWO SIDES OF THE RECTANGULAR HYPERBOLA

A. M. El-Beih and S. Mukerji *

While explaining elasticity of demand most of the modern books on economics refer to the important relationships which exist among elasticity, price changes and the total amount which the consumers spend on a certain commodity. If a decrease in price raises the quantity so much as to increase the total outlay of the consumers, then

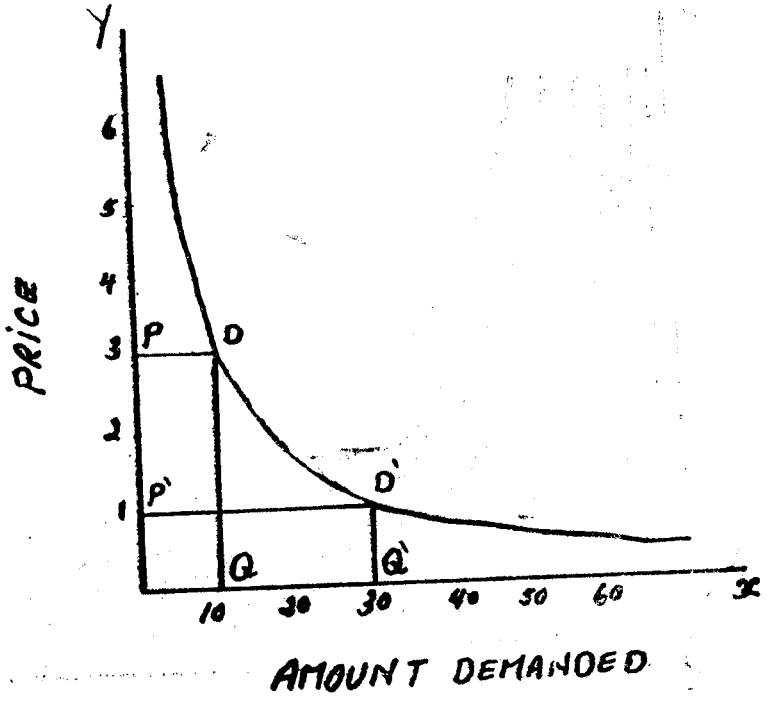

Fig. 1

* Dr. Beih (Ph. D. Econ. London) is Professor of Economics and Dr. Mukerji (Ph. D., Stats. Patna) is Assistant Professor in Statistics, University of Libya.

TABLE II

TOTAL CITIZENS BY AGE GROUP AND SEX

Age Group	Males	Females	F/M	Number of Females for thousand males
Under 1 Year	27 846	26 223	.9417	942
1 — 4	113 216	110 764	.9783	978
5 — 9	118 224	113 245	.9579	958
10 — 14	84 962	72 966	.8588	859
15 — 19	60 424	58 104	.9616	962
20 — 24	62 405	56 994	.9133	913
25 — 29	62 314	61 472	.9865	986
30 — 34	49 200	46 244	.9399	940
35 — 39	44 948	38 612	.8590	859
40 — 44	34 013	32 148	.9452	945
45 — 54	50 487	44 950	.8903	890
55 — 64	37 357	29 769	.7969	797
65 — 74	24 954	20 903	.8377	838
75 & Over	17 822	13 916	.7808	781
Total	788 172	726 310	.921512	922
Not Stated	485	534		
Grand Total	788 657	726 844	.921622	922

TABLE I B

GEBEL AKHDAR			SEBHA			UBARI		
Males	Females	F/M	Males	Females	F/M	Males	Females	F/M
1 497	1 486	.9926	971	899	.9258	576	532	.9236
6 042	5 891	.9750	3 622	3 738	1.0320	2 302	2 415	1.0491
6 213	7 063	1.1368	3 437	3 467	1.0087	2 234	2 291	1.0255
4 763	4 703	.9874	2 547	1 990	.7813	1 736	1 457	.8393
3 936	4 071	1.0343	1 906	1 741	.9134	1 398	1 338	.9571
4 336	3 331	.7682	2 106	2 146	1.0190	1 352	1 591	1.1768
3 403	3 121	.9171	2 256	2 218	.9831	1 426	1 450	1.168
1 990	2 148	1.0794	1 578	1 380	.8745	892	900	1.0090
1 941	1 992	1.0263	1 332	1 088	.8168	630	769	1.2206
1 752	1 955	1.1159	857	850	.9918	498	677	1.3594
3 267	3 095	.9474	1 529	1 323	.8652	1 029	1 049	1.0194
2 629	1 677	.6379	1 068	972	.9101	809	805	.9951
1 520	1 223	.8046	740	636	.8595	462	552	1.1948
1 195	1 038	.8686	434	406	.9355	272	367	1.3493
44 484	42 794	.96201	24 383	22 854	.93729	15 616	16 193	1.03695
9	12		9	15		8	15	
44 493	42 806	.96208	24 392	22 869	.93756	15 624	16 208	1.03737

TABLE I B

Age - Group	BENGHAZI			DERNA		
	Males	Females	F/M	Males	Females	F/M
Under 1 Year	4 904	4 552	.9282	1 268	1 226	.9669
1 — 4	19 630	18 921	.9639	5 731	5 945	1.0373
5 — 9	20 631	19 104	.9260	6 150	6 197	1.0076
10 — 14	15 595	13 745	.8814	4 690	4 726	1.0077
15 — 19	12 240	12 648	1.0333	3 994	4 113	1.0297
20 — 24	13 323	10 677	.8014	3 569	3 087	.8649
25 — 29	11 635	10 435	.8969	2 873	2 654	.9238
30 — 34	8 935	7 618	.8526	1 996	1 936	.9699
35 — 39	7 756	6 733	.8681	2 125	1 895	.8918
40 — 44	6 086	5 651	.8999	1 768	1 755	.9926
45 — 54	8 931	8 037	.9285	2 941	2 489	.8463
55 — 64	6 853	4 915	.7172	2 264	1 446	.6386
65 — 74	3 861	3 173	.8218	1 223	905	.7400
75 & Over	2 593	2 111	.8141	872	640	.7339
Total	142 973	128 320	.89751	41 464	39 014	.94091
Not Stated	179	156		15	15	
Grand Total	143 152	128 476	.89748	41 479	39 029	.94093

TABLE I A

EL KHOMS			ZAVIA			GEBEL GHARBI		
Males	Females	F/M	Males	Females	F/M	Males	Females	F/M
2 173	1 928	.8873	3 224	3 085	.9569	3 263	3 021	.9258
9 620	9 339	.9708	14 637	14 531	.9928	13 519	13 344	.9871
10 472	9 556	.9125	15 574	14 458	.9283	14 916	14 418	.9666
8 181	6 182	.7556	10 513	8 522	.8106	10 079	8 719	.8651
4 748	4 792	1.0093	7 470	6 434	.8613	6 476	5 875	.9072
4 813	4 623	.9605	7 157	6 766	.9454	6 507	6 307	.9693
5 250	5 466	1.0411	7 514	8 330	1.1086	7 115	7 585	1.0661
4 178	4 572	1.0943	6 332	6 300	.9949	5 858	5 896	1.0065
4 212	3 813	.9053	5 841	5 060	.8663	5 636	5 084	.9021
3 366	3 369	1.0009	4 166	3 916	.9400	3 887	3 652	.9395
5 185	4 693	.9051	6 067	5 554	.9154	5 915	5 273	.8914
3 681	3 154	.8568	4 490	3 837	.8546	4 644	3 607	.7767
2 919	2 334	.7996	3 243	2 686	.8282	3 410	2 525	.7405
2 167	1 455	.6714	2 342	1 761	.7519	2 507	1 483	.5915
70 965	65 276	.91983	98 570	91 240	.92564	93 732	86 789	.92593
12	28		42	64		29	59	
70 977	65 304	.92007	98 612	91 304	.92589	93 761	86 848	.92627

TABLE I A

Age - Group	TRIPOLI			MISURATA		
	Males	Females	F/M	Females	Males	F/M
Under 1 Year	7 378	7 153	.9695	2 341	2 592	.9032
1 — 4	27 853	27 023	.9702	9 617	10 260	.9373
5 — 9	27 553	26 307	.9548	10 384	11 044	.9402
10 — 14	18 336	15 897	.8670	7 025	8 522	.8243
15 — 19	12 910	12 117	.9386	4 975	5 346	.9306
20 — 24	13 980	13 370	.9564	5 096	5 262	.9685
25 — 29	15 195	14 565	.9585	5 648	5 647	1.0002
30 — 34	12 871	10 625	.8255	4 869	4 570	1.0654
35 — 39	11 279	8 447	.7489	3 731	4 196	.8892
40 — 44	7 972	6 519	.8177	3 804	3 661	1.0390
45 — 54	10 319	8 908	.8633	4 529	5 304	.8534
55 — 64	7 185	6 165	.8580	3 191	3 734	.8546
65 — 74	4 582	4 287	.9356	2 582	2 994	.8623
75 & Over	3 247	2 791	.8596	1 864	2 193	.8500
Total	180 660	164 174	.90875	69 656	75 325	.92474
Not Stated	177	146		24	5	
Grand Total	180 837	164 320	.90866	69 680	75 330	.92500

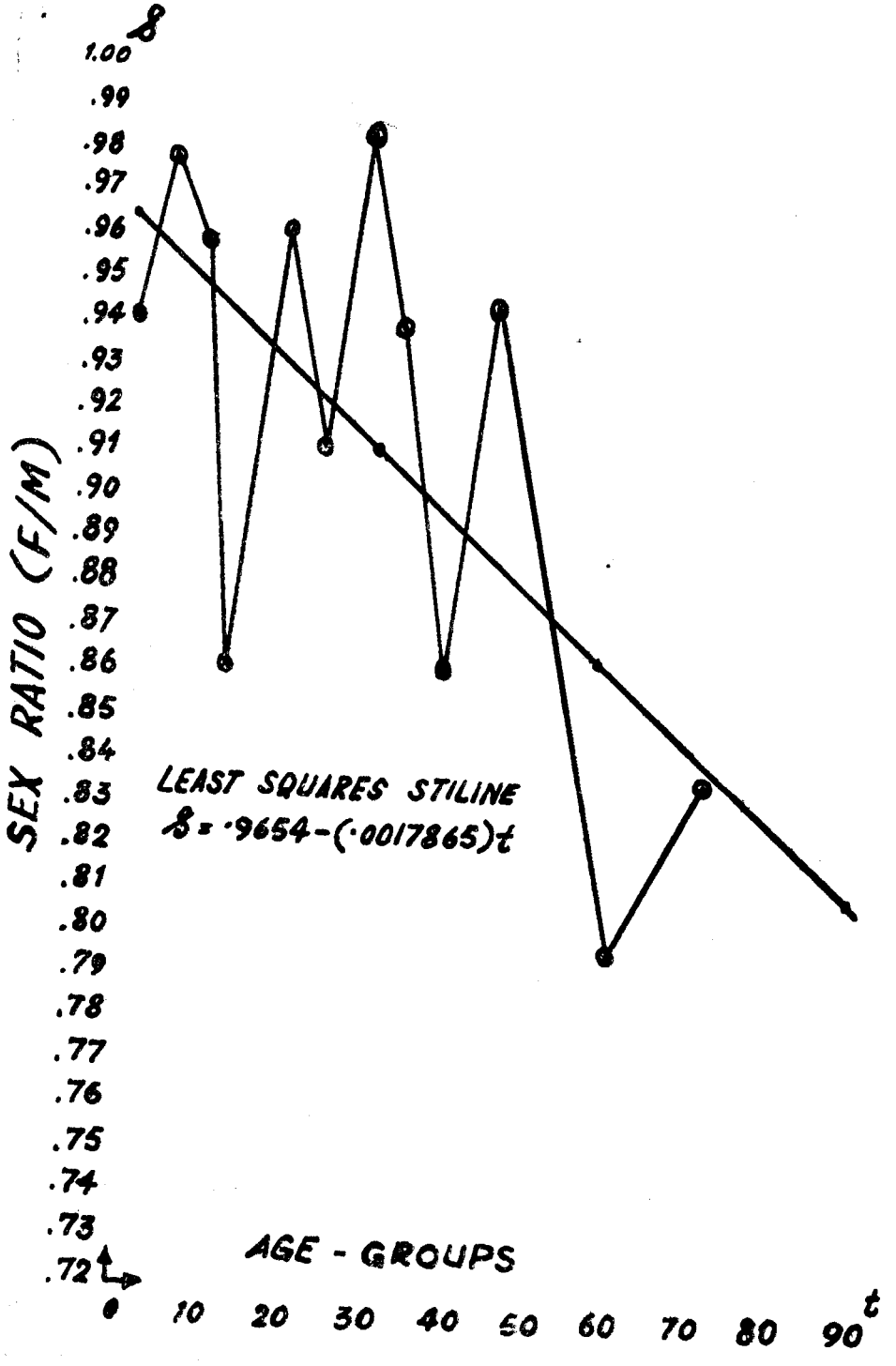
SEX RATIO (F/M)
1.00
.99
.98
.97
.96
.95
.94
.93
.92
.91
.90
.89
.88
.87
.86
.85
.84
.83
.82
.81
.80
.79
.78
.77
.76
.75
.74
.73
.72
LEAST SQUARES STILINE
$\hat{S} = .9654 - (.0017865)t$
AGE - GROUPS
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90
t

line by the Least Squares Method to bring out the trend. The downward Slope of the Straight line shows the decline of femininity very clearly.

The excess of males in Libya appears to be due to biological reasons. The number of male children below the age of one year exceeds that of the female children in every district of Libya, even Ubari is no exception to this. So the deficiency of females may be due to more male births everywhere in Libya. The difference in pattern of sex-ratio between Eastern and Western Districts perhaps reflects the influence of ethnic groups found there. This point needs further studies for clarification.

References

1 Dr. A. Stampolis, Libyan Population Trends **Libyan Economic & Business Review, Vol, p 58.**

2 Preliminary Results of the General Population Census 1964, **Census & Statistical Department, Tripoli (1964).**

3 General Population Census 1964 **Census & Statistical Department, Tripoli (1966).**

Under group (b) come European Countries, Great Britain, Iraq etc.

Egypt was under (b) according to its census of 1947 but the U.A.R. has moved to group (a) according to its census of 1960.

In the Table I A we present the ratio of females to males as observed in the Western Districts (Muquâtaa) and in the Table I B we give ratio for Eastern Districts and Southern Districts. In Table II the ratio for the whole of Libya is presented.

In the Western Districts, among the persons below the age of twenty years, there are more males than females. Between the ages twenty and fifty five years there is a tendency to find more females in districts other than Tripoli. This may be due to migration of males from these Districts to Tripoli Town. In the age groups above fifty years, the proportion of females drops down very much.

In the Eastern Districts, in groups below twenty years, thier appears a tendency to find more females ; in age groups over twenty and below fifty five males are more numerous than females. In the age groups above fifty five years the proportion of females falls down very much.

In the Southern District of Sebha the Situation is similar to Eastern Districts but in Ubari females are more numerous than males in almost all age groups.

In almost all the districts the proportion of females declines over age groups above fifty five years. This may be due to a differential mortality rate for women in these age groups. The analysis of the total citizen-population also exhibits this feature. We present this analysis in the Table II. Here we find that although the sex-ratio fluctuates from one age group to another yet in the higher age groups the decline of femininity sets in. We have also plotted the sex-ratio for total citizen population on a graph by plotting the sex-ratio of a group against the central age of the group. We have fitted a straight

NOTES AND COMMUNICATIONS

SEX – RATIO OF LIBYAN POPULATION

J. Dutta & A. Sharif***

One of the most important characteristics of the population of a country is its sex composition. The replacement and growth of a population is largely dependent on the proportion of females in the population.

We define here sex-ratio as the ratio of females to males ; this is also known as femininity of the population.

Stampolis[1] has made some remarks on the sex-ratio of the Libyan Population. His remarks were based on materials released in the Preliminary Results[2] of the General Population census 1964. He regretted the unavailability of distribution of the population in age-groups at that time. Now age wise distribution is available[3] and we propose to analyse the same for Sex-ratio.

All the countries can be grouped into two groups on the basis of proportion of females in them :

(a) Countries in which the number of females is less than that of males,

(b) Countries in which the number of females is more than that of males.

Libya belongs to group (a), others in this group are India, Turkey, Union of South Africa, etc.

* J. Dutta, Assistant Professor of Statistics at Faculty of Economics and Commerce, University of Libya.

** A. Sharif, Demonstrator, Department of Economies, Faculty of Economics and Commerce University of Libya.

domestic economy, and revenues allocated to the external and domestic economies.

Conclusions :

Petroleum has been the most important economic event in the modern history of Libya. It has caused and stimulated a growth which was unforeseen at the time of independence. It has also given the Libyan government and people the opportunity to restructure their economy and society so as to perpetuate their standards of living.

Petroleum first affected the Libyan economy indirectly, through exploration, drilling and construction of pipelines. Later when oil was exported, the national income directly attributable to the oil industry quickly overshadowed the non-oil segments. Indeed, the non-oil segments will grow no faster than the petroleum sector so long as they remain largely a function of oil exports. The government's primary problem is to develop some other type of economic activity outside of oil so that the non-oil segments can continue to expand irrespective of whether or not oil revenues are received. In achieving this end, the government is confronted by the shortage of skilled manpower.

Changes have occurred so rapidly in Libya that it is difficult for the policy-maker to ascertain exactly what is happening. Under these conditions, decisions must be made on the basis of assumptions, and if an assumption is wrong, then so will be the decision. Uncertainty still surrounds many problems such as the unresolved ones mentioned herein. Investigation into them should be given top priority because only then will the planner be assured that his assumptions are correct. Higgins and Royer concluded their extremely useful research by saying that "When in doubt, educate." [21] While they did not say what type of education is most useful to Libya, it is true that all types would yield high returns. But perhaps an equally useful maxim for the development planner would be "When in doubt, research".

21 Ibid., p. 30.

lem asociated with money. Many people would not call it a problem because it is one of what to do with the massive oil revenues which the government has accumulated. As Higgins and Royar have demonstrated with very liberal estimates of labor productivity and labor force growth, it will be impossible to invest seventy percent of the oil revenues—as provided in a constitutional rule—with oil exports greater than two billion barrels per day.[20] In the spring of 1968, Libya was exporting about 2.5 million barrels per day, and the rate expected for the end of 1969 is 3.5 million barrels per day. Higgins and Royer suggested that the government could do three things with the resulting new wealth.

1. Invest as much as possible in the non-oil sector so that a base is established for self-sustained growth when oil reserves are depleted.

2. Achieve a better distribution of wealth and greater welfare for citizens through a consumption of the potential capital.

3. Control inflation by restricting the amount domestically in vested and consumed by either conserving the oil in the ground or investing excess revenues abroad.

To date, the Libyan government has shown no intention of restricting exports and keeping oil in underground storage. It has invested heavily through its developmental plan, and it has allowed a large expansion of public and private consumption. It has also accumulated substantial foreign reserves. Part of these reserves were given away as Libya's assistance to the United Arab Republic, Jordan, and Syria following the Middle East war of 1967 ; Libya has now given foreign aid whereas it was formerly a recipient. Regarding the other portion of the foreign assets, Libya has the problem of wisely investing them. Thus, Libya must have sound planners who can strike a proper balance between foreign aid and portfolio investment in the external economy, subsidized consumption and capital investment in the

20 Benjamin Higgins and Jacques Royer, «Economic Development with Unlimited Supplies of Capital : The Libyan Case.» **The Libyan Economic and Business Review**, Vol. 111, No. 2, (Autumn, 1967), p. 24.

tendency will be for some farmers to seek non- farm employment while others will operate larger farms. The subsidiary question is then raised regarding the most economical size of farm for the optimal number of farmers. Obviously, there is no single optimal size because the size will vary according to the type of crops planted, local terrain, soil conditions, availability of water, distance to markets, and so forth. Yet in many places the National Agricultural Settlement Authority—an autonomous government agency patterned after the former Italian settlement organizations—is developing the Italian demographic farms without any modification to their size. The Italians were using Libya as an outlet for their surplus labor from southern Italy, and the demographic farms were consequently designed to be labor intensive. With present-day Libya experiencing migration, manpower shortages, and mechanization of farm, there is likely to be a decline in the number of farmers, and one wonders whether the present size of farm is too small. If so, then some type of land reform policy which facilitates the consolidation of farms would be very beneficial.

5. How should the construction of houses be distributed between rural and urban areas? Sixty percent of the Idris Housing Project's 100,000 houses is supposed to be destined for the rural areas.[19] If there is migration, consolidation of farms, or changes in jobs, then it is going to be very difficult to plan where to locate houses. In addition, a house is a very personal possession, and it is uncertain what the reaction Libyans will have to the planned housing. A pilot sociological study of the new town of el Marj would be very useful in assessing the possible attitudes of citizens to the larger Idris Housing Project. A socio-economic study would be useful in assuring that houses are located in the correct places.

Besides the problems associated with manpower, Libya has a prob-

19 The Idris Housing Project was planned as 100,000 houses within five years for £L 400 million, yielding an average cost of £L 4,000 per housing unit. The contract for the first 9,200 housing units was for £L 52.68 million or about £L 5,700 per unit. If this per unit cost is typical of the rest of the project — inflation will probably make it larger— then the total cost will be exceeded by a large amount. The project will also take longer than five years to complete.

the economy? A frequently heard argument is that such migration should be restricted, because the urban areas cannot handle the large influx of people. Both Benghazi and Tripoli have shantytowns which are problems to the municipal authorities.[17] Yet these housing conditions may be no worse than what the migrants formerly had in the rural area. The only definite disadvantage is the greater health hazard associated with closer living. People migrate in order to get better jobs, public services, potable water, increased social life, and other amenities associated with development. To oppose people's natural tendency to migrate may, therefore, be equivalent to opposition to citizens bettering themselves.

3. Will agricultural output decline as a result of migration ? That such a decline will occur is a second reason generally given to oppose migration.[18] The output of some crops such as olive oil has declined, but it is also true that crops such as oranges and groundnuts have increased. Table 2 indicates that the total agricultural output (in current prices) has grown by only about four percent per year since 1964. Because this rate is below the rate of inflation of agricultural products, it tends to indicate that agricultural output has fallen. Nevertheless, the debate is not closed because agricultural statistics are still rough, and the impact of heavy capital investment in agriculture was only beginning to be felt after 1966.

4. How many farm workers are needed? The substitution of capital for labor on farms will mean either that farmers can expand their scale of operations or else that they will be relieved of much of their farm work. Probably both changes will occur, and the natural

17 For a description of the impact of migration on Tripoli, see Robert S. Harrison, «Migrants in the City of Tripoli, Libya,» **The Geographical Review**, (July, 1967), pp. 397-423.

18 It should be noted that a person who uses this argument to oppose migration is supporting the sentiment that agricultural resources must be fully employed in spite of the fact that subsidization may be required from other sectors. The viewpoint of the development planner would be somewhat different : how to utilize each factor of production such that its marginal productivity is no less than elsewhere in the economy. This later objective would maximize total output of the economy, and it would not necessarily achieve full utilization of all agricultural resources.

and improved techniques may soon decrease the requirements for unskilled workers. Urgent research is required to determine whether Libya's current manpower problem is simply a short-run lack in skills or more perplexing, a long-run deficiency in numbers.

Research into manpower problems such as the quality versus quantity debate is very important because of the bearing which the findings would have on policy formulation. Businessmen, developmental planners and governmental administrators all must make decisions in spite of the fact that only partial information is available. More reliable research findings would enable decision-makers to devise sounder policies based upon facts instead of assumptions. Consider, for example, the following questions which require more thorough research.

1. Should Libya be promoting population growth or lower rates of fertility? If there is really a long-run shortage in the number of domestically available workers, then perhaps population growth should be promoted through family allowances, low maternity costs, or greater income tax exemptions. Alternatively it may be wise to allow a relatively high degree of immigration.[16] If, on the other hand, the manpower shortage is only temporary, then a more moderate rate of population growth may be of greater benefit to Libyans and Libya alike. This latter policy, if it contained birth control measures, would meet social opposition.

2. Is migration to the urban areas beneficial or harmful to

16 Immigration of females would be particularly beneficial because there is a dearth of single females as compared to single males. **The General Population Census, 1964** shows that for every five single males over the age of eighteen, there is only one single female over the age of sixteen. The large number of single males is counterbalanced by a large number of middle-aged widows. This finding arises from the tendency of males to marry girls who are much younger than themselves. Many males therefore die before their wives, leaving many widows in the society. So long as males are content to wait several years before marrying, and so long as females continue to marry at a young age, then the social problems associated with the large discrepancy between single males and females are unlikely to be troublesome. In the future, however, females will probably remain in school longer and young males with greater petroleum wealth will probably want to get married earlier. For statistics according to age and martial status, see Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **General Population Census, 1964** (Tripoli : Census and Statistical Department, 1966) pp. 27-29.

respect because they are reluctant to declare a worker as being redundant. Nevertheless, the government is aware of this problem, because it recently passed a law which stops ministries from hiring any more workers with the exception of university graduates. A second example is the frequent observation of the traditional labor-intensive techniques of work. A substitution of capital for labor or new methods which yield higher rates of labor productivity would enable fewer workers to achieve the same or greater output. In certain respects, this change is occurring in the agricultural sector. New machines and other labor-saving devices are releasing farmers from many of their former chores. Some farmers are thereby able to expand their production or undertake non-farm employment. A third indication is the large number of people who reported themselves as being unemployed during the population census of 1964. The majority of these people were unskilled and new to the labor force; they desired a wage-paying job, although they were not sure of what type of job for which they were qualified.[15] The observation of many people who appear to be idle tends to substantiate the census figures. Finally, womanpower is a labor resource which has hardly been touched. But social values towards the role of females is rapidly changing, and the future labor force will undoubtedly be composed of a larger percentage of women.

All four of the preceding examples illustrate that there is still room for greater utilization of indigenous human resources. What the four examples do not illustrate is whether the favorable restructuring of the labor force which is occurring in the economy will enable Libyans to eventually dispense with their dependence upon foreign technical workers and to operate the economy solely on the basis of their own labor resources. In other words, there is definitely a shortage of workers in the skilled categories, but *it is still not clear whether Libya is really lacking an adequate total number of workers.* Libya's impressive educational and training programs may soon satisfy most requests for skilled workers,

15 This is the main finding of my article "Unemployment and Underemployment in Libya." **The Libyan Economic and Business Review.** Vol. 11, No. 2, (Autumn, 1966). In a fast changing society like Libya, unemployment has probably been considerably reduced since 1964.

holders consisted of taxes charged by the government of Libya. The government has used such revenues to vastly expand its services and to finance its huge development plans. These revenues and expenditures have become so large that the non-petroleum sectors are now primarily stimulated through the government's participation. It is true that the petroleum industry has few direct linkages with the rest of the economy. Indirectly and primarily through the revenues which it supplies to the government, however, the impact of petroleum permeates the whole economy.

The new problems

The receipt of abundant revenues was not automatically a panacea for all of Libya's economic problems. Indeed, the situation is now much better, but there are still troublesome problems requiring consideration. The most crucial problem relates to manpower. Merely a decade ago, the supply of labor was considered adequate, and capital and natural resources were considered to be the major inhibiting variables, given the factor proportions of that time. Today, natural resources, with one exception, are still generally considered to be insufficient, but the relationship between capital and labor has been reversed. Capital has become abundant while labor has become scarce.

It is very evident that Libya lacks the requisite number of skilled workers. The large number of skilled foreign workers and the continued requests of employers for educated workers attests to this fact. What is not so clear, however, is if there is really a shortage in the *number* of workers. There is abundant evidence that the labor force is not utilized to its utmost capacity and that if greater utilization were achieved, the shortage would be alleviated. In many offices, one can readily see employees who have insufficient work to keep them busy.[14] Government departments are frequently the most notorious in this

14 Frequently these same offices have other employees, usually of higher rank, who are overworked. Sometimes this overwork is the result of their failure to develop their subordinates and to delegate authority. Another difficulty, however, is the low quality of the subordinates.

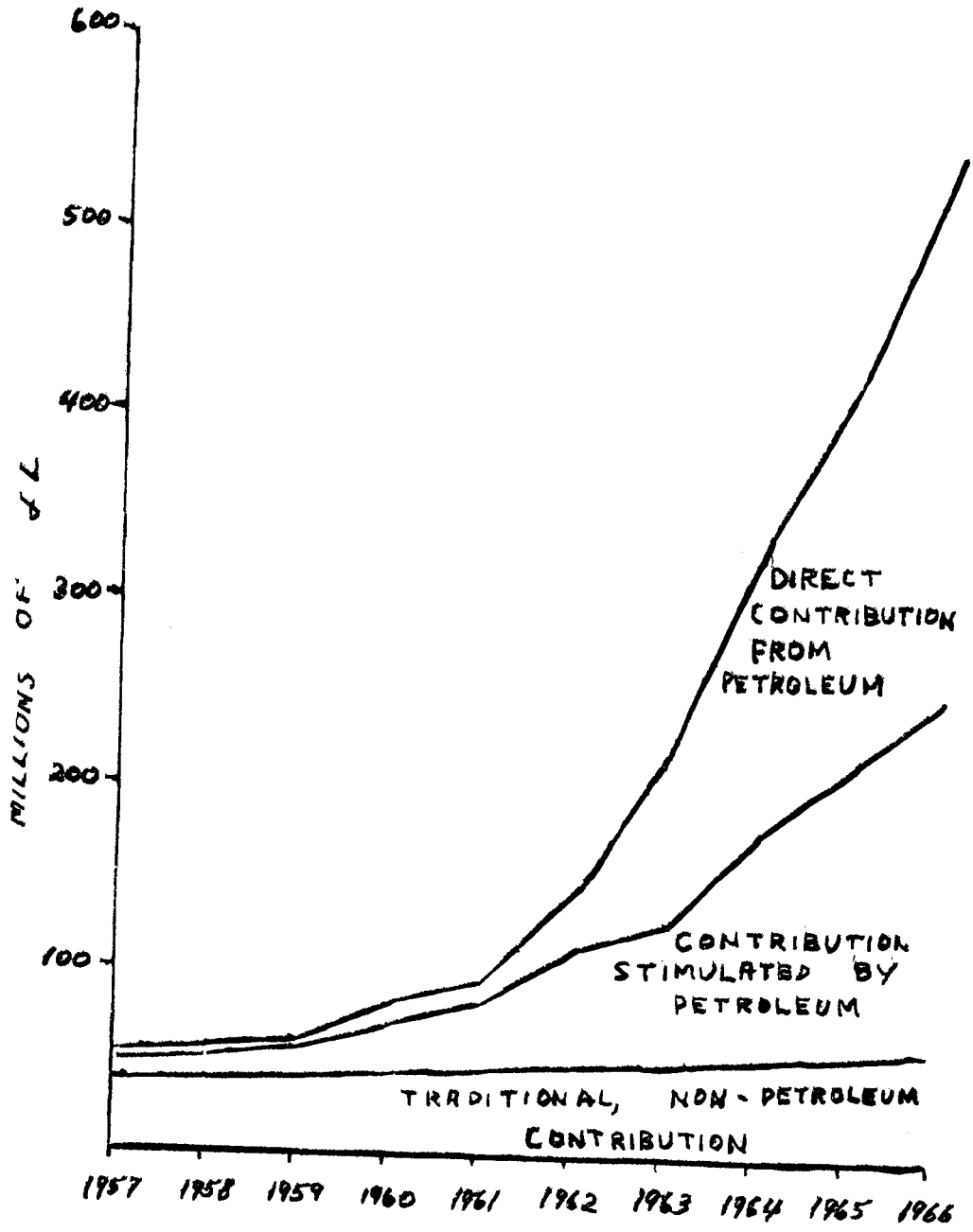
600
500
400
300
200
100
MILLIONS OF £L
DIRECT CONTRIBUTION FROM PETROLEUM
CONTRIBUTION STIMULATED BY PETROLEUM
TRADITIONAL, NON-PETROLEUM CONTRIBUTION
1957
1958
1959
1960
1961
1962
1963
1964
1965
1966

Fig. 1

TABLE 3

GROSS DOMESTIC PRODUCT, (IN MILLIONS OF £L), 1958 - 1966

BY SOURCE OF CONTRIBUTION

	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
Gross domestic product in 1958 increased by 4% per year.	39	41	43	44	46	48	50	52	54	56
Gross value added by petroleum concession-holders	2	3	3	6	9	27	96	162	217	291
Gross value added by sectors stimulated by petroleum development	3	8	10	25	35	67	79	123	156	192
Approximate Gross Domestic Product.	44	52	56	75	90	142	225	337	427	539

* 1957 - 1963, Ministry of Planning and Development, Division of Economic and Social Affairs, Statistics and National Accounts Section «National Accounts : The Petroleum Sector,» Statistical Paper No. 15 prepared by Arthur G. Auble (Tripoli : Ministry of Planning and Development, August 2, 1966), p. 5 (Mimeographed). 1964-1966 value added by concession holders is from Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **Estimates of Gross National Product of Libya, 1964-1966** (Tripoli : Census and Statistical Department, July, 1967) p. 16.

ment. Therefore, an alternative assumption has been proposed; that concession-holder local expenditures for services presented 100 percent of the indirect and induced contribution during and prior to 1958[12] and declined in a linear fashion until it reached the 1964 ratio. This assumption enables the traditional sector value added for 1957 and 1958 to be calculated as a residual. Then, the contribution of this traditional sector which was not attributable to the petroleum industry can be estimated by using Auble's assumption that the economy would have grown at a rate of four percent per year in the absence of petroleum. The petroleum indirect and induced product could then be calculated as residuals for 1964, 1965 and 1966, since the total GDP was known for those years. Finally, the same figures for the intervening years were calculated on the basis of the former assumption of a linearly changing ratio.[13] The resulting breakdown of the contribution to GDP by origin is presented in Table 3, with a graphical representation in Figure 1.

As can be seen from Table 3 and Figure 1, up until 1962, the contribution of sectors which were stimulated by petroleum development accounted for the major increases in GDP. Starting in 1963, the direct contribution by petroleum concession-holders became the major source of Libya's GDP increases. This situation should continue because Libyan exports in 1967 increased remarkably and expectations for the future remain high. As more firms begin exporting, and as present exporters increase their volume, the direct contribution will increase even further. As more exports and profits are made, the government's share of the direct contribution in the form of taxes will increase. In 1965, over one-half of the direct contribution to GDP by concession-

12 Only part of the concession-holder local expenditures represents value added since some of the costs consist of inputs not attributable to the Libyan economy. Nevertheless, even in 1958 there were some indirect linkages. The assumption of a 100 percent ratio, therefore, is equivalent to saying that these other linkages were equal in value to the cost of the inputs.

13 Local service expenditures were £L 42.4 million or 34 percent of the 1964 induced and indirect contribution. The linear equation used to get the ratio for the intervening year was $Y = 100 - .11X$, where Y is the ratio and X is the year Xo = 1958).

ment.[10] A slightly modified model of Dr. Auble's ideas is presented herein because it indicates the changing origin of Libya's national income and the probable direction of the economy in the future.

Auble was interested in estimating the impact of petroleum expenditures during the intervening years when there were no estimates for GDP. Direct contributions by concession holders were relatively easy to calculate because accurate reports were in government files.[11] The indirect contribution from drilling, pipeline construction, transportion, catering, greater governmental expenditures as the result of increased petroleum income, and other petroleum-induced services was more difficult to calculate. The amount of concession holder local expenditures for services was known for the years 1957 to 1965. By assuming that the ratio of local service expenditure to total petroleum-induced and indirect product for 1964 would remain the same throughout the intervening years, Dr. Auble was able to estimate the approximate indirect contribution. More recent information indicates that this ratio did not remain constant. Rather, the ratio declined, and this conclusion is logical when one considers that during its initial years, the petroleum industry had few linkages with the traditional economy and only provided a small amount of revenue to the govern-

10 Ministry of Planning and Development, **op. cit.**, pp. 7-9.

11 Nevertheless, how to handle a company which incurred a loss posed a difficulty. Auble correctly pointed out that the value added technique (sales minus inputs) was not applicable when there were firms who were not yet exporting oil and who were making a loss (the majority of firms during the intervening years). The only suitable alternative was the technique of summing the payments to factors of production (wages, rent, interest, profits, and depreciation). But even under this method, there is a dilemma of what to do with losses. To consider them as having a negative impact on value added is tantamount to subtracting the wages, rent, interest, and depreciation which have already been included as value added. For this reason, Dr. Auble did not subtract losses from his figures. Auble added only the profits of firms with profits. The Census and Statistical Department subtracted losses and criticized Auble's technique because even firms with profits have prospecting losses which are offset by the profits of production. Nevertheless, one must remember that Auble was dealing primarily with the intervening years when profits were the exception. To be completely accurate, the imputed value of prospecting work should be known for all companies, but unfortunately such information is not readily available. Fortunately, however, there is not a large difference between the two techniques of handling losses. The official Census and Statistical Department's figures are used for 1964 and onwards, but it is felt that Dr. Auble's figures at least make a partial adjustment for value added through investment and represent a truer picture prior to that time.

(which includes petroleum), transportation, construction, banking, and electricity and gas comprised the remaining 30 percent.

By 1966, the percentage contributions of the various sectors had been drastically changed by the overwhelming impact of petroleum. Mining and quarrying alone now accounted for 57.5 percent of the total output. Agriculture, which was formerly the source of 26.1 percent of output, now only yielded 4.6 percent, and all other sectors had similarly decreased in relative importance. These changes attest to the predominant weight which the petroleum industry now has in the economy.

Although the percentage contribution of all non-petroleum sectors has declined, this does not mean that they have failed to expand. Quite to the contrary, many sectors achieved very impressive rates of growth. As Table 2 illustrates, between 1958 and 1966 all sectors except electricity and gas, agriculture, and manufacturing had compound rates of growth which were greater than 20 percent per year. By far the fastest rate of growth was in the petroleum sector (74.5 percent). Construction was next with a 45 percent rate, while the services varied between 20 percent and 30 percent. Agriculture only increased by 7.7 percent per year and manufacturing, 11.3 percent. Making allowances for inflation, it is evident that the directly productive activities of agriculture and manufacturing have increased by only a very small amount.

The Contribution of Petroleum :

The preceding figures indicate that the Libyan economy has significantly changed since 1958. Yet, it would be useful to know how much of that growth is directly and indirectly attributable to the petroleum companies, and what Libya's position would have been if no oil had been discovered. A model indicating the changing contributions of the various segments of the economy has been developed by Dr. Arthur G. Auble of the Ministry of Planning and Develop-

The Rate of Growth by Sectors :

The breakdown of GDP according to industrial origin is presented in Table 2. The figures for 1958, which illustrate the pre-petroleum structure of the economy, show that agriculture accounted for approximately one quarter of the total output (26.1 percent); followed by other services which consist mainly of ownership of dwellings (15.7 percent); trade (14.0 percent); government services (12.8 percent); and manufacturing (11.3 percent). These five sectors accounted for 70 percent of the total output. Mining and quarrying

TABLE 2

GROSS DOMESTIC PRODUCT, BY SECTORS, AT FACTOR COST AND CURRENT PRICES, 1958, 1964-1966.

Economic Activity	Gross Value Added in Million £L						Annual Compounded Rate of Growth 1958-1966
	1958		1964	1965	1966		
	Percent of total	Amount	Amount	Amount	Amount	Percent of total	
Agriculture	26.1	13.6	22.7	22.9	24.6	4.6	7.7
Mining & Quarrying	6.9	3.6	175.4	233.6	309.5	57.5	74.5
Manufacturing	11.5	6.0	11.5	12.8	14.1	2.6	11.3
Construction	3.4	1.8	14.9	23.9	35.5	6.6	45.2
Electricity and Gas	1.5	0.8	1.3	1.4	1.5	.3	8.2
Transportation	5.6	2.9	14.8	17.2	20.3	3.8	27.5
Wholesale and Retail Trade and Storage	14.0	7.3	24.8	27.5	33.3	6.2	20.8
Banking & Insurance	2.5	1.3	5.0	6.4	8.1	1.1	25.7
Public Administration & other Government Services	12.8	6.7	32.1	44.2	52.2	9.7	29.3
Other Services	15.7	8.2	34.6	37.0	39.6	7.4	21.8
Gross Domestic Product	100.0	52.2	337.1	426.9	538.7	100.0	33.9

a Value added for 1958 is from International Bank for Reconstruction and Development, **The Economic Development of Libya,** (Baltimore : John Hopkins Press, 1960), p. 371.

b Value added for 1964-1966 is from Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department,**Estimates of Gross National Product of Libya, 1964-1966** (Tripoli : Census and Statistical Department, July, 1967), p. 3.

Libyans have become very rich during the oil boom, while the multitude has only achieved meager advancements in its standard of living. The government receives a great deal of the oil wealth in the form of royalties and taxes, and one of its main problems is to devise ways of distributing the money to the people, while at the same time creating the basis for the economic advancements of the future.

3. Low base period. The base period of 1958, from which the growth rates were calculated, yields a high rate of growth which will not be maintained in the future. By 1958, oil exploration had begun, and thus, some of the induced growth had occurred. Nevertheless, compared to the impact on GDP when petroleum was actually exported, the 1958 figures are low. As the economic base becomes larger, the ability to maintain the high compounded growth rate becomes more difficult. For example, GDP was only 22.1 percent greater in 1965 than in 1964 and only 20.7 percent greater in 1966 than in 1965. Both these figures are well below the long run growth rate of 33.9 percent. Although future percentage increases of one year over the other will yield a slower rate of growth, Libyan oil is in very strong demand and the prospects are good that the rate will still be very high.

4. Underestimation of income. In underdeveloped countries, it is more difficult to measure national income. "It is probable that the conventions used in the calculation of national income overstate the rate of growth of real income in a backward economy experiencing economic development; this is so mainly because the subsistence sector generally diminishes and occupational specialisation and exchange increase."[9] While Libya's modern sector is definitely expanding rapidly, the degree of underestimation of income in 1958 and the consequent overestimation of the rate of growth will not be large. As will be illustrated, the majority of Libya's growth has occurred in the petroleum industry, the one sector which has been measured with the greatest accuracy.

9 Peter T. Bauer and Basil S. Yamey, **The Economics of Under-developed Countries** (Chicago : The University of Chicago Press, 1957), p. 21.

1. Inflation. The figures in Table 1 are given in the prices of the indicated year. But prices have not been constant. Excessive aggregate demand aided by an expanding money supply has resulted in inflation.[6] Thus, the rate of growth in real GNP is lower. Unfortunately ,there is no suitable index number which is readily available to measure the degree of inflation. There is a cost of living index for Tripoli, but it is only applicable to households of Libyan wage earners whose monthly salaries are less than £L 40. Since many of the goods which are consumed in the country originate from Tripoli, this index may be looked upon as a minimum rate of inflation.[7] With the assumption that rent figures of the original sample are applicable, this cost of living index has risen by 6.1 percent in 1965, 13.6 percent in 1966 and 6.3 percent in 1967. It is probable that the general rate of inflation is slightly higher than the average of these figures, most likely at about 9 or 10 percent per year.[8] Allowing for such a rate of inflation would leave a real per capita growth of GNP of about 15 percent per year. Thus, even after making rough but conservative adjustments for the impact of inflation, Libya is still developing at a very rapid pace.

2. Income distribution. Table 1 indicates that the average GNP per person was £L 258 ($U. S. 722) in 1966. Unfortunately, the distribution around this average is highly skewed. The vast majority of Libyans subsist on a figure which is far below the average. A few

6 For an explanation of the causes, but not the degree of inflation, see National Bank of Libya, The Economic Research Department, **Inflation in Libya** (Tripoli : Poligrafico Libico, March, 1961).

7 The argument for using the index numbers of Tripoli as a minimum measure of the increasing cost of living as a whole is given in Bank of Libya, **Tenth Annual Report of the Board of Directors** (Tripoli : Poligrafico Libico, 1966), p. 25.

8 The rate of inflation does not affect all sectors of the economy in an equal manner. Inflation in the construction industry has been particularly acute. This means that more and more of the government's developmental budget, which is mainly for infrastructure, is being expended for inflationary increases instead of real output. With the present construction of the coastal road, the gas plant at Marsa el Brega, the Idris Housing Project, and new pipelines, the inflationary pressure on this sector will be even greater. To combat inflation, the government has imposed credit restrictions, created a state general reserve to absorb some of the petroleum revenues, and allowed liberal importion of goods and skills.

TABLE 1

COMPOUNDED RATES OF GROWTH (1958-1966) OF GROSS DOMESTIC PRODUCT, GROSS NATIONAL PRODUCT, POPULATION, AND PER CAPITA GROSS NATIONAL PRODUCT.

	Millions of £L					Annual Compounded Rate of Growth 1958-1966
	1958[a]	1964[b]	1965[b]	1966[b]	Change 1958-1966	
Gross Domestic Product	52.2	337.1	426.9	538.7	486.5	33.9
Less Net Factor Payments To Foreigners	1.0	79.7	83.5	107.9	106.9	
Gross National Product	51.2	257.3	343.4	430.8	379.6	30.5
Population	1,279,081	1,564,369	1,617,557	1,672,553	393,472	3.4
Per Capita GNP						
£L	40	164	212	258	218	26.2
$U.S.	112	459	594	722	610	26.2

a GDP for 1958 is from International Bank for Reconstruction and Development. **The Economic Development of Libya** (Baltimore : John Hopkins Press, 1960) p. 371. Net factor payments to foreigners for 1958 is from Ministry of Planning and Development, Division of Economic and Social Affairs, Statistics and National Accounts Section, National Accounts: The Petroleum Sector," Statistical Paper No. 15 prepared by Arthur G. Auble (Tripoli : Ministry of Planning and Development, August 2, 1966), p. 5 (Mimeographed.)

b National income figures for 1964-1966 are from Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **Estimates of Gross National Product of Libya 1964-1966.** (Tripoli : Census and Statistical Department, July, 1967), pp. 3-6.

capital and foreign workers) is much greater than its receipts from Libyan factors of production employed abroad, the net factor income from abroad is a negative number, and GNP is correspondingly lower than GDP.

Compound rates of growth for GDP, GNP, population and per capita GNP for the eight years between 1958 and 1966 are presented in Table 1. Notice that between 1958 and 1966, GDP has grown from £L 52.2 million to £L 538.7 million, a tenfold increase in eight years which is equivalent to a compound rate of growth of 33.9 percent per year. Since substantial payments are made to foreign factors of production, the annual compounded rate of growth of GNP has been slightly lower at 30.5 percent. Making allowance for population changes yields a per capita rate of growth of GNP of 26.2 percent per year. Very few countries can lay claim to such a high rate of growth.[5] Libya is one of the fastest — if not the fastest — developing countries of the world today.

Table 1 indicates that the average income for each Libyan was approximately £L 250 in 1966, and that this figure had been increasing at the rate of 26 percent per year. While the standard of living is definitely increasing at a very rapid rate, there are a number of reasons why it would be incorrect to conclude that everyone's welfare is increasing at a 26 percent rate. The following is a list of these reasons in the order of their relative importance.

5 A. J. Meyer has pointed out that per capita incomes in Kuwait increased from $ 200 to $ 1000 in less than a decade. See A. J. Meyer, **Middle Eastern Capitalism; Nine Essays** (Cambridge, Massachusetts : Harvard University Press, 1959), p. 2. Libya's per capita GNP was $ 200 in 1960, and as indicated in Table 1, it was $ 722 in 1966. All indications are that Libya will match Kuwait's phenomenal growth even though Libya's population is four times as large.

The Overall of Growth :

Economists usually use national income measures to determine the well-being of an economy. While there is a dearth of statistics on many aspects of the Libyan economy, there are available fairly reliable national income figures which enable the impact of petroleum-induced growth to be analyzed. Gross domestic product (GDP) is a commonly utilized concept which measures the value of output attributable to factors of production supplied to the Libyan economy, irrespective of whether the owners of these factors of production are foreigners or Libyan nationals. The first serious attempt to derive (GDP) estimates by economic sectors was by the Libyan Central Statistics Office with the assistance of a Mission from the International Bank for Reconstruction and Development.[2] These figures provide a base for comparison because at that time, 1958, the influence of petroleum exploration was only marginal. More recently, the Census and Statistical Department of the Ministry of Economy and Trade has determined figures for 1964, 1965 and 1966 which reflect the impact of petroleum.[3] In addition, estimates of net factor income from the rest of the world have been calculated for the years 1957-1966.[4] These latter figures enable the derivation of gross national product (GNP), since GNP—a measure of the output attributable to factors of production owned by *Libyan* citizens, irrespective of whether these factors are utilized inside or outside the country — is simply the sum of GDP and net factor income from abroad. Since Libya's payment (mainly profits and wages) to foreign factors of production (mainly foreign petroleum

2 See International Bank for Reconstruction and Development, **The Economic Development of Libya** (Baltimore : The John Hopkins Press, 1960) pp. 371-372.

3 See Kingdom of Libya, Ministry of Economy and Trade, Census and Statistical Department, **Estimates of Gross National Product of Libya 1964 - 1966** (Tripoli : Census and Statistical Department, July, 1967).

4 **Ibid.**, p. 3 for 1964-1966 figures and for 1957-1965 figures, Ministry of Planning and Development, Division of Economic and Social Affairs, Statistics and National Accounts Section, «National Accounts : The Petroleum Sector,» Statistical Paper No. 15 prepared by Arthur G. Auble (Tripoli : Ministry of Planning and Development, August 2, 1966), (Mimeographed), pp. 1-5. As Dr. Auble realized, his calculations were only concerned with payments by concession holders. The Census and Statistical Department's figures are more recent and cover the entire economy and are therefore considered to be more reliable.

PROGRESS AND PROBLEMS IN THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF LIBYA

William C. Wedle *

At the time of independence, the per capita income in Libya was estimated to be about £L 11 ($30) per year.[1] At that time, the outlook for the future was bleak, and economic experts were urging Libya to attempt to capture a larger share of the foreign aid handouts of other countries. Two and a half decades later, the situation was very different. The successful exploration, production, and exportation of petroleum had vastly transformed the economy and provided a major impetus to growth. No longer was Libya dependent upon foreign aid.

Everybody acknowledges and is pleased with Libya's rags to riches story. But while everybody agrees that the Libyan economy has grown phenomenally, few people know how much. Similarly, everybody realizes that petroleum has solved many of Libya's former problems. Nevertheless, there are still many people who do not properly realize the new problems which petroleum has brought to the forefront. This paper, therefore, describes the progress which Libya has undergone and some of the new problems with which Libya is confronted. While some of the observations are, admittedly, normative, the objective is to give new insights into what is happening in the economy. New insights may, in turn, yield a better development of Libya.

---

* Senior Lecturer in Business Administration, Faculty of Economics and Commerce, University of Libya.

1 Benjamin Higgins, **Economic Development ; Principles, Problems and Policies** (New York : W.W. Norton & Company, Inc., 1959), p. 23.

What the future holds is difficult to foretell. While at first glance it would appear in the interests of Government to increase its receipts per barrel, we should all be mindful that the largest part of the past growth has come from increases in crude oil production and exports. The companies have been and continue to be spurred to vigorous exploration and production activity because the investment opportunities in Libya have been favorable when compared to opportunities elsewhere. The problem we will all be concerned with in the future is to ensure a tax rate which provides the Government with its fair share of the profits per barrel of oil, and continues to make the return on capital attractive to the investor, for investment capital will always gravitate to areas where the return is attractive when viewed in relation to the risks assumed.

The latest chapter in our story was written in November 1967 when the companies, commencing with effect from July 4, 1967, temporarily eliminated the percentage allowance in its entirety in light of the extraordinary circumstances following the June crisis. This action was taken by the companies within the framework of the existing concession agreements and resulted in an increase in Government revenues of about 9 cents per barrel as follows :

Posted price	2.23
Percentage Allowance	—
$^1/_2$ cent Marketing Allowance	.005
OPEC minimum receipt	2.225
Operating costs and depreciation	.50
"Royalty"	.28
Taxable Profit	1.445
50% Tax	.722
Royalty	.28
Total Government revenue	1.002

Conclusion :

The above is a brief resume of the historical development of petroleum revenues in Libya. It has been a remarkable history. In six years gross petroleum revenues have grown from virtually nothing to hundreds of millions of pounds, due mostly to dramatic increases in crude oil production and exports. At the same time, and contributing to the whole, there has been an increase in per barrel revenues of U.S. cents 37,9 ; this is, of course, attributable to the temporary elimination of the percentage allowance presently in effect. At a production rate of 2.3 million barrels a day, or 840 million barrels a year, this amounts to over £L. 100 million per year.

Comparative Government Per Barrel Revenues
In U.S. Dollars and Cents for 1962 and 1966.

	1962	1966
Posted price	2.23	2.23
Percentage allowance	—	.179
Marketing allowance	—	.005
Prevailing discounts or Marketing expenses	.48	—
Realized price or OPEC minimum receipt	1.75	2.046
Less :		
Operating costs & depreciation (.50) +	.50	.50
"royalty" expensed (.28)	—	.28
Taxable Profit	1.25	1.26
50% Tax	.625	.633
Royalty credited	.28	—
	.345	.633
Total Government revenue		
Royalty	.28	.28
Profits tax	.345	.633
Net per barrel	.625	.913

From the foregoing it can be seen that a significant result of the 1965 agreement was to greatly increase the percentage of net profits going to the Government. Although the financial arrangement is still commonly referred to as the 50/50 formula, the Government actually receives between 55 and 60, calculated on the basis of the minimum receipts obligation. The companies' actual net profit is even further reduced to the extent that its oil cannot be sold in the export market for a price as high as the minimum receipts obligation.

of crude exported must, by agreement, be not less than the applicable posted prices less

i. a marketing allowance of $^1/_2$ U.S. cent and

ii. an "allowance".

The maximum "allowance" for 1965 was $7\frac{1}{2}\%$ of posted price plus a gravity differential equal to .13235 U.S. Cents multiplied by the number of degrees of API gravity by which the crude oil exceeds 27° API. (Esso's crude exports usually average 40° API. Thus, our oil exceeds 27° API by 13°.) For 1966 the maximum allowance was reduced to 6 $^1/_2\%$ of posted price plus .26470 U.S. Cents multiplied by, in Esso's case, 13. In 1966 Esso's allowance was approximately 17.9 cents per barrel and our minimum receipts obligation was, therefore, $ 2.046 per barrel ($ 2.23 posted price less the 17.9 cents allowance and the $^1/_2$ cent marketing allowance.)

According to the concession agreements any reduction in the rate of the allowance for a year, or years, after 1966 is to be made in the light of the competitive, economic and market situation of Libyan crude oil expected to prevail during the then reasonably foreseeable future as compared with the competitive, economic and market situation of such crude in the year the concession agreement was amended. The companies agreed to eliminate the allowance when and if such action is justified by changes in the competitive, economic and marketing conditions. The authority to make this decision rests with the companies. Let us now compare the result in our prior example with the result in 1966 using the same assumptions.

2. changing the profits tax base from actual sales realizations to a minimum receipts obligation.

We can recall from the previous example that after computing 50% of net profits we subtracted the royalty, which amounted to 28 U.S. Cents in 1962 ($12\frac{1}{2}\%$ of the posted price of $ 2.23). This is what we mean when we refer to "crediting" the royalty.

Commencing in 1956, however, the agreement with the government required that an amount similar to royalty not be "credited" but be deducted from income to arrive at profits — thus the "royalty" is "expensed". The effect is to increase profits taxes by 50% of such "royalty" or, in our example, about 14 cents per barrel.

A further effect in Libya of applying the 1965 amendments was opposite to the effect of their application in the Middle East countries. There the companies had been traditionally paying taxes on posted price. You will recall that this was not the case in Libya where the companies were reporting posted price less marketing expenses including discounts or rebates. When the Middle East governments urged royalty expensing, the companies operating there agreed to it, provided some recognition was given to the level of prevailing discounts. This was done by the introduction of the so-called OPEC formula and therefore in the Middle East, while there was an increase in Government revenue because of royalty expensing, it was partially offset because lower gross income was reported for tax purposes. In Libya, however, companies granting substantial discounts were compelled by their acceptance of the formula to increase the amount reported as gross income for tax purposes, which therefore acted cumulatively with "royalty" expensing to increase Libyan Government income.

How does the formula contained in the 1965 amendments work in Libya ? Under the Petroleum Law the companies would not fall below an established floor.

Here is how it operates. The company's receipts for each barrel

profits for a few years after commencement of commercial exports.

Comparative Government Per Barrel Revenues In U.S. Dollars and Cents for 1955 and 1962

	1955	1962
Posted price	—	2.23
Prevailing Discounts or Marketing expenses	—	.48
Sales realizations	1.75	1.75
Less :		
Depletion (see below)	.43	—
Operating costs + depreciation	.50	.50
	.82	1.25
50% Tax	.41	.625
Less :		
Royalty already paid	.21	.280
Profit tax	.20	.345
Total Government revenue (royalty plus profits tax)	.41	.625
Depletion calculation :		
Sales proceeds	1.75	
Transportation and handling costs	.05	
	1.70	
25% Thereof	.425	

Thus it can be seen from the example in the above chart that the Government per barrel revenues in 1962 are about 50% greater than they would have been under the provisions of the original 1955 law.

In 1965 significant amendments to the concession agreements were introduced. These amendments provided for :

1. expensing "royalties" on exported crude oil, and

1. the depletion allowance was eliminated ;
2. losses and expenses incurred prior to the commencement of commercial exports could not be carried forward against profits of the available year but were to be recouped over 10 or 20 years depending on the nature of the expenditure;
3. depreciation and amortization rates were established at 10% and 5% whether or not the applicable expenditures occurred before or after commencement of commercial exports;
4. Only operating expenses and overheads as defined in petroleum regulations were deductible ;
5. only direct taxes were creditable against profits taxes (direct taxes as defined in petroleum regulations are taxes imposed on the income, properties or operations of the company which are paid by and borne by the company);
6. elections to expense or capitalize certain costs, once made by the company, would be binding for future years;
7. certain items were specifically declared to be non-deductible such as foreign taxes, specified penalties, interest and organization expenditures.

Although the 1955 provisions were never effectively applied it would be interesting to pose a hypothetical case to see what effect the 1962 amendments would have had on per barrel Government revenues.

Let us assume the oil is 40° A.P.I with a posted price of $ 2.23 per barrel and which in fact cannot be sold in the export market for more than $ 1.75 per barrel. Handling and transportation costs from well to terminal are 5 U.S. cents per barrel. Operating costs and depreciation amount to 50 cents per barrel. (for simplicity, no effect has been given to any reduction in the depreciation rate.)

We will eliminate any effect of the 1955 loss carry-forward provisions, but we should remember that these could have eliminated

September 1961, our concession agreements were amended with effect from July 7, 1962. The 1962 amendments removed or reduced the benefits of many of the above provisions. Surface rents were increased from the 16th year onward.

In 1970, the rentals on the first concessions granted will increase to £L 3,500 per 100 square kilometers and in 1975 to £L 5,000 per 100 square kilometers. These amounts can be significant when viewed in terms of non-productive concessions. Rents are not terribly significant in relation to producing concessions since any rent paid merely reduces the royalty. This is in accord with prevailing practice; the landowner receives rental up to the time of production and royalty thereafter. Royalty is not added to rentals.

In 1962, the posted price concept was introduced into the concession agreements. Historically, this was a price "posted" or "published" by a refiner at which he agreed to purchase crude oil offered to him by producers. In the Middle East it became the price at which a producer offered to sell his crude oil to purchasers. Generally the term is defined in the agreements between the companies and the government.

As introduced into the agreements "posted price" had two important effects. First, it became the value upon which royalty was to be calculated. Second, the concept of posted price was introduced into the profits tax provisions of the law. Previously, gross income was defined as the "income of the company." After the 1961 amendments, for crude oil export purposes, it was defined as "posted price... less marketing expenses". Discounts off posted price were common, because of the highly competitive nature of the oil industry and the inability of the exporting companies to sell crude oil for the posted price. These discounts were described as "marketing expenses" and the gross income of the companies was calculated after giving effect to them.

The immediate impact of the 1962 amendments occured in the following areas :

The fiscal provisions of the 1955 concession agreements were relatively liberal. The fee for each concession was a flat £L 500. Surface rents were relatively inconsequential for the first 15 years and, during the entire life of the concession, never rose above £L. 2,500 per 100 square kilometers. Royalty of $12^1/_2\%$ was calculated on a market value of the oil at the wellhead (there was no provision for a "posted price" in the law). Fees, rents, royalties and taxes were a direct offset against the 50% profits tax. In computing the profits tax the company's gross income was equal to whatever it sold its oil for. Deductions from gross income to arrive at taxable profits were :

a. operating expenses and losses ;

b. amortization of capital expenditure on physical assets at any rate not exceeding 20% per annum where the expenditure was incurred prior to commencement of commercial exports and 10% if incurred thereafter; and

c. a "depletion" allowance equal to 25% of the gross income from sales of petroleum less handling charges and transportation costs from the well to the terminal; or in lieu, amortization of all capital expenditures on other than physical assets at the rate of 20% per annum where the expenditure was incurred prior to commencement of commercial exports and 5% if incurred thereafter.

Elections or choices available to the company to treat specific expenditures as capital or as current expenses were not binding in future years, i.e. the company could capitalize an expenditure in 1955 and expense a similar expenditure incurred in 1956. If the company's operations produced a net loss, this could be carried forward and deducted against profits of subsequent years up to a maximum of 10 years regardless of whether the loss occurred before or after commencement of commercial exports.

I believe that Esso is the only company which commenced commercial exports under the 1955 law. While we started exporting in

largest element of the total revenues received by Libya as a result of petroleum operations within its borders (amounting to some £L 125 million for calendar year 1966 operations).

Everyone is well aware of the term "income tax" or "profits tax". This is one of the main revenue raising measures employed by countries throughout the world. In its usually accepted definition, it is a percentage of the profits of a company. The company sells a product or a service for which it receives "gross revenue". From this it is permitted to deduct its operating costs plus an amount covering depreciation and amortization of capital expenditures. The resulting profit is subjected to a "tax rate" which varies from country to country. It could be 10%, 30%, 50%. The Government receives this tax without any obligation to bear any of the operating costs of the company or any of its capital expenditures. All risk is on the company. If the company its capital expenditures. All risk is on the company. If the company loses money in any year the Government does not receive a tax for that year but it does not have to bear any part of the loss either.

As previously mentioned, the agreements between the oil companies and the Libyan Government call for the companies to pay such a profits tax. The rate is 50%. Thus the familiar phrase "Fifty-fifty"—fifty percent to the Government, fifty percent to the oil company.

The Changes in Taxing Provisions

Now let us analyze some of the reasons why this combination of fees, rents, royalties and profits tax grew from 64 cents a barrel in 1962 to an estimated $1.01 per barrel in 1968.

When the Libyan petroleum law was issued in April of 1955, it followed the general pattern I previously described. It embodied provisions the purpose of which was to encourage companies to apply for oil concessions in Libya. It was obviously successful since 47 concessions were granted in late 1955 and early 1956 (grants since 1956 have increased the number to 125).

One obligation specified in the granting clause is to pay Government certain specified sums of money under varying circumstances. For example, the first payment the company must make is a fee of £L 100 for each 100 square kilometers of the concession area. Thereafter, it must pay annual rentals, also measured by surface area. The rental increases with the passage of time.

When petroleum is found in commercial quantities the next logical move on the part of the company is of course to produce it, i.e. to drill oil wells and bring the hydrocarbons to the surface. When it does this it must pay a royalty to Government. What is a royalty ? Historically, the person who has wanted to explore for oil and who does not own the land under which he believes the oil exists has had to make a deal with the landowner, whether the landowner is a private citizen or a sovereign state. Under the deal he is given the right to look for and remove any oil he finds but, if he is lucky enough to find oil, he must pay the landowner a royalty. Theoretically, this is a portion of the oil produced—generally $\frac{1}{8}$ or $12\frac{1}{2}\%$. However, as a practical matter the landowner does not want the oil — he wants money. Thus, the oil producer in practice pays the landowner an agreed-upon amount of money for his $\frac{1}{8}$ of the oil. The landowner receives this amount without diminution by way of any costs. All costs are borne by the producer. The agreements between the oil companies and the Libyan Government follow this precedent. The Government has the right to take part or all of a $\frac{1}{8}$ portion of the oil produced in kind if it wishes. However, to date it has not seen fit to do so. Rather it receives revenues in the amount of $12\frac{1}{2}\%$ of the posted price of the crude oil produced less any oil used by the company in its operations.

Libya, however, is more than a landowner. It is also the political state within which the company performs its operations and, as such, it collects "tax" measured by the "profits" of the company. The oil companies in Libya actually pay two local taxes on profits. One is the ordinary income tax and the other is called a surtax. For simplicity, I will refer to both together as the "profits tax". This profits tax is the

GOVERNMENT RECEIPTS

(in U.S. cents per barrel of exports)

Calendar Year	*Industry*
1962	64
1963	67
1964	64
1965	84
1966	90
1967	97 (est.)
*1968	101 (est.)

* for purposes of illustration, it is assumed that " OPEC allowances" continue to be completely eliminated for the entire year.

A quick glance at this receipts chart shows that, over a period of 6 years, Libya has increased its revenue per barrel of crude exported from 64 cents for 1962 to an estimated $ 1.01 in 1968, or over 55%. This is an industry average. Individual company's per barrel payments to government vary depending on costs, gravity of crude, etc. For example, Esso's per barrel payments to Government have consistently exceeded the industry average by 8 cents to 29 cents per barrel.

According to available statistics Libya's revenue per barrel of crude oil exported exceeds that of all the Middle East oil producing states. This is due mainly to its geographic advantage over Middle East crude relative to the European Market.

Sources of the Government's Oil Revenues

The oil companies operating in Libya do so under an agreement between themselves on the one hand and Government on the other. This agreement grants the companies the right to look for, drill, produce, transport, process, export and dispose of petroleum found in the Libyan subsoil within the concession area and further sets forth the rules under which operations are to be carried out and imposes certain obligations on the company.

You will note that oil revenues were a negligible factor until the 1961/62 fiscal year. The seventeen-fold jump in oil revenues that year and the percentage increase from one half of one percent of total revenues to nearly 8% is explained, of course, by the beginning of Libyan production from Esso's Zelten field and exports from its terminal at Marsa el Brega which got under way in the fall of 1961.

The above chart brings into clear focus the importance of petroleum operations to the Libyan economy. If one also considers the fact that the amounts shown under "Oil Revenue" are limited to fees, rents, royalties, income tax and surtax paid by the companies operating in Libya under concession agreements, the percentage of Government revenues resulting from the petroleum sector of the economy can be seen to be even greater. This is true since general Government revenues have also soared because of company taxes paid by oil contracting and service companies and increased customs duties and employee income taxes paid by both concession holders and service companies. Thus, the overwhelming significance of oil is apparent.

For the purpose of this paper, I will limit my focus to the amounts paid to Government by concession holders in the form of rents, royalties, income taxes and surtax.

I would like to preface my remarks on the technical aspects of my subject by presenting another table of figures, the purpose of which is to show how Government's revenues have behaved as a function of each barrel of oil produced and exported. This is an important concept since it helps to filter out to a large degree the effects of increases in the volume of oil produced and exported and better illustrates the effect of the various changes which have occurred in the terms of the concession agreements between Government and the oil companies.

LIBYA'S REVENUE FROM PETROLEUM*

*William D. O'Brien***

Today nearly everyone is aware that Libya is receiving substantial revenues from oil. However, the actual amounts, the revenue growth rate, the payments per barrel of oil and the manner in which company payments to the Government are calculated are not so widely known. In this paper I shall try to clarify these aspects of Libya's revenue from petroleum.

The Increase in Revenues

According to published information, total Government revenues from all sources and Government revenues from petroleum since 1955/56 have been as follows :

Government Fiscal Year	Total Revenue £L	Oil Revenue £L	Oil Revenue Percentage of Total
1955/56	13,331,000	51,000	. 4%
1956/57	18,126,000	62,000	.34%
1957/58	20,440,000	77,000	.37%
1958/59	16,952,000	91,000	.54%
1959/60	18,363,000	97,000	.53%
1960/61	22,356,000	115,000	.52%
1961/62	25,703,000	1,992,000	7.8 %
1962/63	36,027,000	7,190,000	20.0 %
1963/64	63,369,000	23,840,000	37.6 %
1964/65	86,020,000	54,719,000	63.6 %
1965/66	133,453,000	83,618,000	62.7 %
1966/67	190,926,000	141,861,000	74.3 %

* This article is a slightly altered version of a speech made by Mr. O'Brien on February 22, 1968 as part of the Esso Seminar Series at the Faculty of Economics and Commerce, University of Libya.

** Mr. O'Brien is the Manager of the Tax Department, Esso Standard Libya, Inc.

Volume IV Spring 1968 Number 1

TABLE OF CONTENTS

Articles

Page

Libya's Revenue from Petroleum 1
William D. O'Brien

Progress and Problems in the Economic Development of Libya . 15
William C. Wedley

Notes and Communications

Sex-Ratio of Libyan Population 34
J. Dutta and A. Sharif

Elasticity of Demand on the Two Sides of the Rectangular Hyperbola 43
A. M. El Beih and S. Mukerji

Income Elasticities of Demand and low income Libyan Employees in Tripoli 49
S. Mukerfi

Abstracts

A Socio - Economic Survey of Agedabia 56
Abdul Jalil Al Tahir

Les Facteur Economiques de la Délinquance Juvénile en Libye . 60
Khalid Iraim

THE LIBYAN ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. IV No. 1 Spring 1968

PUBLICATION OF THE CENTER OF
ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH,
FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE
UNIVERSITY OF LIBYA – BENGHAZI

THE NATIONAL PRESS — BENGHAZI

THE LIBYAN ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

EDITORIAL STAFF

Editor :

Dean Misbah Oreibi

Dean of the Faculty of Economics and Commerce

Associate Editors :

William C. Wedley

Senior Lecturer in Business Administration

Dr. Aly Rifaa El Ansary

Prof. of Business Administration

Editorial Advisory Board

Dr. Mohamed Raouf Mostafa

Asst. Prof. of Accounting

Dr. Ala Al-Rawi

Asst. Prof. of Economics

Dr. Hashem Heider

Asst. Prof. of Economics

Jangeshwar Dutta

Asst. Prof. of Statistics

The Libyan Economic and Business Review is published biannually by the Center of Economic and Business Research, Faculty of Economics and Commerce, University of Libya, Benghazi.

Subscription L£. 1.000 per year (U.S. $ 2.80).
Single copies 550 milliemes (U.S. $ 1.55).

All mail, including books, periodicals, contributions, and subscriptions should be addressed to The Editor, **The Libyan Economic and Business Review**, University of Libya, Benghazi, Libya.

The views expressed in **The Libyan Economic and Business Review** are those of the individual authors.

All rights reserved.

THE LIBYAN
ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. IV No. 1 Spring 1968

PUBLICATION OF THE CENTER OF
ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH,
FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE
UNIVERSITY OF LIBYA-BENGHAZI

THE NATIONAL PRESS — BENGHAZI